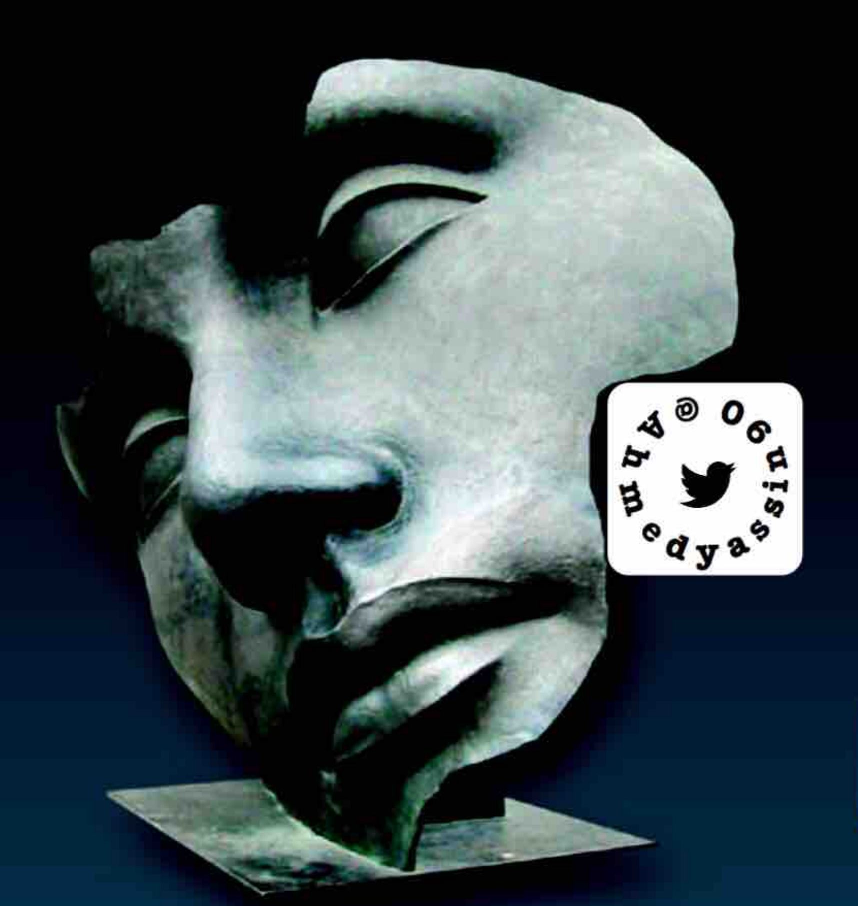
أ.د. موسى محمد آل طويرش

القائد السياسي في التاريخ المعاصر

دراسة سياسية تاريخية في الزعامة وعوامل ظهورها

تصوير

أحمد ياسين







القائد السياسي في التاريخ المعاصر



نحو فكر

حضاري متجدد

الكتاب: القائد السياسي في التاريخ المعاصر

المؤلف: أ.د. محمد موسى آل طويرش

الإصدار الأول 2011 م

عدد النسخ: 1000/ عدد الصفحات: 168

الغلاف: م.جمال الأبطح

التدقيق اللغوي: مظهر اللحام

الإشراف العام: يزن يعقوب/جـــوال 00963 933 418 181

الإخراج الفني: فؤاد يعقوب /جوال 00963 933 902 764

لدار

صفحات للدراسات والنشر

سورية ــ دمشق ــ ص.ب: 3397

هــاتــف: 00963 11 22 13 095

تلفاكس: 00963 11 22 33 013

www.darsafahat.com

info@darsafahat.com

الترقيم الدولي ISBN

978-9933-402-56-3

القائد السياسي
في التاريخ المعاصر

دراسة سياسية تاريخية
في الزعامة وعوامل ظهورها

أ.د. موسى محمد آل طويرش



(بِسْمِ الـلـهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

(وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ الـلـهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا قَالُوَاْ أَنَّى يَكُونُ لَـهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَـعَةً مِّـنَ الْـمَالِ قَـالَ إِنَّ الـلــهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْـمِ وَالـلــهُ يُـؤْتِي مُلْكَـهُ مَـن يَشَـاء وَالـلـهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ) صدق الـلـه العظيم

(البقرة 247)

(وَفَرِحُواْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا فِي الآخِرَةِ إِلاَّ مَتَاعٌ)
صدق الـلـه العظيم

(الرعد 026)

الإهـــداء

إلى القائد الذي أنار للإنسانية هداها

وأجلى ظلمة الجهل بنور الحق

سيدنا ومعلمنا محمد (ﷺ)

إن مصير الشعوب يبدو في فترة الحروب والثورات معلقاً بوضوح بما يقـرره شخص واحد وربما أشخاص قلائل ...

سدني هوك

معظم الناس يشعرون أن السياسة قضية صعبة وأنه مـن الأفضـل لهـم أن يتبعوا قائداً، إنهم يشعرون بذلك غريزياً ودون وعي....

رسل

فيلسوف بريطاني

المحتويات

المقدمة 9

الفصل الأول: دور القائد السياسي في صنع الأحداث........................ 13

البيئات المؤثرة في بروز القائد السياسي:........................ 15

1- البيئة الذاتية:.. 15

2- البيئة المحيطة: 44

الفصل الثاني: عوامل ظهور تركُّز السلطة (شخصنة السلطة)...................... 59

أولاً-الظاهرة الاستعمارية: 61

ثانياً- ظاهرة الحزب الواحد:.. 68

ثالثاً: ظاهرة عدم الاستقرار السياسي: 74

رابعاً: أثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية:.. 78

الفصل الثالث: أنواع تركيـــز السلطـــة 95

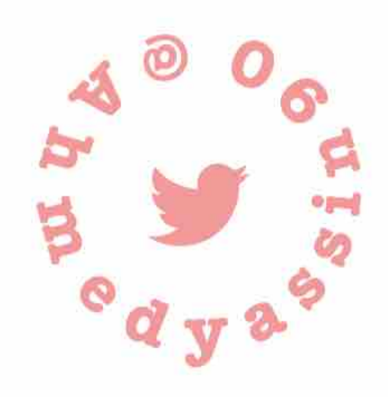
1-القيادة الكارزمية Charismatic Leadership: 95

2- النظام الديكتاتوري: Dictatorship 115

3- الأنظمة النخبوية: 128

الفصل الرابع: دور القائد السياسي في الأحداث الإقليمية والدولية 135

الخاتمــة 159


@Ahmedyassin90

المقدمة

القادة والزعماء هم من يصنعون الأحداث في العالم، حقيقة لابد من التسليم بها، وعلى الرغم من الرافضين والمعارضين لهذا الرأي فإنهم لا يستطيعون إلا أن يؤكدوا أن من يصنع قرار الحرب هو الفرد القائد، ومن يقرر السلم هو الفرد القائد، وحتى لو توافرت الظروف الاقتصادية والسياسية لهذه القرارات فأن من يتخذها هو الفرد القائد.

من يقود الانقلاب أو الثورة هو القائد، ومن يقود الدولة إلى الاستقلال أو إلى التقدم أو إلى الانهيار هو القائد، من يعمل على قيادة المجتمع للخلاص من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية هو الشخص القائد، يرى عدد من المفكرين أن الخضوع والولاء للقائد كان أحد الأسباب التي أدت إلى ظهور السلطة، فهذه الحاجة متأصلة في الإنسان حتى أن هوبز عندما وضع نظريته (العقد الاجتماعي) وجد أن حالة الصراع الأولى في المجتمعات الإنسانية البدائية لم تنته إلا بعد أن قرروا اختيار القائد أو الحاكم الذي ينهي حالة الصراع وينظم شؤونهم، وذلك بعد أن تنازلوا له عن كل أشكال السيادة والحريات حسب رأي هوبز.

وهذا ما ذهب إليه أكثر المفكرين دعوة إلى الديمقراطية مثل لوك ومونتسكيو وروسو الذين أقروا أن حالة المجتمع المضطربة في بداية نشوئها أدت إلى اضطرار الناس لاختيار حاكم أو قائد ينظم شؤونه. إذاً فإن التنظيم السياسي في أول صوره كان عبارة عن قائد أو حاكم قاد المجتمع نحو التطور والتقدم وتحقيق العدالة.

التاريخ القديم هو عبارة عن صراع إرادات قادة، لاسيما في العراق ومصر والهند والصين إضافة إلى أوربا عندما خرج منها الإسكندر المقدوني ليغزو العالم الشرقي.

التاريخ الوسيط كان عبارة عن مجموعة من الحكام والقادة كالإمبراطور والملك والأمراء والإقطاعيين والنبلاء، وهم جميعاً حددوا معالم التاريخ الوسيط.

في التاريخ الحديث لايمكن أن نتناول حدثاً من أحداثه مالم نضع شخصية الحاكم أو القائد الذي صنع الحدث، فالفرد القائد كان هو المحور الذي تأسست حوله الدولة القومية الحديثة، لاسيما في بدايات القرن السادس عشر، وهو الذي قاد التغير الشامل في أوروبا، حتى المفكرين والفلاسفة فإن أفكارهم وطروحاتهم لم يكن لها أي قيمة إلا بعد أن وضعها القادة والحكام موضع التطبيق العملي، فالبروتستانتية التي جاء بمبادئها لوثر وكالفن طبقها هنري الثامن (ملك بريطانيا) والذي كان سبباً في انقسام أوروبا إلى كاثوليك وبروتسانت واشتعال حروب أهلية في فرنسا وألمانيا وغيرها.

ولوك واضع لبنات الثورة الجليلة في بريطانيا عام 1688م لم تكن لأفكاره معنى لولا الملك وليم أورنج الذي طبق الإصلاحات البرلمانية وفق (لائحة الحقوق) والتي وضعت أسس الديمقراطية الحديثة.

وحتى مونتسكيو وفولتير، فما قيمة أفكارهم دون الدور الكبير الذي قام به قادة الثورة الفرنسية، ومن ثم ما قام به نابليون من خلال نشره بالقوة العسكرية المسلحة لمبادئ هؤلاء الفلاسفة لتكون أوروبا ما بعد الثورة الفرنسية غير أوروبا ماقبلها، إذ تغيرت تغيراً جوهرياً اللذين بفعل نابليون وحده. إيطاليا وقوتها ووحدتها لم تحدث لولا دور كافور وغاريبالدي اللذين وضعا أفكار ماتزيني القومية موضع التطبيق. وألمانيا لم ترَ الوحدة القومية فيها وما ترتب عليها لولا قوة وذكاء وقدرات بسمارك.

إن التاريخ الحديث برمته وإن تغيرت فيه العوامل الاقتصادية والاجتماعية والفكرية إلا أن الحقيقة الباقية أن هذه العوامل أفرزت قادة يختلفون من عصر إلى عصر خططوا ونفذوا سياسة تتوافق مع الواقع المعاش ودرجة التطور.

في التاريخ المعاصر (ونقصد به القرن العشرين) أصبح لشخص القائد دورٌ كبيرٌ لاسيما في الدول الحديثة التي تُعرف بدول العالم الثالث، فهم قادة الثورة والمخلصون والملهمون، الخ. إنهم القادة والحكام الذين أسسوا دولاً كما فعل غاندي في الهند، ومحمد علي جناح في الباكستان، وحرروا أخرى كماو في الصين وكاسترو في كوبا.

في هذه الدراسة المبسطة سنحاول أن نبين العوامل التي ساعدت على بروز هؤلاء القادة في التاريخ المعاصر، مع دراسة نماذج عن كل حالة أو متغير نتناوله، إذ توزعت الدراسة على أربعة فصول، تناول الأول دور القائد السياسي في صنع الأحداث وذلك من خلال توضيح البيئات التي تؤثر في بروز القائد السياسي، أما الفصل الثاني فقد تطرق إلى العوامل التي تساهم في تركيز السلطة بيد القائد السياسي.

وفي الفصل الثالث بيَّنا أنواع تركيز السلطة أو ما يطلق عليها (شخصنة السلطة). أما الفصل الرابع فتناول دور القائد السياسي في صنع الأحداث الإقليمية والدولية، وفي كل هذه الفصول كنا ندرس نماذج من القادة لتوضيح ما تناولناه بصفته تطبيقاً عملياً للطروحات النظرية.

لابد لنا في ختام هذه المقدمة السريعة أن نؤكد أن ما كتب في هذه الدراسة هو قناعات توفرت من الواقع المعاش أولاً ومن المصادر التي تم الاطلاع عليها. وهدف الدراسة لايبتعد أبداً عن خدمة الدراسات التاريخية وتوثيق أحداث التاريخ رغبة في مساعدة الباحثين في إيجاد

المفاتيح لمواضيع قد تبدو غامضة، ونحن نحترم كل الآراء والدراسات التي تتعارض أو لا تتوافق مع هذه الطروحات.

وأخيراً بودي أن أذكر باعتزاز وتقدير المساعدة الكبيرة التي قدمتها لي أسرتي بدءاً بزوجتي العزيزة وبناتي مينا ومي، وأرجو أن يشعروا بالفخر لتحملهم الجهود لإخراج هذه الدراسة.

والحمد لله رب العالمين في الأول والآخر.

موسى محمد آل طويرش

2009/5/1م

الفصل الأول

دور القائد السياسي في صنع الأحداث

نقصد بالقائد السياسي الشخص الذي يتمكن من الوصول إلى أعلى منصب في السلطة لدولة ما، ويستطيع من خلاله القيام بالدور الأساس في إدارة النظام بمختلف أوجهه وفقاً لمعتقداته وقيمه وظروفه الذاتية أو العوامل المحيطة به، وتكون قوة سلطته منطلقة من طبيعة المجتمع الذي يقوده ومن أسلوب وصوله إلى الحكم، بعبارة أخرى ينطلق القائد السياسي بسلطته من طبيعة الشرعية التي يتمتع بها كالشرعية الانتخابية في الأنظمة الليبرالية، والشرعية الثورية والكارزمية في الأنظمة الشمولية. وقد تطلق على هذا الشخص صفات عدة كالحاكم، القائد، الزعيم،الملك، الرئيس، الأمير...إلخ.

أصبح دور الفرد وأهميته في صنع الأحداث في مجتمعه من الموضوعات المثيرة للجدل،إذ يطرح تساؤلاً (هل يصنع الزعماء الأحداث أم أن الأحداث هي التي تصنعهم)، بتعبير آخر هل أن الزعماء بما يمتلكون من مقومات وسمات وخصائص متميزة يوجهون الأحداث نحو أهداف معينة قد تكون تعبيراً عن رغباتهم أو طموحاتهم أو عقائدهم؟ أم أنهم فقط تعبير ونتاج لظروف ومتغيرات محيطة بهم وبمجتمعاتهم ساهمت في بروزهم؟ لاشك ظهرت نظريات عدة تجيب عن هذه التساؤلات منها التي تؤكد على أهمية الظروف المحيطة بالفرد القائد ودورها بكل ما تمثله من أحداث وأزمات ومتغيرات في بروزه كقائد مؤثر، فهو اعتماداً على هذه النظريات مجرد منظم للأحداث تحتم ظهوره نتيجة لها، سياسية كانت أم اجتماعية أم اقتصادية، وهذا الاتجاه يمثله المنهج الواقعي والمنهج القانوني والمنهج الماركسي الذي يركز على التطور التاريخي للمجتمع وآلياته[1].

---

(1) د. سلوى شعراوي جمعة، الدبلوماسية المصرية في عقد السبيعينيات، دراسة في موضوع الزعامة (بيروت، د.ت)، ص16 .

أما النوع الثاني من الدراسات فيشير إلى أهمية الفرد القائد بكل ما يحمله من بناء فكري أو قيمي أو نفسي في بروز دوره، وفي صنعه أو تأثيره بالأحداث. وإلى أن الظروف المحيطة به ما هي إلا عوامل مساعدة لبناء القائد وظهوره وذلك عندما يستطيع أن يسخرها في خدمة دوافعه وطموحاته وفي توجيهه للأحداث. ويستشهد أنصار هذا المذهب بشخصيات عديدة وضعت بصماتها على أحداث عدة في التاريخ بل على عصور تاريخية كاملة كنابليون ومترنيخ وبسمارك وغيرهم، ومن أبرز هذه المذاهب المذهب السلوكي (علماء علم النفس الاجتماعي) أمثال فرويد، وهربرت ماركوز الذي أصدر العديد من المؤلفات في هذا الصدد، وأدرنو الذي وضع كتاب (الشخصية السلطوية) وغيرهم[1].

ومع تناقض هذه الآراء إلا أننا لا نستطيع إلا أن نسلم بأهمية الفرد القائد في التطورات السياسية داخل الدول وفي العلاقات الخارجية، وذلك من خلال بديهية واضحة وهي أن الذي يدير السياسة في الدول المختلفة هم أفراد لهم مميزاتهم وصفاتهم الشخصية وبناؤهم الفكري والقيمي والعقائدي الذي حصلوا عليه نتيجة لعوامل عديدة ارتبطت بسمات موروثة أو مكتسبة، لذا فإننا نرى (أن الأحداث السياسية عبر التاريخ هي نتاج لقرارات اتخذها رجال سياسة يتميزون بسمات شخصية كان لها الأثر في دوافعهم ومهاراتهم واتجاهاتهم الفردية)[2].

وهذا الأمر ازداد في القرن العشرين بشكل لافت، ومع التطورات التكنولوجية والثقافية التي وصل إليها العالم، إذ أصبحت سياسة الدول الخارجية والداخلية مرتبطة بشكل كامل بأفراد قادة، فعندما نذكر كوبا نقول كاسترو، ومن الهند نهرو، ومن مصر عبدالناصر، ومن يوغسلافيا

---

(1) د. محمد إبراهيم فضه، أثر عامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 74 (القاهرة، 1983)، ص54.

(2) المصدر نفسه، ص57.

تيتو، وحتى في الدول الديمقراطية بدأت أسماء القادة تطغى على أسماء الدول فضعفت المؤسسات الأمريكية أمام شخصية فذة مثل فرانكلين روزفلت، وكذلك الفرنسية أمام ديغول، والبريطانية أمام تشرشل، وهذه أمثلة قليلة يمكن أن نذكر غيرها الكثير.

لقد أشار عدد من الباحثين إلى ذلك عندما تطرقوا إلى تعريفات السياسة بشكل عام، والسياسة الخارجية بشكل خاص، فهي عندهم (تعبير عن السلوك السياسي المعتمد من لدن صانع القرار ...)[1].

وأشار المفكر سنايدر إلى أن قرارات السياسة الخارجية ما هي إلا محصلة للقرارات التي يتخذها الأشخاص الرسميون في الدول، وأن حركة هؤلاء وقراراتهم تتأثر بكيفية إدراكهم وتعريفهم للموقف[2].

البيئات المؤثرة في بروز القائد السياسي:

إن بروز دور القائد السياسي لايمكن أن يكون بعيداً عن تأثير البيئات المحيطة به ابتداءً بالبيئة النفسية للفرد القائد مروراً بالبيئة الاجتماعية أو السياسية.

ومن خلال هذه البيئات، والتي قد تجعل منه عنصراً فاعلاً ومؤثراً في سياسة بلده، يتحدد سلوكه وتصرفاته إزاء المواقف والأحداث، أي:

إن سلوك القائد = تفاعل ((شخصية (البنية الذاتية) + البيئة المحيطة به))[3].

1- البيئة الذاتية:

للولوج إلى الموضوع يجب طرح سؤال محدد هو، كيف يكون للخصائص الذاتية للقائد أثرٌ مهمٌ وحيويٌ في بروز شخصيته وتمكنه من التفرد بالقرار أو بالسلطة بشكل عام.

---

(1) د. مازن الرمضاني، دراسة نظرية في السياسة الخارجية، محاضرات مطبوعة على الرونيو، ج1، (بغداد، 1985)، ص7.

(2) المصدر نفسه، ص92.

(3) أحمد بدر، صوت الشعب، (الكويت، د.ت)، ص128.

إن الإجابة عن هذا السؤال سوف تضعنا أمام أهمية الخصائص والسمات الشخصية (الجسمية والعقلية والنفسية) ودورها في بروز القائد السياسي، لاسيما أن للقدرات الشخصية وقدرة القائد السياسي لإقناع أتباعه أثراً فاعلاً قد لا تستطيع القوة (الإكراه) عمله. وهذا يعتمد أصلاً على قابلية القائد السياسي الذهنية والجسمية للتعامل مع الوقائع بنجاح وكيفية تسخيره لها طبقاً لعقائده وتصوراته.

لقد اهتم الباحثون، من أجل تفسير ظاهرة القائد المهيمن، بدراسة سلوك القادة السياسيين ومعرفة خصائصهم وسماتهم الشخصية وعقائدهم فمن خلال ذلك يمكن إلى حد كبير معرفة الأحداث ومحركاتها وطبيعة المواقف ومداخلاتها.

إن التفسيرات المستندة إلى دراسة القائد السياسي تعتمد على تحليل أثر الخصائص الشخصية لهذا القائد كالذكاء والغباء، المثالية والواقعية، المرونة والعناد، وكذلك صفات أخرى كالقلق أو الشعور بالعظمة أو الشعور بالخطر وغيرها. إن أبرز الدراسات التي ركزت على هذه الجوانب هي التي قام بها كل من بيير رينوفان وجان باتست في دراستهما عن رجل الدولة، إذ بينا الأثر الواضح والمهم للخصائص والسمات الشخصية للقادة في بروز شخصياتهم وفي سياستهم التي تبنوها[1].

وقد أشار السلوكيون (دعاة المنهج السلوكي) إلى ما يسمونه بالمداخلات الأساسية والتي من خلالها يمكن دراسة شخصية الفرد وهذه تتحدد فيما يأتي[2]:

---

(1) هذه الدراسة هي جزء من كتاب للباحثين المذكورين بعنوان : مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، ترجمة فايز كم نقش، ط2، بيروت، 1982.

(2) ينظر عبداللطيف المياح، الردع في السياسة الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1986، ص171.

أ- القوة الدافعة الأساسية كالجوع والعطش.

ب- الطاقات الأساسية كالطاقة العلمية والفنية.

ج- القدرات الأساسية كالذكاء والقدرة على الإدراك والتفكير.

د- القناعات والمعتقدات والقيم.

فيما ذهب الدكتور صادق الأسود إلى أنه من الصعب تحديد الخواص الشخصية بسبب تداخل العوامل البيولوجية والنفسية لدى الأفراد، ولكنه مع هذا يرى أن أهم الخواص المكونة للشخصية يمكن من خلالها دراسة شخصية القادة وهي[1]:

أ- الخواص البيولوجية – الاجتماعية (كالعمر والجنس والعرق).

ب- العوامل الشخصية كالتكوين العاطفي والعقائدي للفرد.

ج- الطبائع الشخصية والتي يكون فيها للعلاقات الاجتماعية والدوافع الشخصية دور أساس.

ونميل إلى تقسيم الخصائص الشخصية إلى أصلية ومكتسبة.

أما الأصلية فإنها تعني ما هو موجود في الإنسان أصلاً، أي كل شيئ جاء عن طريق الوراثة ولا دخل للبيئة المحيطة في تكونه كطول القامة أو قصرها، شكل الوجه، العاهات الجسمية.

أما المكتسبة فهي الصفات والطبائع الناتجة عن تأثير البيئة المحيطة بالفرد من العقائد والعادات وغيرها.

للتعرف على أهمية البيئة الذاتية يمكننا أن نشير إلى محاور عدة نحاول من خلالها التعرف على مشتركات توضح تصنيف القادة في التاريخ المعاصر حسب منطلقاتهم ودوافعهم.

---

(1) الدكتور صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، بغداد، 1973م، ص289 وص306.

أ- الطموح والسعي إلى السلطة: إن الشعور بالقوة والعظمة والكبرياء والرغبة الجامحة للوصول إلى أعلى المناصب يعدها الباحثون في العلوم النفسية من الأمور المهمة التي تعطي للفرد قوة دافعة للعمل ونشاطاً كبيراً لاستغلال الظروف التي يمر بها مجتمع ما بالشكل الذي يساعده على تحقيق أهدافه.

وقد تمر المجتمعات بظروف صعبة ومعقدة نتيجة للحروب الخارجية أو الداخلية أو الثورات والأزمات الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن قليلاً من الأفراد الطموحين الذين يتمكنون بذكائهم ودهائهم وعملهم الدؤوب ونشاطهم غير المحدود وإرادتهم القوية من استغلال هذه الظروف والحصول على تأييد شعبي كبير وشامل لهم، بصفتهم قادرين على تحدي هذه الظروف وقيادة المجتمع. وقد يقترن الطموح والرغبة بالوصول إلى السلطة بدوافع أخرى كالوطنية مثلاً، عندما يحدد الفرد أن طموحه للسلطة هو أمر مشروع ما دام أنه يحمل مسؤولية وطنية بقيادة شعبه نحو النصر أو الوحدة أو القوة. أو أن اندفاعه للسلطة يبرر أحياناً ارتباطه بجهات خارجية تدعمه وتقوي نفوذه. وأياً كانت تلك المحركات فأن الطموح والرغبة المندفعة تجاه السلطة تبقيان العنوان الرئيس في عمل هؤلاء القادة مهما كانت الشعارات التي رفعوها.

وليس من الصعوبة بتاتاً أن نجد قادة في القرن العشرين بهذا التوصيف مثل لينين في روسيا، وموسويلني في إيطاليا، وماو تسي تونغ في الصين، وهو شي منه في فيتنام وغيرهم.

إلا أننا سنترك التفصيل في تلك الأسماء إلى مناسبات أخرى ونكتفي بعرض سريع لأسلوب وصول رضا شاه بهلوي إلى السلطة في إيران.

رضا خان المولود عام 1878م في قرية نائية من منطقة مازندران وسط أسرة فقيرة والذي توفي والده عند صغره ليتربى عند أخواله، هو مثال واضح للطموح والإرادة التي تعمل بقوة للوصول إلى الحكم.

كان حلمه هو التخلص من حالة الفقر والـتشرد، وفي المجتمعـات البسـيطة أو ذات التركيـب الريفـي والحـرفي (غـير الصناعي) فإن مصـدر السـلطة البـارز هو العمل بالقوات العسـكرية لاسـيما أن في تـــاريخ إيــران قـــادة مهمـــين اســتخدموا انتسـابهم للجـيش وسـيلة للوصول إلى السـلطة مـن أمثـال نـادر شــاه (1736م-1747م) وكــريم خــان الزند (1753م-1794م) وغيرهم.



الزعيم الإيراني رضا شاه بهلوي

لذا فقد انتسب إلى قوات (القوزاق الإيراني)* كجندي عـام 1890م إلا أنـه كان يحمل طموحـاً واسـعاً ترجمـه إلى إخـلاص كبـير لقادتـه، ومسـاندة عميقـة للنظام القاجاري (الرجعي) الذي كان يعتمد في وجوده بشكل كبـير عـلى القـوة العسكرية، ومن أبرزها قوات القوزاق إضافة إلى المساندة الخارجيـة. فقـد شـق رضا بهلوي طريقه بين أقرانه من الجنود وأثبت شجاعة فائقة في الحملات التـي اشترك فيها ضد الحركات المعادية للسلطة وحاز على ترقيات سريعة[1].

وعـلى الـرغم مـن أن الشـعب الإيـراني دخـل في صراع عنيـف مـع السلطة القاجاريـة ابتـداءً مـن ثـورة التبـغ عـام 1892م مـروراً بـالثورة

(*) وهي كتيبة من الجنود أسسها بمساعدة روسية القاجاري ناصر الدين شاه عام 1882م، على غرار قوات القوزاق الروسية وكان لها ميزات في التنظيم والملبس والعمل.

(1) نقلاً عن: فوزيه صابر محمد، إيران بين الحربين، رسالة ماجسـتير غـير منشـورة، جامعـة الـبصرة، 1986م، ص108.

الدستورية عام 1906م والأزمات اللاحقة لها والتدخلات الأجنبية إلا أن رضا خان بقي مخلصاً للسلطة[1].

ولم يطل صبر رضا خان، فما حل عام 1920م وفي قمة الاضطرابات الداخلية ورغبة بريطانيا في الإبقاء على نفوذها داخل إيران في مواجهة النفوذ الروسي، حتى لاحت الفرصة التي انتظرها، إذ أظهر مقدرة خطابية مميزة أمام القادة البريطانيين الذين وجدوا فيه شجاعة واندفاعاً كبيراً وذكاء وقرؤوا فيه أيضاً رغبة عارمة للقيادة والسلطة، ما مثل لديهم الشخصية المناسبة التي يعتمدون عليها في المرحلة القائمة. لذا كانت الخطوة المهمة في حياة رضا خان عندما أصبح قائداً لكتيبة القوزاق، وهي الكتيبة التي قادت الانقلاب الذي أطاح بالوزارة الإيرانية في 21 شباط عام 1921م.

وتشير الدراسات التاريخية إلى أن الجنرال (أيدن سايد) قائد الجيش البريطاني في بلاد فارس قد اجتمع مرات عدة بالضابط رضا خان، وأن هذا القائد البريطاني قد أعجب بشجاعته واستعداده لعمل أي شي يُطلب منه ووجد فيه (الديكتاتور العسكري الذي يحل مشاكل بريطانيا في إيران)[2] وهذا ما نقله القائد البريطاني لحكومته التي قررت الاعتماد على طموح واندفاع رضا خان، وهكذا وضع الأخير نفسه في المرحلة الأخيرة لوصوله إلى السلطة.

في 22 شباط عام 1922م قاد انقلاباً ضد وزارة (السبهدار) إلا أنه حاول أن يمسك العصا من الوسط عندما أعلن إخلاصه للشاه وأن عمله جاء في خدمة الأسرة القاجارية.

---

(1) عن أحداث المرحلة بين عامي (1900م-1924م) ينظر: د. حسن الجاف، الوجيز في تاريخ إيران، ج3، (بغداد، 2005م)، ص305 وما يليها.

(2) حسن الامين، صراعات الشرق على الشرق، بيروت، 2001م، ص322 و324.

كان هدف رضا خان هو التخلص من كل العوائق الموجودة للاستيلاء على السلطة، لاسيما المنافسين المتعددين الذين يحيطون به من قوى شعبية ودينية وصناعية وعسكرية وفكرية إضافة إلى القوى الخارجية.

لقد عمل رضا خان خلال هذه الفترة الحاسمة من تاريخ إيران وتاريخه شخصياً على جمع الأتباع حوله بشتى الوسائل ومنها الادعاء والتمثيل والكذب واللعب مع كل الأطراف.

فقد عمل على كسب ود عدد كبير من السياسيين داخل البرلمان وخارجه وكذلك عمل على إقناع الشعب الإيراني بالتزامه الديني على الطريقة الفارسية لاسيما خلال أيام عاشوراء، إذ إنه أقام العديد من مجالس العزاء وكان يغدق بالأموال على تلك المجالس والقائمين بها، ما استقطب آلاف الناس. في العاشر من محرم كان رضا خان يتقدم موكب قواته المسلحة للعزاء وكان حاسر الرأس وقد عفر رأسه بالتراب علامة الحزن وكان جنوده يفعلون الشيء نفسهُ[1].

وفي اليوم التالي (التي تسمى ليلة الغربة، وهي ليلة الحادي عشر من محرم) يخرج رضا خان حافياً حاسر الرأس وفي يده شمعة ويذهب للمرور على كل المجالس المقامة بالمناسبة في طهران.

وفي إحدى المرات أعلن بين الناس أن الإمام العباس بن علي أهدى رضا خان سيفاً، وقد حمل السيف عدد من رجال الدين من العراق إلى إيران ونطّق به في منزله في طهران وسط مظاهر التعظيم والتهليل[2].

كل هذه الأعمال والادعاءات كانت تشير إلى أن رضا خان يعمل بكل ما يمكنه للحصول على تأييد الناس وحبهم، ليس اعتقاداً منه بهذه المناسبات وإنما باستغلالها وسيلة للوصول إلى السلطة.

---

(1) حسن الأمين، مصدر سبق ذكره، ص355.
(2) المصدر نفسه، ص357.

والدليل على عدم مصداقيته في أعماله تلك أنه عندما استلم السلطة بعد عام 1924م تنكر لكل تلك الادعاءات والمراسيم، فأجبر الناس على اتباع المظاهر الغربية كخلع الحجاب[1] وإذلال رجال الدين، بل إنه أمر بإنهاء مراسيم العزاء الحسيني في عاشوراء، وحرض الناس على إقامة الكرنفالات الاحتفالية على الطريقة الغربية وقد صادف أحد تلك الكرنفالات في أيام عاشوراء!

إن رضا خان لم يحافظ على حرمة الأماكن المقدسة في إيران، وكان يدخلها دون مراعاة لقدسيتها، بل ويعتقل فيها المعارضين بعد أن كانت ملجأً آمناً لمن يلوذ بها.

أما عن إخلاصه للشاه فقد كان ادعاءً ليس إلا، ففي محاولته إقناع الشاه بإخلاصه له على الرغم من أنه يخطط للتخلص منه تذكر الروايات أنه ودع الشاه عند رحيله إلى أوروبا عام 1923م باتجاه الحدود العراقية، وعندما غاصت سيارة الشاه في الأوحال ترجل رضا خان من سيارته وقام بنفسه بدفع سيارة الشاه وإخراجها وعند وصوله إلى الحدود ودع الشاه بأن نزل إلى قدميه لتقبيلها وأقسم الإخلاص له وهو الأمر الذي لم يستطع الوفاء به.

لقد استطاع رضا بهلوي أن يستغل الظروف السياسية والاجتماعية في إيران بشكل كبير، واستطاع أن يلعب على مختلف الأطراف ومنها البريطانية والروسية[2]، وفئات الشعب الإيراني البسيطة

---

(1) صدر مرسوم يمنع الحجاب في شباط 1936م وفيه أجبر الموظفين على منع زوجاتهم من الحجاب وإلا طردوا من الخدمة، ولا يسمح للمحجبات بدخول مؤسسات الدولة أو المنتديات الاجتماعية، ومنع سائقي الحافلات وسيارات الأجرة من حمل المحجبات ومنع الأطباء من معالجتهن في المشافي، ينظر: فوريه صابر محمد، المصدر السابق، ص393.

(2) يشير الشاعر الإيراني أبو القاسم لاهوتي في مذكراته لتلك المرحلة (كان الزعماء السوفييت ينظرون إلى حكومة رضا خان نظرة حسنة في الفترة ما بين 1924م-1926م، بل إن الحكومة السوفييتية عملت على اعتقال وقتل كل معارض لرضا خان، ويشير الكاتب نفسه إلى أن رضا خان في الوقت الذي اقتنع السوفييت بأنه يعمل لصالحهم فإنه أقنع الآخرين بعدائه للشيوعية وهذا ما توصلت إليه لجنة ألمانية لتقييم علاقة رضا خان بالشيوعية. نقلاً عن حسن الأمين، المصدر السابق، ص365 وص378.

والعسكريين وكثير من السياسيين، وكل ذلك كان لهدف واحد هو تحقيق طموح طالما حلم به وعمل لأجله بكل الوسائل.

وعند وصوله إلى السلطة ركز على بناء مجده الشخصي وإن كان يتعارض مع الواقع الإيراني من خلال اتباع سياسة ادعى فيها أنها تقرب إيران من الحضارة الغربية.

ثم بنى لنفسه ثروة طائلة من الأموال والأراضي. واتسم حكمه (16سنة) بالقسوة والعنف. ويصف أحد السياسيين البريطانيين رضا بهلوي (شاه إيران غليظ القلب ظالم بعيد الآمال... حريص ... طماع... إلا أنه ماضي العزيمة لا يحبه أحد ولايستطيع أن يتحداه أحد، يلقي بمنافسيه ومخالفيه في السجن ويقتلهم، لا تأخذه فيهم شفقة ولا رحمة...)[1].

ب - المشاعر العدوانية:

تصدى علم النفس بشكل عام إلى معرفة الدوافع التي تحرك الأفراد باتجاه تصرفات معينة، الأمر الذي ساعد بشكل كبير إلى وضع التحليلات والتغييرات لمختلف الظواهر السياسية في التاريخ.

وأشارت الدراسات النفسية إلى أهمية الجذور العميقة للأفراد والتي تمتد إلى أيام الطفولة والشباب الأولى، وإلى طبيعة العلاقات الاجتماعية في المراحل المبكرة من العمر وسط العائلة والمجتمع. وأشارت تلك الدراسات إلى أن المشاعر الناتجة من هذه الجذور تؤثر لا شعورياً في دوافع الفرد وتصرفاته وميوله عند بلوغه.

لقد أوضح فرويد أن قرارات الحرب والثورة والاغتيال، إنما هي ناتجة عن مشاعر معينة في بعض الأفراد الذين يمتلكون إرادة الفناء (وتعني الحقد على الذات والرغبة في تدميرها لأسباب كثيرة) وهذه

---

(1) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص427.

الإرادة يعمل الفرد لتصديرها للآخرين من خلال العدوانية التي تتميز بها تصرفاتهم[1].

إن الدراسات النفسية عدَّت العدوانية كمحرك مهم لدى العديد من الأفراد، وتشير إحدى الدراسات إلى أن البحوث العلمية حول السلوك الإنساني توصلت إلى أن عاطفة التدمير ترتبط في أنفسنا جميعاً من دون استثناء، إلا أن التقدم الإنساني والحضارة المتطورة والإيمان بالأديان قد ساهموا في ترويض هذه المشاعر العدوانية وحتى في تهذيب بعض المواقف المحدودة والضيقة التي تتسم بالعدوانية[2].

ولكن مع هذا فإن عدداً من الأفراد يفشلون في ترويض تلك العدوانية وذلك نتيجة لعوامل عدة من بينها(الشعور بالدونية)، وتعني الإحساس بعقدة النقص الاجتماعية أو الجسمانية أو أنها تظهر في حالات الخوف وعدم الأمان.

ومن أبرز أسباب نمو المشاعر العدوانية لدى الأفراد هي حالات الإحباط التي قد يمرون بها، فمثلاً رغبة الانتقام تظهر عندما يشعر الفرد أن الآخرين لا يحبونه، أو أنهم يسخرون منه ولا يتحسسون احتياجاته وطموحاته، ويشير موريس دو فرجيه إلى ذلك بقوله (إن الضعفاء والحمقى والفاشلين يسعون إلى تأكيد ذواتهم بإذلال أولئك الذين يعدونهم أرفع منزلة منهم بأن يحاولوا إخضاعهم). إذاً المواقف التسلطية أو العدوانية قد تكون ناجمة عن (تضخم إرادة القوة لدى الفرد ذي الطاقات الطافحة والعزم الشديد. مع ضعف وعجز داخلي عن ترجمة هذه الطاقة)[3].

---

(1) د. صادق الأسود، المصدر السابق، ص44.

(2) فيكتور فرنر، الحرب العالمية الثالثة، ترجمة هيثم الكيلاني، بيروت، 1980، ص231.

(3) نقلاً عن صادق الأسود، المصدر السابق، ص405.

إن هذه المشاعر تصبح في موضع خطير عندما تكون دافعاً ومحركاً للفرد للوصول إلى قمة السلطة لأن ذلك يعني مزيداً من الحروب والتدمير، وإن التاريخ المعاصر يحدثنا عن نماذج من الأفراد الذين وصلوا إلى قمة السلطة وكانوا مشعل الحريق الذي يتسبب في حروب مدمرة.



الزعيم الألماني هتلر

إن أقرب مثل يمكن الاستشهاد به هو الزعيم الألماني هتلر والذي طرح شعاراً (إن الفضيلة هي الدم).

أدولف هتلر مولود في إحدى القرى النمساوية وتدعى (براوناو) في 1889م من أب كان موظفاً صغيراً في الجمارك[1]، درس في ميونخ ثم انتقل إلى فيينا عام 1907م، وتشير تفاصيل حياته إلى ما يأتي:

1- حياته الدراسية كانت تتميز بالفشل والإخفاقات وكان قليل الانضباط وغير دؤوب في درسه (على حد وصف أحد مدرسيه)[2].

وقد أوضح فيما بعد حقده على مدرسيه إذ وصفهم (نصفهم كانوا شاذين وغريبي الأطوار، ولم نكن نحترم أساتذتنا فهم أعداؤنا الطبيعيون وكان أكثرهم مصاباً بالضعف العقلي، كانوا طغاة

(1) تشير بعض الدراسات أن والد هتلر (الواز) هو ابن غير شرعي ولم يعترف فيه زوج أمه إلا بعد مرور 30 سنة على ولادته، ينظر: وليم شيرر، تاريخ ألمانيا النازية، ج1،ط1، ترجمة خيري حماد، ص31-32.

(2) فيكتور فرنر، المصدر السابق، ص59.

مستبدين...)[1] ويقول في كتابه كفاحي (كان الأساتذة ينظرون إلي على أنني رائحة كريهة..)

2- عاش فترة خمول وكسل وبطالة لاسيما بعد وفاة والده، إذ فشل في القبول بكلية الفنون بعد محاولته لمرتين التقديم لهذه الكلية، فقد كان يعد نفسه رساماً ماهراً، وكان ذلك له كصاعقة من السماء[2]. ولم يجد العمل الذي يقتات منه فعاش حياة البؤس وكان يسكن الأكواخ القذرة ويأكل الحساء الشعبي (الذي كان يقدم كمعونة للعاطلين عن العمل)[3].

كانت نشأته الأولى مزيجاً من الفشل والإحباط الذي تفاقم بعد أن رأى بأم عينيه هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى (والتي كان يؤمن بأن النمسا هي جزء منها) وإمعان الآخرين في إذلالها وإهانتها. لقد كان هتلر متأثراً بحلم الإمبراطورية الألمانية التي اطلع عليها وآمن بها من خلال الكتاب الألمان، وهكذا فقد تناقضت حالة الفشل والإحباط مع مشاعر وطموحات وأحلام ذاتية وقومية صورها بشكلٍ جلي في كتابه (كفاحي) فكان هدف الوصول إلى السلطة أمراً حتمياً في ذهن هتلر للتخلص من كل حالات الفشل الشخصية والقومية.

لقد وجد هتلر أن الحياة تقوم على ثلاثة مبادئ أساسية وورد ذلك في أحد خطبه في نيسان 1938م:

- الكفاح أصل كل شيء.
- الفضيلة هي الدم.
- أما صفات ومزايا الزعيم هي جوهرية ومتكاملة.

---

(1) وليم شيرر، المصدر السابق، ص41.
(2) اشترك في اختبار الانتساب لكلية الفنون عام 1907م، ورفض طلبه وأعاد الكرة عام 1908م، إلا أنه لم يسمح له حتى بالاشتراك في الاختبار.
(3) فيكتور فرنز، المصدر السابق، ص60.

ويشير في خطاب آخر عام 1923م إلى أن عمل الطبيعة هو معركة حاسمة بين القوة والضعف والتي فيها النصر الخالد للقوي على الضعيف ... وأن القوة وحدها التي تحكم ... وأن القوة هي القوانين. لذا فقد عمل بجد وبكل ما يملك من قدرات تمتع بها كالإرادة والقوة والصلابة (حد القسوة) والثقافة الواسعة والملكة الخطابية وهي القدرات التي استخدمها بذكاء في تحريض وتحفيز الشعب الألماني وإقناعهم بكونه المدافع عن حقوقهم والمنتقم لإذلالهم والقادر على مسح العار الذي لحق بهم. لاسيما أن الشعب الألماني (وهتلر جزء منه) تربى على نظرية تفوق العنصر الألماني، ويعود ذلك إلى خطابات الفيلسوف الألماني فيخته الذي عدّ فيها أن الشعب الألماني هو الشعب الوحيد الحي، فيما صرح الإمبراطور الألماني غليوم الثاني قائلاً: إننا ملح الأرض ولقد خلقنا لتمدين العالم[1].

ومن هنا أصبح هتلر يردد هذه النظرية بل يعدّها الوسيلة الأكثر نجاحاً لتحشيد الناس وإثارتهم ولا يتوانى عن تجاوز كل الثوابت الإنسانية لإثبات تفوق العنصر الألماني إذ يقول ((نحن نريد إجراء انتقاء للطبقة الحاكمة الجديدة التي لاتستوحي أخلاقية الرحمة، وإنما لها وعي واضح بأن لها الحق في السيطرة على الآخرين لأنها تمثل عرقاً أفضل)) [2].

لقد عمل هتلر وحيداً، إذ لم يتزوج ولم تكن له عائلة أو أسرة يعيش بينها، وكوّن لنفسه هالة مؤثرة حتى وصفه أحد الصحفيين الفرنسيين بأن له مغناطيسية لا أحد يستطيع إنكارها، وهي تشعر المستمع بالانطلاق نحو أحلام العظمة والتفوق[3].

---

(1) صادق الأسود، المصدر السابق، ص40.

(2) المصدر نفسه، ص400.

(3) دار النشر العربية، هتلر في ساعاته الأخيرة، (بيروت، 1947)، ص22.

ثم وضع لنفسه برنامجاً للعمل واضح المعالم والأساليب، لاسيما استخدام التعصب العرقي، وطرح نفسه كمدافع أول عن هذا الشعور وابتكر الصليب المعقوف كشعار لحزبه وهي شارات ترمز، حسب تفسيره، إلى العمق التاريخي لتفوق العنصر الألماني، وقرر وضعه على أذرع جنود (العاصفة) وهم مليشيا مسلحة تتبع حزب العمال الاشتراكي الوطني،واختصاره (**N.S.D.A.P**)، لذا أطلق عليه الحزب النازي. وكانت هذه المليشيا مرتبطة بهتلر شخصياً إذ كرسوا له أنفسهم روحاً وجسداً ويُدْعون ذوي القمصان الرمادية.

وتشير الدراسات إلى أن (جيش العاصفة) قوامه مجموعة من الرجال يتصفون بالقسوة ظهروا في شوارع برلين عشية سقوط الملكية عام 1918م وأثناء الفوضى التي أعقبت الحرب، وأكثرهم ممن تسرحوا من الجيش ولم يجدوا عملاً، إلا أن هتلر وصفهم بالثوريين وأخضعهم لتنظيمات الحزب النازي وأطلق عليهم اسم (الفيلق الحر). وانضم إلى هذا الفيلق أعداد أخرى من اللصوص والمشردين وقطاع الطرق، الأمر الذي مكنهم في آذار من عام 1920م من احتلال برلين، وتحقيق نفوذ ملحوظ في ميونخ.

لقد وجد هتلر من هذه العصابات الدعم الحقيقي لأحلامه، إذ جعلهم اليد الضاربة له وللحزب الذي يقوده والذي تمكن من السيطرة عليه بشكل كامل. لقد اختار هتلر من بين منتسبي الفيلق الحر أكثرهم صلابة وقسوة وولاء له ليشكل منهم فرقة العاصفة (**S.A**)، وكان قائدهم وهو زعيم عصابة أو قاطع طريق يدعى (ولريخ كلابتزيش)[1]. استخدم هتلر هذه الجماعة المغالية في القسوة خلال مرحلة العشرينيات وبداية الثلاثينيات في ضرب معارضيه وتصفيتهم داخل الحزب النازي وخارجه.

---

(1) وليم شيرر، المصدر السابق، ص96.

لقد ساهمت الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية غير المستقرة في ألمانيا نتيجة لمتغيرات من بينها الأزمة الاقتصادية العالمية التي انعكست على ألمانيا بشكل مؤثر من خلال معدلات البطالة العالية، إضافة إلى أساليب هتلر الملتوية (عنفية وسياسية) ساهمت كلها بالنتيجة في تحقيق هتلر لهدفه الكبير بالوصول إلى السلطة عام 1933م وعندها بدأ بتنفيذ برنامجه الدموي ليس ضد الألمان فحسب وإنما ضد أوروبا والعالم[1].

لقد كان هدف السيطرة الكاملة على السلطة في ألمانيا هو الأهم وجاء ذلك من خلال إجراءات عدة اتخذها هتلر:

1- إصدار مرسوم الطوارئ في شباط 1933م والذي أجبر الرئيس هندبرغ على توقيعه وأعطى فيه هتلر صلاحيات واسعة.

2- قانون الصلاحيات الذي أصدره البرلمان في آذار 1933 والذي سمح لهتلر بالعمل وحده دون الرجوع إلى البرلمان أو حتى إلى الدستور.

3- توقف مجلس الوزراء عن مناقشة أي قضايا وإنما ترك الأمر لهتلر لإدارة الأمور من خلال مساعدين مقربين.

4- إلغاء حكومات الولايات ومجالسها في عام 1933م، وبدأ هتلر بتعيين حكام الولايات من قبله مباشرة.

5- كان هو الذي يدير مكتب الرئيس، مكتب رئاسة الوزراء (المستشارية)، مكتب الحزب النازي، مكتب المستشارين للفوهرر. إضافة إلى ذلك فقد استخدم الأساليب القاسية لإدامة نفوذه على السلطة، مثلاً كان هناك عام 1933م فقط أكثر من (50) معسكر اعتقال أشهرها معتقل (داخاو) قرب ميونخ، كانت تمارس في هذه المعسكرات أنواع التعذيب الجسدي والنفسي، وكانت على أنواع فمنها للإبادة الجماعية،

---

(1) عن وصول هتلر إلى السلطة، ينظر: د. موسى محمد آل طويرش، تاريخ العالم المعاصر، ط3، بغداد، 2009م، ص45.

ومعتقلات لأعمال السخرة، وأخرى لإجراء التجارب الطبية البشرية والتـي كانـت أبشع هذه المعسكرات، إذ كان الأسرى في هذا المعتقـل تجـرى علـيهم التجـارب البشعة كفحص الجماجم وتحديد صفاتها العرقيـة وإجـراء تجـارب عـلى تحمـل نقص الأوكسجين وغيرها ما لايمكن للعقل البشري تصورها.

وأنشـئت منظمـة سريـة اسـمها كـان يثـير الرعـب في ألمانيـا وهـي جهـاز الغستابو[1]، ووضع على رأسه أكـثر الرجـال قسـوة وسـادية، وأصـدرت المحكمـة الاتحادية قراراً عام 1935م باعتبار أوامر الغستابو وأعمالها غير خاضعة للقضـاء. وقد جاء في المادة (12) من قانون الغستابو: إن كل من يرتكب الأمور الآتية يعد عاصياً ويقتل فوراً أو يشنق فيما بعد: مهاجمة رجال الحرس النازي، رفض إطاعة الأوامر، رفض العمل، القهقهة أو الصراخ أثناء المسيرات والعمل[2].

لقد خطط هتلر بذكاء وخبث وقسوة بالغة للسيطرة على ألمانيـا، ثـم بـدأ بالعمل للسيطرة على أوروبـا والعـالم وذلـك مـن خـلال سياسـة (خـذ وطالـب)، وسياسـة الخـداع وغيرهـا، والتـي انتهـت بسـيطرته عـلى كـل مـن النمسـا جيكوسلوفاكيا وبولنـدا عـام 1939م، وانطلـق لاحـتلال معظـم أوروبـا باسـتثناء بريطانيا، ولم ينتهِ طموحه في أوروبا إنما كان هدفه العالم كلـه في صـورة واضـحة المعالم لجنون العظمة الذي أدى بأوروبا إلى الدمار.

إن العدوانية التي ظهرت في سياسة هتلر تجاه كل من يقف بوجه أحلامـه ماهي إلا نتاج لشخصية معقدة منتقمة سـاهمت في خلقهـا ظـروف عـدة منهـا نفسية وعائلية وأخرى اجتماعية وسياسية.

---

(1) شيرر، المصدر السابق، ص496.

(2) وجاء تشكيل جهاز الغسـتابو بعـد أن عمـل هتلـر عـلى تصـفية قـادة (فرقـة العاصـفة) الـذين ساهموا في صعوده إلى السلطة بما سمّاه بعملية التطهير الدموي عام 1934م.

ج- الشجاعة وقوة الشخصية:

تشير الدراسات السياسية النفسية إلى أن صفات كالذكاء وقوة الشخصية والإرادة الصلبة من العوامل المهمة التي تؤسس لبروز القائد السياسي المؤثر في مراحل تاريخية معقدة، وإن هذه الصفات تعطي لقراراته وأعماله العقلانية، الأمر الذي يجعل المجتمع الذي يعيش فيه يناصره ويؤيده.

إن القائد السياسي هنا هو الشخص الذي يتميز عن غيره في التصدي لظروف سياسية واقتصادية أو اجتماعية عصفت بمجتمعه وتمكن من أن يقنع الآخرين أنه الشخص القادر على إخراج المجتمع من محنته، فهو (شخص متميز عن الآخرين بما يملكه من قوة ومكانة ورؤية خاصة، وسمات أخرى خاصة كالحسم والشجاعة والتكامل والذكاء)[1].

إن القائد السياسي هنا مقيد بشروط عديدة منها: الأساليب الشرعية في الوصول إلى السلطة والأهداف التي يتوخاها، والتي هي أهداف وطنية وإنسانية، وعليه أن يظهر أنه غير محكوم بعقد نفسية يمكن أن تؤثر على قراراته وسياسته. وهذه النقاط عادة تتوفر في المجتمعات التي تمتلك جانباً مهماً من الوعي والتقدم الاقتصادي، وغير محكومة بنظريات التعصب العنصري كالمجتمعين البريطاني والفرنسي.

إن سقوط فرنسا بيد القوات الألمانية في حزيران عام 1940م وانهيار القوات الفرنسية وخطوطها الدفاعية (كخط ماجينو) أدى إلى شعور الفرنسيين باليأس والإحباط، بل والاستسلام التام للمحتل الألماني، إذ قبل عدد من السياسيين شروط الهدنة الألمانية لوقف الحرب ضدهم مع أن هذه الشروط مهينة، إذ إن من بينها حل الجيش الفرنسي وتسليم سلاحه الجوي والبحري إلى القوات الألمانية، وتشكيل حكومة عميلة لألمانيا برئاسة الجنرال بيتان (وهو كان من أبطال الحرب

(1) د. عاطف فؤاد، الزعامة السياسية في مصر، القاهرة، 1980، ص27.

العالمية الأولى) في منطقة فيشي، وأصبحت القطعات العسكرية المتبقية في فرنسا وخارجها تحت أمرة السلطة الجديدة.

هذه الصورة القاتمة والمعقدة في فرنسا والداعية لمزيد من الشعور باليـأس والقنوط، لاسيما أن ألمانيـا كانـت في أوج قوتهـا وانتصـاراتها، لم تـؤثر عـلى إرادة وتصـميم ضـابط فـرنسي اتصـف بالشـجاعة والإرادة الحديديـة وإيمـان عميـق بقضيته إلا وهو الزعيم الفرنسي الجنرال شارل ديغول.

ولد شارل ديغول عـام 1890م، وكـان منـذ صـغره طموحـاً في ارتقـاء سـلم السلطة، وكان حالماً بتـولي منصـب مهـم يسـتطيع مـن خلالـه التـأثير في مسـار السياسة الفرنسية باتجاه القوة والدور الأوربي والعالمي المهم، وتجلى طموحه في كتاباته الأولى، والتي وصف بها البطل التاريخي وصفاته وظروف بـروزه[1]. وتـرد في أحد كتبـه تصـوراته للقائـد (أنـه رجـل متفـوق، ذو بـأس عـلى نفسـه وعـلى الآخرين، رجل رؤياه بالغة درجة عدم الحرج حتى من اللـه، رجل يرفعه العمل وحده إلى مستوى لعبة البطل ..))[2] إن هذه النظرة حول أهميـة قـوة شخصـية القائد وقدرته على التغلب على الظروف المحيطة مهما صعبت كانـت مـن أهـم الدوافع التي أدت به للانخراط بالعمـل في القـوات الفرنسـية لمـا تحملـه المهنـة العسكرية من بناء وتدريب نفسي وجسدي للفرد، لاسيما فـيما يتعلـق بـالحرص الدقيق لأداء الواجب مهما صعب تنفيذه.

أسر من قبل القوات الألمانية أثناء الحـرب العالميـة الأولى عـام 1916م، إلا أنه في مرحلة ما بين الحربين ظل ملتزماً بقدراته العسكرية وبفكره الذي بدأ بـه حياته، إذ وضع كتاباً تنبأ فيه بالهجوم العسكري الألماني وكيفيـة مواجهتـه وكـان عنوانه (جيش المستقبل)[3].

---

(1) د. محمد إبراهيم فضة، المصدر السابق، ص15.

(2) جان لاكوثير، ديغول، ترجمة إبراهيم الحلو، بيروت، 1969م، ص40.

(3) المصدر نفسه، ص41.

وعقب الاحتلال الألماني لفرنسا عام 1940م تمكن من الوصول إلى الجزيرة البريطانية ليقف وحيداً أمام الإذاعة البريطانية ليعلن رفضه الاستسلام للهزيمة، ويعلن أنه سيقود المقاومة ضد الاحتلال، ووجه نداءه الشهير إلى أحرار فرنسا الذين يرفضون الاحتلال ولايزال لديهم الأمل بالنصر والإيمان بوطنهم بأن يلتحقوا به، الأمر الذي دفع بعدد كبير من زملائه للالتحاق به وتكوين نواة جيش (فرنسا الحرة) الذي انخرط في مقاومة باسلة ضد الجيش الألماني وهو في قمة انتصاراته، فعندما بدأ ديغول لم يكن معه سوى طموحه وشجاعته وشعوره بالواجب الوطني[1].

لم يقتصر نشاط ديغول في فرنسا وإنما امتد ليشمل سوريا والجزائر التي أصبحت مقراً للحكومة المؤقتة، وقد حكمت عليه حكومة فيشي بالإعدام غيابياً بسبب نشاطه هذا. في عام 1943م أسس لجنة التحرير القومي الفرنسية في الجزائر والتي دُعمت من قبل دول الحلفاء لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي عدَّتها الحكومة الشرعية لفرنسا.

بعد انتهاء الحرب لعب ديغول دوراً محورياً في الحياة السياسية لفرنسا، ورفعه الشعب الفرنسي إلى مرتبة الأبطال الذين طالما كان يصفهم ديغول في بداية حياته. واتخذ أخطر القرارات في فرنسا ومنها اتفاقه مع جبهة التحرير الجزائرية على تقرير مصير الجزائر ومن ثم إعلان استقلالها عام 1962م.

واتبع سياسة وطنية فرنسية مستقلة لاسيما تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي، والتي من أبرز معالمها انسحاب فرنسا من الجناح العسكري لها وتكوين قوة نووية فرنسية مستقلة ليكون خارج مظلة الحماية الأمريكية في سياسته الخارجية. خلال عقد الستينيات من القرن العشرين.

---

(1) د. عصمت سيف الدولة، هل كان عبدالناصر ديكتاتوراً، بيروت، 1977م، ص137.

د- التنشئة الاجتماعية:

نقصد بالتنشئة الاجتماعية الظروف التي نشأ فيها القائد السياسي والتي أثرت بشكل أو بآخر على توجهاته القيمية والعقائدية، أو أنها ولدت لديه مشاعر معينة حددت سلوكياته في المستقبل ومنها مشاعر الكراهية أو الانتقام على سبيل المثال. ويشير المفكر هانز بلاو إلى أن القائد السياسي يحاول تعويض أشياء قد فقدها أو افتقدها أو تمنى حصولها خلال نشأته الأولى لأن سلوكه هذا (يرضي حاجاته الشخصية ودوافعه، أو لأنه يخفف توتراته كونه يعوض الحرمان الذي افتقده)[1]، على سبيل المثال إن بروز عدد كبير من قادة العالم الثالث كان من خلال قيادتهم لحركات التحرر إذ وجد هؤلاء القادة المستعمرين وهم يرتكبون أبشع الجرائم بحق مواطنيهم فكان السبيل الوحيد أمامهم هو أسلوب المقاومة وإجبار المستعمر على ترك البلاد لأهلها، ومن هؤلاء القادة نيلسون مانديلا في جنوب أفريقيا[2]. والذي نشأ على مبدأ التفرقة العنصرية القاسية بين السود (السكان الأصليين) والبيض، وكذلك الزعيم الغاني نكروما وغيرهم من القادة.

لقد كشفت الدراسات في مجال الاجتماع السياسي عن علاقة التنشئة الاجتماعية ببروز شخصيات قيادية يطلق عليها علماء الاجتماع (بالشخصية السلطوية)، ومن أبرز هذه الدراسات تلك التي قام بها عالم الاجتماع أدرنو في كتابه (الشخصية السلطوية) الصادر عام 1950م، إذ أشار فيه إلى العناصر المبكرة التي تحكمت في تكوين شخصية الفرد كالأبوين ومن ثم المجتمع وطبيعة العلاقات الاجتماعية والسياسية فيه، إضافة إلى ظروف العمل ومستوى التعليم ونوعه. إن الميل نحو السلطة

---

(1) هانز بولاو، فن السلوك السياسي، ترجمة لجنة من الأساتذة، بيروت، 1963م، ص89.
(2) عن النضال ضد التمييز العنصري في جنوب أفريقيا. ينظر: د. موسى محمد آل طويرش، دراسات في تاريخ العلاقات الدولية، بغداد، 2009م، ص140.

عند أدرنو هو ميول داخلية في الإنسان تكونت منذ الطفولة ونمت مع نموه وأصبحت محركاً أساساً لنشاطه تجاه الزعامة، لذا فإن التنشئة الاجتماعية المبكرة في حياة الفرد تمثل الأساس الذي ينطلق منه في تحديد دوافعه[1].

والأمثلة على ذلك رجل الدولة البريطاني (ونستن تشرشل) الذي كتب في إحدى رسائله لوالدته (لكم سيكون الأمر مروعاً إذا لم أشق طريقي، إن ذلك سيقضي علي... الآن ليس لدي ما أتمسك به إلا الطموح)[2]. فالطموح هنا كان الشيء المهم الذي يتمسك به تشرشل بعد معاناته الأسرية لاسيما عند إهمال والديه له وعدم الاهتمام به، الأمر الذي قاد صاحبه إلى الطموح الجارف الذي يقود إلى السلطة.

أما الزعيم اليوغسلافي تيتو فإن لحياته ونشأته الأثر الكبير في قيادته ليوغسلافيا، ولد جوزيف بروز تيتو عام 1892م من عائلة فقيرة تضم (15) طفلاً لأب يعمل في الزراعة، وبسبب أوضاع عائلته المعاشية ترك الدراسة عند المرحلة المتوسطة عام 1907م وانخرط في الأعمال اليدوية، إذ عمل كعامل مطعم إلا أن العمل كان مرهقاً له إذ تصل ساعات العمل إلى (16) ساعة يومياً، لذا تحول إلى حرفة التعدين واشتغل كعامل في عدد من المصانع والورش.

ولكونه من الطبقة الفقيرة وكونه من الطبقة العاملة فقد وجد أن من المناسب الانخراط في المنظمات العمالية الاشتراكية التي تدافع عن حقوق العمال والتي نشطت في تلك المرحلة في كل أوروبا وروسيا. ورأى أنها المجال المناسب للعمل لتحقيق طموحات لم يكن بالإمكان تحقيقها بطرق أخرى كالتعليم مثلاً. لقد أصبح عضواً ناشطاً في أحد الأحزاب

(1) د. صادق الأسود، المصدر السابق، ص 408، موريس دوفرجيه، مدخل إلى علم السياسة، ترجمة جمال الأتاسي، (دمشق، د ت).
(2) أ. ج تايلور، تشرشل أربعة وجوه والرجل، ترجمة حسن فخر، بيروت، 1974م، ص212.

الثورية الاشتراكية وهو في عمر (18) سنة، وشارك في الإضرابات والتظاهرات في كرواتيا، وبرزت في هذه الأثناء مواهبه للتزعم والقيادة، الأمر الذي أدى به إلى أن يتعرض للفصل والطرد من العمل مرات عدة.

مع نشوب الحرب العالمية الأولى انتمى تيتو إلى الجيش النمساوي كعريف، وأثناء المعارك أسر على يد القوات الروسية، وكان لهذا الأسر دوره المهم في حياة تيتو إذ مثل الفرصة التاريخية له لبناء شخصيته العقائدية المحاربة، إذ راقب عن قرب مجريات الثورة الروسية عام 1917م بمرحلتيها الأولى في آذار والثانية في تشرين أول، وقد تأثر بالأفكار البلشفية الماركسية وتبناها بقوة وأصبح جزءاً منها عندما التحق بفصيل الأممية للحرس الأحمر والذي ضم مجموعة كبيرة من الأسرى لدى القوات الروسية، وكان يجري إعدادهم لنشر الفكر الشيوعي خارج روسيا.

ونتيجة لاندفاعه وإخلاصه في الدفاع عن الفكر الشيوعي ضد أعدائه، لاسيما خلال الحرب الأهلية الروسية (1917م-1920م) فقد منح الجنسية السوفييتية وأصبح عضواً بارزاً في الحزب الشيوعي وكلف بالعمل لقيادة الشعبة الخاصة بيوغسلافيا في منطقة أو مسك الروسية.

في تشرين أول عام 1920م أعيد مع عائلته إلى يوغسلافيا ليقود الحزب الشيوعي هناك، ويشير أحد الكتاب إلى ذلك (عاد البروليتاري «العامل» في الصناعات المعدنية بعد أن قضى ست سنوات في روسيا حيث استشهد الآلاف من أسرانا في الحرب، وعندما أطل في النقابات كان يسيطر على المكان بقوة إيحائه وبهدوئه وبثبات نظرته...).

وعلى الرغم من أن الحزب الشيوعي لم يكن من الأحزاب العاملة على الساحة بشكل رسمي كونه منع من قبل السلطة، إلا أن تيتو واصل نشاطه السياسي في قيادة الحزب وعاد للعمل وسط العمال كعامل ميكانيكي في مصنع لتصليح القاطرات.

إن تنشئة تيتو في الأوساط الفقيرة والعمالية قد دفعته للعمل ضمن النقابات العمالية التي كانت مرتبطة في تلك المرحلة بالحركات الاشتراكية التي رفعت شعار العدالة الاجتماعية ودكتاتورية البروليتاريه وغيرها. لقد وجد تيتو أن العمل في الحزب الشيوعي هو الأسلوب الأنسب لإظهار قدراته وإمكانياته ليكون قائداً لزملائه العمال والفقراء كونه منهم، وهكذا ازداد نشاط تيتو مع تقدمه في العمر نتيجة لاكتساب الخبرة والشهرة، إذ قاد عام 1928م تظاهرات في مدينة زغرب وبدأ بإصدار البيانات التي ذيلها بتوقيعه كزعيم للشيوعيين في يوغسلافيا، الأمر الذي عرضه للاعتقال والسجن لخمس سنوات.

لقد ارتبط اسم الحزب الشيوعي باسم تيتو ليس فقط لأنه قاد الحزب والشعب اليوغسلافي خلال المرحلة الأصعب في الحرب العالمية الثانية، وإنما لأنه اختط للحزب لوناً مميزاً عن الحزب الشيوعي السوفييتي من خلال رفض توجيه الحزب من الخارج وتبنى خطاً مستقلاً في التنظيم والقيادة.

كان لظروف الحرب العالمية الثانية والاحتلال الألماني ليوغسلافيا أثرها الحاسم في بروز تيتو كقائد سياسي وعسكري وضع الشعب اليوغسلافي ثقته به ليحقق الانتصار في تحرير بلاده بدعم من القوى الكبرى، ولايستطيع أي مراقب إلا أن يؤكد على شخصية وإرادة تيتو القوية في تعزيز وحدة وتنظيم جيش التحرير اليوغسلافي في مجتمع يتميز بالتنوع القومي والديني.

واستمرت هذه القيادة بعد أن حصلت على تأييد الشعب اليوغسلافي حتى وفاته عام 1979م، إذ قاد عملية البناء والوحدة، ولقد عانت يوغسلافيا بعد رحيله من الفرقة والنزاع ومن ثم التفكك[1].

---

(1) د. موسى محمد آل طويرش، دراسات في تاريخ العلاقات الدولية، ص160.

هـ- المؤسسات التعليمية:

إن للمؤسسات التعليمية والتدريبية الأثر الكبير في إضفاء طابع معين على شخصية الفرد، ولها الدور الأساس في تشبع الأفراد بقيم ومعتقدات معينة.

إن المدرسة مثلاً لها الدور المهم في الفترة الأولى من حياة الفرد ابتداءً من التعليم الابتدائي وانتهاءً بالتعليم الجامعي، فخلالها يتعرف الفرد على أفراد آخرين وأفكار وقيم تتجدد مع تجدد المراحل الدراسية كالمديرين والمعلمين، من خلال تعرف الفرد على طبيعة السلطة ومن يمارسها، إذ تبقى صورة المعلم محفورة في ذاكرتنا. وهذا الأمر ينسحب على المؤسسات التدريسية الأخرى كالمؤسسات الدينية أو مؤسسات التدريب العسكري وغيرها.

فالرئيس الأمريكي ولسن* تبنى سياسة مختلفة عن الرؤساء الأمريكيين الذي سبقوه من خلال مناداته بوجوب تطبيق المبادئ المسيحية، حتى أن عدداً من الدراسات كانت تشير إلى محاولته التشبُّه بالسيد المسيح، وهذا يعود في الأغلب إلى تنشئته الدينية وتأثره بوالده القس المسيحي[1].

وحتى عندما اضطر للاشتراك في الحرب العالمية الأولى بعد مرور أكثر من سنتين على اندلاعها كان يهدف إلى ترسيخ قيم جديدة في العلاقات بين الشعوب تقوم على السلطة والتعاون والتكامل، وهذا ما يبرز بشكل واضح في مبادئه الأربعة عشر الشهيرة والتي أهمها وجوب إعطاء جميع الشعوب حق تقرير المصير، لاسيما الشعوب الخاضعة للاستعمار الأوروبي.

---

* هو الرئيس (28) للولايات المتحدة الأمريكية، ولد في 1856م، درس القانون واشتغل بالمحاماة وعمل رئيساً لجامعة برستون 1902م، انتخب حاكماً لولاية نيوجرسي 1911م، وأصبح رئيساً عن الحزب الديمقراطي عام 1913م، وقام بعدد من الإصلاحات الداخلية المهمة. فشل في انتخابات عام 1920م، وأقعده المرض إلى أن توفي عام 1925م.

(1) Duchacek , Lov. D. , Nation and Men, (New York , 1972), p184.

وطالب بإلحاح في مؤتمر الصلح في فرساي عام 1919م بإرسال لجنة لتقصي الحقائق إلى سوريا لإيجاد الحلول المناسبة للأوضاع فيها، لاسيما ما يتعلق بالقضية الفلسطينية التي بدأت في تلك المرحلة بوادر تصاعدها، وعلى هذا الأساس تشكلت لجنة (كنج- كرين) عام 1919م، إلا أن وقوف القوى الأوربية الكبرى ضد هذه السياسة إضافة إلى تصاعد نشاط القوى الأمريكية في الداخل من دعاة الانعزالية أدى كل ذلك إلى فشل ولسن في الاستمرار بسياسته تلك، الأمر الذي أدى إلى فشله في الانتخابات ومن ثم إصابته بالمرض ووفاته.

لقد جاهر ولسن بتعاطفه لمظالم الشعوب المستعمرة وعدائه للاستعمار الأوروبي وعمل على وضع أسس لمجتمع دولي جديد قائم على العدالة والتنظيم، وعلى هذا الأساس اقترح إنشاء عصبة الأمم كحاضنة لجميع الدول في حل خلافاتها، ما مثل تحولاً في العلاقات الدولية من عصر توازن القوى التقليدي[1] إلى عصر التنظيم الدولي. كما أن لأفكاره ومبادئه أثراً كبيراً لدى الشعوب المقهورة وكانت تلك المبادئ محركاً للشعوب للمطالبة بحقوقها، وملهمة لثوراتها كما حصل في مصر عام 1919م، والعراق وسوريا عام 1920م.

وهذا ينطبق على التنشئة العسكرية لعدد من قادة العالم أمثال جمال عبدالناصر الذي نشأ تنشئة عسكرية، الأمر الذي حدد من خلاله أسلوب التغيير السياسي باستخدام القوة العسكرية أو أسلوب الإدارة الذي بقي مركزياً خلال فترة حكم ناصر 1954-1970، والأمر نفسه ينطبق على عبدالكريم قاسم في العراق.

---

(1) يقصد بتوازن القوى التقليدي وجود أرضية مشتركة متوافق عليها بين مختلف القوى الأوروبية حول الوضع السائد في أوروبا، وإن أي محاولة لخرق هذا الوضع من قبل أي طرف من الأطراف يعد خطراً على الأمن والسلام والاستقرار في أوروبا، الأمر الذي يتطلب من الجميع الوقوف ضد ذلك الطرف بكل الوسائل المتاحة ومنها الحرب.

و-الصحة الجسدية والنفسية:

أشارت العديد من الدراسات إلى أن الصحة البدنية لها الأثر الكبير على الفرد في تحديد دوافعه، لاسيما في محاولته للتخلص من الشعور (بعقدة النقص) الذي قد يولده المرض لدى الأفراد. إذ إن المشاعر المتولدة من الأمراض الجسدية تعدُّ من العوامل والأسباب التي يُعزى إليها تفسير سياسة بعض القادة وتفسير أعمالهم ونشاطهم تجاه الوصول إلى السلطة وذلك كتعبير عن ردود الفعل على عاهات جسمية أو بنيويه والعمل على التعويض وعدم الاستسلام للحالة الجسدية تلك[1].

وتظهر لنا شخصية الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت (1882م-1945م) وهو الرئيس (31) للولايات المتحدة لتعطينا مثالاً حياً عن دور المرض الجسدي كدافع نحو السلطة ونحو تبني أفكار وعقائد معينة، إذ أصيب روزفلت بالشلل عام 1921م أقعده على الكرسي المتحرك لمدة ثلاث سنوات، ما أضاف لشخصيته الكثير. فعلى الرغم من دوره السياسي والمهني كمحامٍ قبل إصابته بالمرض والذي كان يسير بشكل طبيعي إلا أنه لم يكن مميزاً، إلا أن المرحلة التي أعقبت المرض كانت ذا طبيعة مختلفة فالأزمة الصحية أعطت روزفلت قوة دافعة جعلت منه شخصاً مميزاً يؤمن بالقيم الإنسانية، وتبنى بشكل واضح أفكار الرئيس ولسن التي أعدت حينها أنها مثالية[2].

عندما تمكن روزفلت بإرادته الكبيرة من التخلص من المرض والعودة للسير على قدميه عاد سياسياً من نوع آخر إلى درجة وجد فيه الأمريكيون الرجل المناسب للخروج من أزمتهم الاقتصادية، فانتخبوه رئيساً ونجح الرجل في الوصول إلى قلوب الأمريكيين وعقولهم، فأعادوا انتخابه لأربعة دورات انتخابية، وهي الحالة الوحيدة في التاريخ

---

(1) أ. ج تايلور، المصدر السابق، ص197.

(2) بيير رينوفان، المصدر السابق، ص385.

الأمريكي. لقد اتسمت سياسة روزفلت بالعقلانية إزاء كل القضايا التي واجهته قبل الحرب وأثناءها، لاسيما علاقته مع الاتحاد السوفييتي إذ عدَّ نفسه وسيطاً بين السوفييت والدول الأوروبية الأخرى من أجل إقامة نظام عالمي يقوم على الأمن والسلام.

إلا أن أفكاره الإنسانية تلك ألغيت تماماً بعد وفاته مباشرة إذ انتهج خليفته هاري ترومان سياسة الشدة مع اليابان أولاً عندما استخدم السلاح النووي في آب عام 1945م والتي أدت إلى قتل عشرات الآلاف من البشر، وكذلك سياسة الشدة مع الاتحاد السوفييتي والتي مثلت بداية لما أطلق عليه الحرب الباردة والتي أصبحت السمة البارزة للنصف الثاني من القرن العشرين.


الزعيم الأمريكي فرانكلين روزفلت

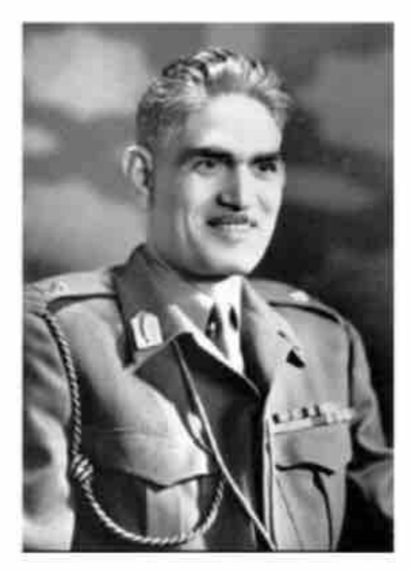
وفي الوقت الذي كان المرض والشعور بالعاهة دافعاً لروزفلت لبناء شخصيته بناءً جديداً سلوكياً وقيمياً، فإن المرض أو العاهة الجسدية، قد تدفع صاحبها إلى السلطة بشخصية خائفة مترددة متشككة أو مرتبكة، وذلك عندما يكون أثر المرض أو التشوه قد أثر سلباً على الداخل النفسي وليس إيجاباً الأمر الذي ينعكس على سلوك الفرد وأفكاره وسياسته.

لقد أشارت الدراسات التي عالجت شخصية عبد الكريم قاسم المولود في بغداد (الرصافة) عام 1914م لأسرة فقيرة، إلى تركيبته النفسية، إذ كان في حياته الأولى هادئاً ومنعزلاً، فقد وصف بأنه

(مكتئب النفس وعابس الوجه) [1]. ويُرجع عدد من معاصريه تلك الحالة النفسية إلى العاهة التي كانت في شفته العليا (مشروم الشفة)، والتي انعكست بشكل سلبي على دواخله، وتؤكد الدراسات النفسية إلى أن أي حالة تشوه مهما كانت بسيطة ستنعكس على نفسية الفرد الذي يتمتع بحساسية مفرطة، على عكس الأشخاص الآخرين الذين قد يعتبرونها أمراً عادياً لا تأثير له.

إن عملية الانطواء وعدم الاختلاط بالآخرين رافقت عبد الكريم قاسم في دراسته وكذلك في عمله كمعلم وحتى خلال انخراطه في الكلية العسكرية. إلا أن هذا الانطواء والاكتئاب تحول إلى طاقة ونشاط متميز، إذ أشارت التقييمات الخاصة بالضباط بأنه منضبط وملتزم، وقد حاز على درجة (ممتاز) في كلية الأركان عام 1941م، كما أنه دخل دورات تدريبية عديدة آخرها في انكلترا واجتازها جميعاً بنجاح [2].

أن التناقض في شخصية عبد الكريم قاسم بين الانعزال والكآبة وعدم الاندماج اجتماعياً من جهة والنشاط والتفوق والنجاح من جهة ثانية يُشير إلى حالة الارتباك التي يعيشها في داخله والتي انعكست على سياسته عند استلامه للسلطة الداخلية والخارجية.



الزعيم العراقي عبد الكريم عبد القاسم

(1) نقلاً عن طالب مشتاق، أوراق أيامي 1900م-1958م، ج1، بيروت، د.ت، ص568؛ ليث الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، بغداد، 1981م، ص324-324.

(2) ليث الزبيدي، المصدر السابق، ص426.

فلقد فقد الثقة بأقرب أصدقائه وزملائه الذين اعتقل قسماً منهم وأعدم آخرين شاركوه لسنوات طويلة في المعسكرات أو في الكليات العسكرية أمثال عبد السلام عارف وناظم الطبقجلي ورفعت الحاج سري وغيرهم، والذين كانوا أيضاً ضمن تنظيمات الضباط الأحرار الذين خططوا ونفذوا انقلاب 14 تموز 1958م.

كما أنه كان متردداً في السماح للأحزاب بالعمل، ففي الوقت الذي يسمح لعدد منها بالعمل، رفض السماح للأخرى ثم عاود وألغى ما سمح به في السابق، لم يسمح ببناء مؤسسات ثابتة، لم يفِ بعهوده حول الدستور، واكتفى بعدد من الإجراءات التي كانت دعائية أكثر من كونها حقيقية أو إستراتيجية. كان قاسم يعيش حالة الخوف والارتباك حتى في حياته الخاصة فلم يتزوج، لم يثق بأحد حتى أنه كان قليل النوم ليلاً.

لقد اعتمد قاسم على العاطفة الجماهيرية الجارفة التي تمثل حالة بدائية تمر بها المجتمعات التي هي في طور التكوين أو التطور لأن تأييدها يكون غير منطلق من حقائق منطقية وإنما من عاطفة شعبية فطرية. فمثلاً لم نرَ في بريطانيا شخصية كارزمية على شكالة هتلر أو ستالين أو عبد الناصر أو قاسم، لماذا؟ لأن الشعب البريطاني يُعدُّ من أكثر الشعوب تطوراً ونضجاً، كون فالفكر الديمقراطي فيه يعود إلى منتصف القرن الثالث عشر وتعزز مع الثورة الجليلة عام 1688م والتي خلالها أصبح البرلمان المنتخب من الشعب هو سيد الموقف وليس الفرد مهما كانت إمكانياته ومؤهلاته ملكاً كان أم رئيس وزراء، والدليل على ذلك أن تشرشل بكل ما قدمه خلال الحرب العالمية الثانية والذي كان فيه بطل النصر والكرامة البريطانية إلا أنه فشل في انتخابات عام 1945م وأقصي من السلطة بشكل ديمقراطي لأن الشعب البريطاني يمتلك رؤية ونضجاً ووعياً سياسياً وديمقراطياً.

لقد انتهى حكم قاسم في العراق إلى دوامة مستمرة من العنف والانقلابات العسكرية لعدم وجود قواعد ثابتة للنظام كالدستور أو البرلمان أو الأحزاب سياسية العريقة الفعالة.

وأخيراً فإن الدوافع النفسية والتنشئة الاجتماعية وكل المؤثرات الأخرى تمثل أساساً مهماً لدراسة القرار في العالم، لاسيما في التاريخ المعاصر والذي يمثل عصر الإعلام والتكنولوجيا والمعلومات.

2- البيئة المحيطة:

إن القائد السياسي ومع وجود الاستعدادات الذاتية ووجود السمات والصفات الخاصة بتكويناته الجسدية والعقلية والتي تساهم في نجاحه للوصول والاستمرار بالقيادة، إلا أن ظروفاً ومتغيرات محيطة به تعمل على تهيئة الفرص المناسبة والأجواء اللازمة، لتمكن الفرد من الوصول إلى طموحه في القيادة.

كما أن تلك الظروف تعمل سلباً أو إيجاباً خلال وجوده في السلطة، فهي إما أن تكون عاملاً ضاغطاً تجاه اتباع سياسة معينة تمثل الخيارات الوحيدة والممكنة التي لا يستطيع إيجاد البديل عنها، وعندئذٍ تضفي على حكمه سمة معينة، وأما قد تكون الأرضية الصلبة التي يستند إليها القائد السياسي في تطبيق عقائده ورغباته وطموحاته وإصدار القرارات المتوافقة مع أهدافه.

وسنلقي الضوء على كل من البيئة السياسية، والبيئة الاقتصادية، والبيئة الاجتماعية، التي تحيط بالقائد السياسي.

أ-البيئة السياسية:

تختلف البيئة السياسية من مجتمع إلى آخر تبعاً لجملة من العوامل تتمثل بطبيعة النظام السياسي ملكياً كان أم جمهورياً، ديمقراطياً أم شمولياً وكذلك بطبيعة النظام الحزبي (نظام الحزب الواحد أو متعدد الأحزاب) إضافة إلى درجة الاستقرار السياسي.

تصنف دول العالم إلى دول متطورة سياسياً وأخرى متخلفة، أما المتطورة سياسياً فهي الدول الديمقراطية والتي تتبع النظام الليبرالي القائم على اللعبة الانتخابية المحددة وفقاً لدساتير أكثرها عريقة وقوانين وأعراف ثابتة. وهذه الدول يعود فيها التطور السياسي إلى سنوات طويلة خلت، فبريطانيا مثلاً مرت بمراحل للتطور السياسي الديمقراطي منذ منتصف القرن الثالث عشر[1]، وكذا فرنسا التي نضج فيها الفكر السياسي بعد مخاضات الثورة الفرنسية 1789م وتوابعها. في هذه المجتمعات تكون قدرة الفرد معتمدة بشكل كبير على قدراته الذاتية ومن أهمها الخبرة والكفاءة الإدارية والذكاء والشجاعة وقوة الشخصية والإرادة الصلبة، ذلك لأن الوصول إلى السلطة يتطلب أولاً وقبل كل شيء إقناع المجتمع بقدرة الفرد في القيادة وبعقائده وبرنامجه السياسي، ويعتمد ذلك في جانب كبير منه على استمالة الرأي العام وبالتالي الحصول على أصوات الناخبين، فالقائد في هذه المجتمعات لايظهر فجأة (عن طريق ثورة أو انقلاب) وإنما بعد عمل وجهد وتراكم خبرة وسمعة يحصل عليها بعد سنوات طويلة من امتهان العمل السياسي. ثم إن القائد السياسي هنا لايُعدُّ وصوله إلى السلطة نهائياً ودائماً، وليس بمقدوره أن يغير القوانين والأنظمة بهذا الاتجاه، وإنما تحدد صلاحياته بفترة زمنية محددة بالدستور مع خضوعه لمراقبة ومحاسبة الناخبين الذين قد لا يعيدون انتخابه مرة أخرى.

إلا أن هذه المجتمعات الديمقراطية التي تعتمد الآلية الانتخابية السليمة في وصول القائد إلى السلطة، قد تمر بظروف مصيرية على

---

(1) في عام 1215م أصدر الملك الإنجليزي وثيقة أطلق عليها (الماكنا كارتا) والتي تنازل فيها كملك عن حقوقه المطلقة إلى ممثلين عن رعاياه، وكانت هذه الوثيقة الأساس الذي بني عليه النظام الديمقراطي البريطاني والذي أخذ بالنضوج منذ الثورة الجليلة 1688م والتي كانت تطبيقاً عملياً للفصل بين السلطات وتحويل صلاحيات الحكم والسلطة إلى البرلمان، ومنها جرى تثبيت أعرافٍ سياسية لاتزال مستمرة إلى الوقت الحاضر.

الصعيد السياسي والعسكري أو حتى الاقتصادي تتيح للقائد السياسي استغلال هذه الظروف بشكل كبير للوصول إلى السلطة في بادئ الأمر وبالطرق الديمقراطية ذاتها، إلا أن قدرات وأهداف وطموحات القائد السياسي تعمل على استغلال هذه الظروف للتمسك بالسلطة والهيمنة على مقاليد الحكم بحيث يسخر كل إمكانيات المجتمع في خدمة أهدافه. وكما مر بنا فإن هتلر وصل إلى السلطة بالأساليب الديمقراطية المعروفة ثم تمكن من الهيمنة على السلطة بشكل كامل.

وهناك شخصية شبيهة بشخصية هتلر بل وسابقة عليها في الظهور وهو الزعيم الإيطالي بينيتو موسوليني.

فقد عاشت إيطاليا ظروفاً صعبة جداً بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، إذ كان الإيطاليون يتوقعون الاستفادة الكبيرة من الحرب، لاسيما أن إيطاليا قد خذلت حلفاءها الألمان والنمساويين ودخلت في تحالف مع أعدائهم دول الوفاق الودي (بريطانيا وفرنسا) في اتفاقية لندن السرية عام 1915م على أمل الحصول على مكاسب وعدوا بها. إلا أن هذه التمنيات والوعود ذهبت أدراج الرياح، إذ عانت إيطاليا من ظروف اقتصادية وسياسية صعبة للغاية. فقد انخفض معدل الإنتاج الصناعي بشكل كبير وازدادت معدلات التضخم والبطالة وتضاعف عدد العاطلين عن العمل، لاسيما بعد توقف عدد من المصانع إضافة إلى تسريح آلاف الجنود من الخدمة العسكرية.

هذه الأجواء الاقتصادية الصعبة انعكست على الواقع السياسي، إذ انتشرت الأحزاب ذات الاتجاهات المختلفة ومنها الثورية والشيوعية التي تحاكي التغير السياسي في الاتحاد السوفيتي إضافة إلى الأحزاب اليمينية المتطرفة. وسادت موجة عارمة من الفوضى والاضطرابات وأعمال النهب والسلب والاستيلاء على الأراضي والمعامل. هذه التطورات السياسية والاجتماعية أثارت مخاوف الإيطاليين، لاسيما منهم أصحاب المصالح الاقتصادية (أصحاب رؤوس الأموال والمصانع

ومالكو الأراضي الزراعية)، في هذه الأجواء المعقدة والصعبة يبرز موسوليني الطامح للسلطة والحكم تحت أي عنوان، لأن الهدف الرئيس لديه هو تحقيق طموحاته. ولد بنيتو موسوليني عام 1883م لعائلة متوسطة الدخل وكان إذ والده يعمل حداداً ويتصف بأنه اشتراكي ثوري أما والدته فكانت تعمل كمعلمة. وكان موسوليني ذا طبيعة مشاكسة وحاد المزاج، لذا فقد سجن لمرتين في شبابه، وهذه المؤشرات الأولى عن الفرد تدل على حالة من الاندفاع أو الإقدام وحب المغامرة، وهي تدفع صاحبها إلى أن يكون قائداً مؤثراً في الوسط الذي يعمل أو يعيش فيه.

عمل في سويسرا عام 1902م ولكنه طرد منها ثم ذهب للعمل في النمسا كصحفي عام 1909م إلا أنه طرد أيضاً.

عند عودته إلى إيطاليا كان الخطاب القومي التعصبي والذي يعود إلى طروحات ماتزيني وكافور يلقى صدى مؤثراً لدى الشعب الإيطالي، لذا فقد وجد أن تبني الخط القومي المتشدد سيكون مساعداً له في طموحاته السياسية. فأسس جريدة اسمها (شعب إيطاليا)، إلا أنه انخرط كجندي في الجيش الإيطالي خلال الحرب العالمية الأولى ولكنه عاد سريعاً إلى إيطاليا لجرح بسيط أصيب به خلال الحرب!.

لقد مثلت الظروف التي سادت بعد الحرب في إيطاليا البيئة المناسبة لموسوليني ليعمل بجد ونشاط لتحقيق طموح وهدف كبير هو الحكم أو السلطة.

إذ قام عام 1919م بتشكيل منظمة سياسية مدعومة بمليشيا عسكرية ضمت أعداداً من المشردين والعاطلين عن العمل والمسرحين من الجيش، وأطلق عليهم (عصبة المقاتلين) أو الحزب الوطني الفاشي، وكلمة الفاشية مشتقة من كلمة **(Fasces)** ولها مدلول تاريخي إذ تعني حزمة العصي التي كان يحملها المسؤولون في الاحتفالات في روما القديمة كرمز لقوة السلطة وهيبتها، وهذا دل دلالة واضحة على محاولة موسوليني

مداعبة مشاعر الإيطاليين بالإرث التاريخي لروما الذي يعتزون به، من أجل كسب عطفهم وتأييدهم (وهو الأمر نفسه الذي استخدمه هتلر بإثارته المشاعر القومية المتعصبة لدى الألمان).

لقد عمل موسوليني على محاولة اللعب على جميع الأطراف المؤثرة في تلك المرحلة، فهو مع الاشتراكيين المؤيدين للتغير في البنية الاجتماعية والسياسية في إيطاليا، كما هو مناصر للقوميين الإيطاليين الذين يخشون الآيديولوجية الشيوعية القادمة من الخارج والمهددة لمصالح التجار والرأسماليين، وعرض حمايته لهم. وفي الوقت ذاته فإنه داعم للملكية، إذ أعلن إخلاصه للملك.

لقد طرح موسوليني نفسه محوراً وقائداً يعمل في حماية جميع الأفكار والعقائد والمصالح والملكيين والجمهوريين في آن واحد، على الرغم من تناقض هذه الاتجاهات، المهم في كل ذلك هو طموحه وأهدافه.

لقد أبدى موسوليني في تلك المرحلة حرصه على التقاليد الديمقراطية لأنها الوسيلة المقبولة عند أكثر أبناء المجتمع الإيطالي. لذا فقد دخل في الانتخابات عام 1919م ولكن حزبه الفاشي لم يحصل على أي صوت. وفي انتخابات عام 1921م حصل على 35 مقعداً فقط من أصل 500 مقعد.

لذا وجد موسوليني وسيلة الانتخابات لاتحقق غاياته في السلطة، فعمل على تعميق حالة الفوضى وعدم الاستقرار، التي كانت سائدة أصلاً، كونه وجدها الوسيلة السريعة والمناسبة للوصول إلى السلطة. وهكذا فقد شهدت إيطاليا عام 1922م أزمة سياسية اقتصادية خانقة وجد خلالها موسوليني أن الوقت قد حان لتحريك مناصريه من الفاشيين (ذوي القمصان الرمادية) للزحف على روما إذ أعلن في 27 تشرين الثاني عام 1922م:

(إننـا نعتـزم إدخـال القـوى الجديـدة التي أفرزتها الحرب والانتصار للدولـة الليبرالية التي أنهت مهمتها .. فإما أن تعطى الحكومة لنـا وإمـا أن نسـتولي عليهـا بـالزحف عـلى رومـا)[1]. لقـد اضطر الملك الإيطالي عمانويل الثالـث بعـد الزحـف الفـاشي عـلى رومـا مـن مختلـــف الاتجاهـــات إلى دعـــوة موســوليني لتشــكيل الحكومــة وهــو



الزعيم الإيطالي موسوليني

الهدف الذي طالما سعى إليه بكل الوسائل ومنها أسلوب القوة والتهديد (كزعيم عصابة).

مثل استلامه للحكم بداية مهمة للبدء بسلسلة مـن الإجـراءات مـن أجـل تركيز السلطة بيده وتسـخير كـل الإمكانيـات لخدمـة أهدافـه وطموحاتـه، لقـد أصبح رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية والدفاع والخارجية، واستخدم كـل الوسـائل ومنها العنفية كالاغتيال والاعتقال للتخلص من معارضـيه. في عـام 1924م تمكـن بمختلف الوسائل المشروعة وغير المشروعة من الفوز بالانتخابات بأغلبيـة كبـيرة، إلا أنه مع كل وسائله القاسـية تمكنـت المعارضـة مـن الحصـول عـلى عـدد مـن المقاعد في البرلمان، لذا وللتخلص من كل معارضة وعقبـه أمـام سـلطته وأهدافـه فقد أعلـن عـام 1925م نفسـه زعـيماً وحيـداً لإيطاليـاً، إذ حـل الأحـزاب وأبعـد وزراءها وفرض رقابة على الصـحف وعطـل البرلمـان وأصـبح منـذ ذلـك التـاريخ ديكتاتور إيطاليا الذي لا منازع له.

---

(1) د. فاضل حسين و د. هاشم النعمة، التاريخ الأوروبي الحديث، بغداد، 1982، ص308.

لم تقتصر سياسته التعسفية على إيطاليا وإنما اتبع سياسة خارجية عنصرية توسعية، إذ شدد قبضته على ليبيا واستخدم القسوة البالغة جداً في القضاء على ثورة عمر المختار ومن ثم اعتقاله وإعدامه عام 1931م، كما قام باحتلال أثيوبيا عام 1936م وضرب عرض الحائط المعارضة الدولية لهذا الاحتلال.

وخلال الحرب العالمية الثانية تحالف موسوليني مع هتلر في حربه ضد العالم، إلا إن الجيش الإيطالي مني بهزائم عديدة في شمال أفريقيا، وتشير التقارير إلى أن الجنود الإيطاليين كانوا لا يقاتلون وكثيراً ما كانوا هم الذين يطلبون الاستسلام ما يشير إلى عدم ثقتهم بقيادتهم.

لقد اضطر موسوليني عام 1943م ونتيجة للهزائم العسكرية إلى الاستقالة ومن ثم سجن من قبل معارضيه في 25 تموز 1943م.

إلا أن عدداً من المظليين الألمان تمكنوا من إنقاذ موسوليني من سجنه في أحد الفنادق في منطقة جبلية (جبال البروزي) وأتوا به سالماً للالتقاء بهتلر. وبدأت فصول جديدة من الحرب في إيطاليا بين الأحرار الإيطاليين المتعاونين مع الحلفاء بزعامة رئيس الوزراء الجديد باديلو وبين عدد من الإيطاليين بزعامة موسوليني بدعم مباشر من الجيش الألماني. إلا أن المعارك التي جرت على الأرض الإيطالية لم يجن منها الإيطاليون سوى المزيد من الدمار والقتل الأمر الذي أدى إلى أن يعمل كل الإيطاليين، وحتى في الحزب الفاشي، للثورة والتخلص من شبح موسوليني الذي اعتقل وأعدم من قبل الثوار الإيطاليين وعلقت جثته في العراء لأربعة أيام.

إن ظاهرة موسوليني في الدول الليبرالية تناقضها صورة أخرى من القادة برزوا على مسرح الأحداث كزعماء وقادة في الظروف الصعبة ولكنهم لم يستأثروا بالسلطة، فنرى تشرشل الذي قاد بريطانيا في أحلك ظروفها أثناء الحرب العالمية الثانية، وعدَّه البريطانيون بطل

النصر ثـم نـراه يفشـل في الانتخابـات العامـة في بريطانيـا وهـو في قمـة شـهرته وانتصاراته، وعندها تنازل عن السلطة وعاد إلى المعارضـة السـلمية احترامـاً منـه للتقاليد الديمقراطية الراسخة في المجتمع البريطاني. وكذلك رئيس وزراء بريطانيـا أيـدن الـذي أدى فشـله في حـرب عـام 1956م ضـد مصر إلى سـقوطه السـياسي وانسحابه مـن السـلطة، لـذا فـإن وجـود القائـد السـياسي واسـتمراره بالسـلطة مرهون بنجاح سياسته وتحقيق الوعود التي قطعها للشعب وإلا سـيدفع الـثمن سياسياً.

النوع الآخر من الأنظمة السياسية هـي الأنظمـة الشـمولية(*) التـي يكـون فيها القائد السياسي محور العملية السياسية، وغالبـاً مـا يصـل هـذا النـوع مـن القادة إما بالثورات وإما بالانقلابات العسكرية أو ينصبون من قبل دولـة كـبرى بأسلوب أو بآخر، إذ يستولي الفرد القائد عل السلطة ويستمر فيهـا حتـى وفاتـه أو بانقلاب عسكري آخر. وإن الحديث عن هذا النوع من الأنظمة محدد بشكل أساسي في دول العالم الثالث(*).

لقد مثلت الانقلابات العسكرية أسلوباً شائعاً في وصول عدد من القادة إلى السلطة، والمقصود بالانقلاب العسـكري (أنـه إجـراء غـير قـانوني لإزالـة الـرئيس المتنفـذ عـل السـلطة والحلـول مكانـه باسـتخدام القـوة العسـكرية مـن خـلال شخصية عسكرية بارزة)[1].

وتشير الدراسات إلى أن أكثر من ستين قطراً من دول العالم الثالـث قـد شهدت حكومـات مـن هـذا النـوع، فقـد شـهدت تلـك الـدول للفـترة مـن

* الأنظمة الشمولية هو مصطلح مترجم من اللغة الإنجليزية (Totalitarion system) ويعنـي تلـك الأنظمة التي تتركز فيها السلطة بيد شخص واحد أو نخبة قليلة لاعتبـارات كارزميـة أو ديكتاتوريـة، وتتميز بضعف المؤسسات السياسية كالأحزاب والبرلمان لحساب شخصية القائد.

* ظهر مصطلح العالم الثالث عام 1955م للتعبير عن الدول الحديثة الاسـتقلال والتـي لا تنتمـي لافي آيديولوجيتها ولا في مستوى تقدمها وتطورها إلى العالم الرأسمالي أو العالم الاشتراكي، وهو تعبـير أكـثر تهذيباً من تعابير أخرى أطلقت على هذه الدول المتخلفة أو الناميـة أو غـير ذلـك، وقـد اشـتق هـذا المصطلح من التعبير الذي اطلق على الطبقة الفقـيرة في فرنسـا ((الطبقـة الثالثـة) والـذي ظهـر مـع الثورة الفرنسية، وتتميز هذه الـدول بأنهـا خضـعت جميعهـا للاسـتعمار الأوروبي، وتشـترك بسـمات التخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

(1) محمد حردان الهيتي، المصدر السابق، ص47.

1945م-1980م ما مجموعه 545 انقلاباً من بينها 286 انقلاباً ناجحاً في دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ،ففي آسيا عموماً كان هناك 62 انقلاباً عسكرياً، وأفريقيا (81)، أما في أمريكا اللاتينية فسجلت (102) من الانقلابات خلال الفترة نفسها[1].

ومن الغريب في هذا الموضوع أن قادة الانقلاب غالباً ما يكونون مقربين من السلطة، فمثلاً ضياء الحق الذي قاد انقلاباً في الباكستان في آذار من عام 1977م ضد رئيس الوزراء الشرعي (ذو الفقار علي بوتو) كان من أكثر المقربين للأخير، بل إن بوتو لثقته به قربه بإعطائه قيادة الجيش مع ترقيته العسكرية على الرغم من أن هناك ضبّاطاً أقدم منه.

ولم يكتفِ ضياء الحق بالانقلاب بل قام بإعدام بوتو عام1979م خوفاً من عودته إلى السلطة لما يتمتع به من نفوذ وتأييد شعبيين، وألغى الدستور وأقام نظاماً عسكرياً فردياً أنهى كل الخطوات الديمقراطية التي بدأها بوتو.

بالأسلوب نفسها وصل سوهارتو إلى السلطة في إندونسيا عندما كان من العسكريين المقربين من سوكارنو الرئيس السابق. إذ عينه نائباً لرئيس الأركان عام 1960م لثقته الكبيرة فيه، إلا أن سوهارتو استغل الأوضاع المضطربة التي عاشتها إندونيسيا خلال الفترة 1964م-1966م. وبدلاً من أن يقف مع قائده وصديقه لمواجهة الاضطرابات والقضاء على أعدائه عمل على تحجيم دور سوكارنو وتقوية مركزه هو بصفته يمتلك القدرة وحده على إنهاء الظروف الصعبة في إندونيسيا، وهكذا أجبر سوكارنو في النهاية على توقيع تخويل السلطة له. وفي شباط عام 1967 نحي سوكارنو وانتخب سوهارتو رئيساً لإندونيسيا واستمر في الحكم حتى عام 1991م عندما نحي عن السلطة أيضاً بالقوة[2].

---

(1) المصدر نفسه، ص49.

(2) للمزيد من التفاصيل: كفاح جمعة الساعدي، التطورات السياسية في إندونيسيا، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2003م.

النوع الآخر من القادة الشموليين هم الذين ينصبون من قبل دولة أجنبية على رئاسة دولة خاضعة لسيطرتهم، وذلك بهدف الإبقاء على مصالح الدولة الاستعمارية واستمرار هيمنتها على مقدرات تلك الدولة. وهذا النوع من القادة يتميزون بالديكتاتورية والبطش بهدف الاستمرار بالسلطة ومنع أي شكل من أشكال المعارضة. ومن أبرز الأمثلة على ذلك نظام باتستا في كوبا، إذ وصل إلى السلطة عام 1940م بدعم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت لها سيطرة كاملة على الجزيرة الكوبية تعود إلى أواخر القرن التاسع عشر.

إلَّا أنه نُحِّي عن السلطة عام1944م.

وفي عام 1952م أعيد إلى السلطة بانقلاب عسكري بدعم أمريكي صريح، وكان حكمه مطلقاً ومستبداً، وعمل على خدمة المصالح الأمريكية على حساب شعبه. لذا فقد انتظم الشعب الكوبي في فصائل ثورية مسلحة بقيادة كاسترو الذي نجح في القضاء على حكم باتستا واستلام السلطة عام 1959م بثورة شعبية عارمة.



الزعيم الكوبي فيدل كاسترو

وفي فيتنام وُضع الجنرال ديم على رأس السلطة في فيتنام الجنوبية بعد تقسيمها إلى شمالية وجنوبية طبقاً لاتفاقية جنيف عام 1954م والتي أنهت السيطرة الفرنسية على تلك الدولة، إلا أن الولايات المتحدة وحلفاءها الغربيين وخشية اتساع نفوذ الشيوعيين الذين يسيطرون على شمال فيتنام بدعم من الاتحاد السوفيتي.

لـذا فقـد دعمـوا نيكودونـا ديـم الـذي حكـم فيتنـام الجنوبيـة بأسـلوب ديكتاتوري اتسم بالقسوة، الأمر الذي أدى إلى حصول انتفاضة جماهيرية واسعة أدت إلى اغتيـال ديـم وذلـك في 1963/11/1م. وتشـير بعـض التقـارير إلى أن المخابرات الأمريكية عملت على استبدال ديم كونه لم يعد مقبولاً لدى الجماهير الفيتنامية ما قد يؤثر على المصالح الأمريكية وهذا ما أيدته الأحداث إذ استمرت الحكومة الفيتنامية الجنوبيـة الجديـدة بالتحـالف مـع الولايـات المتحـدة أثنـاء الحرب التي دارت حتى عام 1975م.

أما في إيران فقد أجبرت قوات التحالف أثناء الحـرب العالميـة الثانيـة رضـا بهلوي على التخلي عن السلطة ونصبت ابنه محمد رضا بـدلاً منـه عـام 1941م، وذلك لاتهامه بالتعاون مع دول المحور (ألمانيا وحلفائها). على الرغم من أن رضا بهلوي كان قد نصب أصلا بدعم وتنسيق بريطاني كما ناقشنا ذلك في الصـفحات السابقة.

هناك قـادة يصـلون إلى السـلطة بـدعم شـعبهم كـونهم يقـودون النضـال والثورة ضد الوجود الاستعماري ويتمكنـون مـن تحقيـق الـنصر والحصـول عـلى الاستقلال. وإن هذا النوع من القادة وإن اتصف حكمهم بالشمولية إلا أن تلـك الشـمولية اكتسـبت شرعيتهـا مـن قبـول الجماهـير لهـا وبتأييـدهم لسياسـاتها وقراراتها، فمثلاً نهـرو في الهنـد (1947م-1965م) وتيتـو في يوغسـلافيا (1945م-1979م) ونيلسون مانديلا في جنوب أفريقيا وكاسـترو في كوبـا، إن جميـع هـؤلاء القـادة وإن كانـت انظـتمهم شـمولية ولا تسـتند بشـكل سـليم إلى اللعبـة الديمقراطية الانتخابية إلا أن أدوارهـم كانـت مهمـة في تحقيـق وحـدة بلادهـم وإيجاد توازن سياسي داخل الدولة إضافة إلى قيادتهم لعملية البناء والتطـور، إلا أن الأثر السلبي لذلك هو أن غياب عدد منهم أثر سلباً على الواقـع السـياسي في بلادهم كما حصل في انهيار يوغسلافيا بعد وفاة تيتو والاضطرابات في الهند بعـد وفاة نهرو.

إن القادة السياسيين في الأنظمة الشمولية تبرز بشكل واضح قدراتهم الذاتية كالذكاء والمقدرة على الإقناع والإرادة الصلبة في قيادة المجتمع، فالقائد السياسي هو الذي (يقرر مصير أتباعه وأعوانه وهو الذي يرقيهم للمناصب أو يبعدهم عنها وينكل بهم كما يشاء وفي أي وقت يشاء)[1]، وبالتالي فإن التغير في مثل هذه الأنظمة يحدث إما بموت الزعيم وإما بالانقلاب عليه، وإن الانقلاب سيؤدي إلى مزيد من الانقلابات وعدم الاستقرار، لذا فإن القائد الوطني عليه أن يبني المؤسسات والتقاليد الديمقراطية الصحيحة التي تستمر حتى بعد وفاته وهذا ما يحسب لعدد من القادة أمثال نهرو في الهند، إذ إن المؤسسات التي أقامها والتقاليد الديمقراطية التي اتبعها استمرت بعد وفاته وإن عانت من بعض العقبات.

ب- البيئة الاقتصادية والاجتماعية:

لو رجعنا إلى مصادر السلطة لدى العديد من المفكرين والباحثين لوجدناها تتمثل بشكل أساس بالعلاقات الاقتصادية بين الذي يملك والذي لا يملك، فالإقطاعي يملك السلطة لأنه يملك الأرض التي يعمل فيها الفلاحون، لذا فهو المتحكم بمعيشتهم وبشؤونهم المختلفة. والرأسمالي يملك السلطة لأنه هو الذي يملك المصانع التي يعمل بها العمال فهو أيضاً المسيطر على مصدر معيشتهم وحياتهم، ومن هنا فإن التطور السياسي للمجتمع الإنساني مر بعدد من المراحل أخذت طابعاً اقتصادياً كالنظام الإقطاعي والرأسمالي والأوتوقراطي (حكم الأغنياء) وأخيراً النظم الاشتراكية.

بعبارة أخرى (إن من يتحكم في القوى الاقتصادية يستطيع أن يتحكم أيضاً بمن يتعامل معها لأنها تتكون أساساً من حرمان المرء من

---

(1) د. إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، (بغداد، 1983)، ص216.

مصادر العيش، ومن يحرم إنساناً من المحافظة على بقائه على قيد الحياة يجبره على طاعته)[1].

ومن هذا المفهوم الأولي للسلطة تتبين أهمية العامل الاقتصادي في الحياة السياسية كونها أبرز مصادر السلطة مع تسليمنا بوجود عوامل أخرى مؤثرة إلى جانب العامل الاقتصادي الذي يُعدُّ أساسياً[2].

ويمكن بحث أثر البنية الاقتصادية من ثلاثة جوانب:

أ- أثر الأزمات الاقتصادية: إذ إن البلدان غير المكتفية اقتصادياً غالباً ما تكون بيئة مناسبة لظهور زعماء وقادة طموحين يتميزون بالجرأة والمخاطرة أو المغامرة، لأن الوضع الاقتصادي المتردي يجعل أبناء الشعب بحاجة إلى القيادة التي تعدهم بالخلاص وتتمتع بالحزم والقوة، لذا فإنهم يصدقون مثل هؤلاء القادة ويمنحونهم التأييد اللازم، فهم يتوقعون منهم الوفاء بوعودهم في الإصلاح الاقتصادي[3].

وهذا ما شهدناه مع وصول موسوليني إلى السلطة في إيطاليا، إذ كانت البطالة والتضخم وتراجع الإنتاج الصناعي من الأمور المهمة التي استغلها موسوليني في جمع الأتباع وإثارة حماسة الناس تجاه الإصلاح الذي يعدهم به لاسيما الجياع والعاطلين وتجار الفرص، وسار على

---

(1) د. صادق الأسود، المصدر السابق، ص102.

(2) د. عبد الرضا الطعان، التنمية الاقتصادية وتركيز السلطة في البلدان النامية، مجلة الاقتصادي، العدد3، (بغداد، 1966)، ص10.

ويشير الكاتب أيضاً إلى أن علم السياسة لن يكون أكثر من نوع من التنجيم إذا تنكر للاقتصاد، وميز الطعان اتجاهين تؤكدان على أهمية العامل الاقتصادي، فالاتجاه الأول يرى العامل الاقتصادي العامل المركزي في أي عملية تطور سياسي ومن أنصاره توماس مور وكارل ماركس، والاتجاه الثاني يرى الاقتصاد عاملاً يسير جنباً إلى جنب مع عوامل أخرى، من أنصاره أرسطو، موتتسكيو وفولتير.

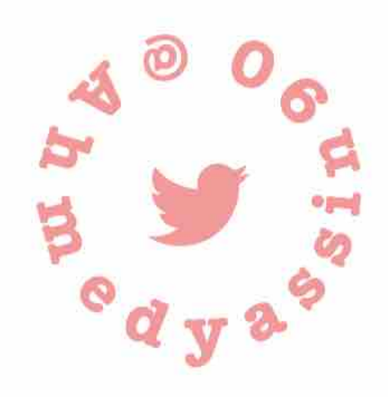
(3) بيير رينوفان، المصدر السابق، ص561؛ غاستوك بوتول، علم الاجتماع السياسي، ترجمة د.خليل الحر، (جونيه – 1972م)، ص77.

أكتاف هؤلاء جميعاً للسيطرة على السلطة وعندها بدأ العمل لطموحاته وليس لآمال شعبه.

ب- التخلف الاقتصادي: هو أيضاً من العوامل التي تساعد على تركيز السلطة في المجتمعات التي تعاني من تراجع في الصناعة والزراعة وفي مختلف الحلقات الاقتصادية، ذلك أن التخلف ينعكس على مختلف جوانب الحياة ومنها انخفاض مستوى الوعي وحصول الاضطرابات الداخلية وعدم الاستقرار والتي تمثل البيئة المناسبة لبروز ظاهرة تركيز السلطة، وهذا على عكس الدول المتقدمة اقتصادياً إذ يتناسب الاستقرار السياسي والاجتماعي طرداً مع التطور الاقتصادي.

أما من الناحية الاجتماعية فإن القائد السياسي في دولة ذات تركيب اجتماعي متعدد في قومياته ودياناته مع مستوى متدنٍ من الوعي يكون لشخصيته ودوره وقدراته الأثر البارز في إدارة الدولة واتخاذ القرار. فالملك فيصل الأول خاض صراعاً مريراً في العراق من أجل إيجاد قاسم مشترك لكل العراقيين على مختلف تنوعهم العرقي والديني والطائفي عند تأسيس الدولة وبداية نشوئها عام 1921م.

إن للناحية الاجتماعية الأثر في بروز شخصية القائد وهذا ما سوف نفصله لاحقاً.


@Ahmedyassin90

الفصل الثاني

عوامل ظهور تركُّز السلطة

(شخصنة السلطة)

تصدى العديد من الفلاسفة والمفكرين من أمثال جان لوك ومونتسكيو وهوبز وغيرهم إلى موضوع تقسيم السلطات منطلقين من فكرة جوهرية وهي أن الشعب هو مصدر السلطة، لذا فإنه ومن أجل منع إساءة استخدام تلك السلطة من قبل القائمين عليها وهم الحكام استوجب (بموجب المفكرين أنفسهم) تقسيم السلطات إلى تشريعية تضع القوانين نيابة عن الشعب، وسلطة تنفيذية لتطبيق هذه القوانين في إدارتها للسلطة، وسلطة قضائية تراقب تنفيذ القوانين وتحاسب المتجاوزين لها.

وكان الهدف من هذا التقسيم هو منع تركز السلطة بيد هيئة أو فرد واحد، لذا فقد عُدَّ هذا التقسيم المؤشر العملي لطبيعة النظام السياسي فيما إذا كان شمولياً أو ديمقراطياً.

لقد تطورت الأنظمة السياسية في الدول الأوروبية وفق مراحل زمنية متواترة، ففي التاريخ الحديث بدأ التطور على المستوى الفكري، ومن ثم السياسي والاقتصادي وذلك ابتداءً من النهضة الأوروبية الحديثة مطلع القرن السادس عشر مروراً بالثورة الفرنسية والثورة الصناعية انتهاءً بالثورة التكنولوجية.

ولم تكن هذه المراحل قد مرت من دون عقبات أو صعاب، إذ شهدت جميع هذه المراحل صراعات وحروباً وإرهاصات أدت بالنتيجة إلى إيجاد تقاليد سياسية راسخة قائمة على مبدأ تقسيم

السلطات وقبول المجتمعات الأوروبية للعبة الديمقراطية ورفض مبدأ تركز السلطة.

إن هذه التطورات التاريخية التي حدثت في المجتمع الأوروبي لم تماثلها تطورات في دول أخرى عرفت بدول العالم الثالث (كما مر معنا في الفصل السابق)، وذلك لأسباب وعوامل عديدة يقف على رأسها الظاهرة الاستعمارية التي شوهت التطور التاريخي الطبيعي لتلك المجتمعات، إضافة إلى عوامل أخرى أفضت بالنتيجة إلى إيجاد علاقة غير متوازنة بين السلطات الثلاث، إذ أصبح للسلطة التنفيذية النفوذ المطلق على باقي السلطات وهذا ما عُرف (بشخصنة السلطة).

وشخصنة السلطة مصطلح أطلق منتصف القرن العشرين على ظاهرة تركز السلطة بيد فرد واحد تمكن من الوصول إلى السلطة بأسلوب أو بآخر، إلا أن امتدادات هذا المفهوم التاريخية تعود إلى الحضارات الإنسانية الأولى مروراً بالقرون الوسطى وحتى العصر الحديث.

ويمكن تحديد أبرز معالم ظاهرة شخصنة السلطة من خلال[1]:

- أولوية السلطة التنفيذية على باقي السلطات
- تركيز السلطة التنفيذية بيد رئيسها الذي يتخذ جميع القرارات بنفسه.
- يحتفظ رئيس السلطة التنفيذية بمنصبه زمناً طويلاً ولا يتغير إلا بموته أو بانقلاب عسكري، أو بأي أسلوب عنيف آخر.
- يستمد الرئيس شرعيته[*] من العاطفة الشعبية (الفعلية أو المصطنعة) دون الحاجة إلى الانتخابات، وإن حصلت هذه الانتخابات أو

(1) قارن مع د. صادق الأسود، المصدر السابق، ص316.

* يقصد بالشرعية هي الآلية القانونية أو الدستورية التي تتيح للحاكم أو للفئة الحاكمة، ممارسة السلطة بتفويض من الشعب. وأحياناً تفهم الشرعية على أنها موافقة أفراد الشعب على سلطة الحاكم وموافقتهم على سياساته وقراراته ولافرق (وفق هذا المفهوم) بين الشرعية الثورية أو الشرعية الكارزمية أو الشرعية الدستورية أو القانونية.

الاستفتاءات فهي شكلية ونتيجتها عادة بنسبة 99% لصالح الرئيس القائد الضرورة ! الزعيم!...إلخ.

أما عوامل ظهور تركز السلطة فيمكن إجمالها بما يأتي:

أولاً-الظاهرة الاستعمارية: خضعت معظم دول العالم الثالث للاحتلال الاستعماري الغربي خلال القرن التاسع عشر لأسباب عديدة من أبرزها الرغبة الأوروبية في التوسع والحصول على المواد الأولية التي تتوفر في تلك الدول، وجعلها أسواقاً لتصريف منتجاتها، لاسيما بعد الثورة الصناعية وتصاعد معدلات الإنتاج الصناعي إضافة إلى التطورات الكبيرة في مجال التجارة والاستكشافات الجغرافية. وقد أدركت الدول الأوروبية الأهمية الإستراتيجية لمواقع دول العالم الجغرافية، إذ مثلت طرقاً مهمة للمواصلات الرابطة بين الدول الغربية ومستعمراتها. إلا أن الأسباب الاستعمارية تبرر أحياناً على أنها جاءت لطبيعة العلاقات الدولية السائدة قبل الحرب العالمية الأولى والتي تميزت بطابع المنافسة والسباق من أجل القوة والهيمنة تحت ذرائع شتى كتحقيق التوازن الدولي أو السيطرة بدافع الهيبة القومية وغيرها.

وبغض النظر عن الأسباب والمبررات فقد خضعت دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية إلى الاستعمار المباشر أو غير المباشر الذي اتخذ أساليب وحشية انطلاقاً من نظريات عنصرية (كنظرية تفوق الرجل الأبيض)، الأمر الذي وجدت فيه شعوب تلك الدول نفسها أمام تحد خطير يجب مواجهته لأنه يتعلق بحقوقها وهويتها وكرامتها الوطنية والقومية وحتى الإنسانية، فلجأت ضمن ما لجأت إليه، إلى الكفاح المسلح والنضال الشعبي في محاولة منها لإجبار المستعمر على منحها حريتها واستقلالها.

إن الكفاح والنضال الشعبي سوف لا يكون مجدياً أمام قوة الدول الاستعمارية وأساليبها القاسية إذا لم يقترن بنوع من التنظيم الدقيق

عسكرياً كان أو شبه عسكري، ومثل هذا التنظيم الدقيق يتطلب العمل تحت إمرة قيادات قوية تتعامل بمركزية من أجل وحدة التخطيط وسريته.

لقد برزت مجموعة من القيادات الوطنية تزعمت حركات التحرر الوطني في دول العالم الثالث تمثلت بمجموعة صغيرة من الأفراد أو فرد واحد يمتلك مقومات الزعامة، ومن أبرزها قوة الشخصية والمقدرة القيادية التي تتطلب الذكاء والقدرة على المناورة وامتلاك الخبرة والإرادة القوية. وعلى القائد أن يقنع مواطنيه والعاملين معه باندفاعه الوطني وليس اندفاعه لأسباب أخرى، الأمر الذي يساعده على التمتع بثقتهم وطاعتهم واستعدادهم لخوض الصعاب تحت قيادته[1].

إن هؤلاء القادة الذين تزعموا النضال الوطني مع شعوبهم أصبحوا عشية الاستقلال المرشحين الوحيدين لتولي قيادة الدولة مستندين إلى ما يطلق عليه (بالشرعية الثورية) التي تتيح لهم منصب الحاكم أو الزعيم أو القائد في الدولة الجديدة، وذلك إما لمكافئتهم على نضالهم الطويل، وإما لعدم وجود البديل، أو لأن الشعب آمن بهم وبقدراتهم وخبراتهم في القيادة ووثق أنهم القادرون على إدارة السلطة كونهم يتمتعون بقبول شعبي ونفوذ واسع على مختلف قطاعات الشعب، ما يضمن الوحدة والاستقرار، الأمر الذي سمح لهم باستمرار نفوذهم بعد الاستقلال.

وهكذا نجد شخصيات قيادية حصلت على صلاحيات واسعة بعد الاستقلال حتى أن بلدانهم لا تذكر إلا أسماءهم فتعرف الهند بنهرو، وغينيا بأحمد سيكوتوري، وجنوب أفريقيا بنيلسون مانديلا، وكوبا بكاسترو وهكذا.

لنتناول تطبيقاً عملياً لما ذكرناه وليكن مثالنا للدراسة الرئيس الإندونيسي أحمد سوكارنو، ولد سوكارنو عام 1901م في جاوه الشرقية

(1) يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة (بيروت، د.ت)، ص302.

عندما كانت إندونسيا تحت السيطرة الاستعمارية الهولندية، لذا فقد بدأ تعليمه في المدارس الهولندية وتخرج من كلية الهندسة في مدينة باندونغ الإندونيسية عام 1926م.

وخلال فترة دراسته نمت لديه المشاعر الوطنية والرغبة في تخليص شعبه من نير الاستعمار والحصول على استقلال إندونيسيا، وبدأ بعد تخرجه من الجامعة واعتباراً من عام 1927م بالعمل السياسي لتحقيق هذا الهدف من خلال الاشتراك في تأسيس الحزب الوطني الإندونيسي[1]، الذي كان هدفه المركزي هو التخلص من الاستعمار الهولندي وتحقيق الاستقلال، وبسبب نشاطه السياسي فقد اعتقل لمرتين عام 1930م وعام 1933م ثم نفي بعدها إلى جزيرة نائية تدعى فلورس شرق جاوه وظل فيها حتى هزيمة الجيش الهولندي في إندونيسيا على يد الجيش الياباني عام 1942م خلال الحرب العالمية الثانية.

لقد وجد سوكارنو في الاحتلال الياباني والشعارات التي جاء بها والداعية إلى التخلص من الاستعمار الأوروبي وأن تكون آسيا للآسيويين والوعود بمنح الاستقلال لإندونيسيا، وجد في ذلك الفرصة المناسبة لتحقيق حلم الاستقلال فتعاون معهم، (بعد أن تم إطلاق سراحه) في إدارة شؤون إندونيسيا.

سعى سوكارنو خلال الاحتلال الياباني، الذي استمر حتى عام 1945م، إلى اتباع مختلف الوسائل للوصول إلى هدف الاستقلال، فشكل منظمات سياسية ومجالس محلية وتصرف كقائد للشعب الإندونيسي، والمدافع عن مصالحه الأمر الذي أدى إلى التفاف الإندونيسيين بمختلف فئاتهم حوله باعتباره قائد إندونيسيا نحو الاستقلال والحرية.

---

(1) لقد كان اسم (إندونيسيا) ممنوعاً استعماله بأمر من السلطات الهولندية، انظر: فايز صالح أبوجابر، الاستعمار في جنوب شرق آسيا، (عمان – 1990م)، ص186-178.

لقد ساعد وجوده كشخص مقبول من الجميع على توافق الشعب الإندونيسي المتعدد في أعراقه ودياناته ولغاته وحتى في جغرافيته (تتألف إندونيسيا من أكثر من ثلاثة آلاف جزيرة). لذا فقد استفاد من هذا الدعم السياسي الشعبي له وأعلن استقلال إندونيسيا في 7 أب عام 1945م،



الزعيم الأندونيسي أحمد سوكارنو

إلا أن الدعم الياباني هذا لم يكن له أثر فعال لأن اليابان كانت تتراجع عسكرياً وكانت قواتها في حالة تدهور وانهزام إذ استسلمت بعد شهر فقط من منح الاستقلال.

إلا أن إعلان وثيقة الاستقلال كانت لها أهمية تاريخية في دفع الشعب الإندونيسي للدفاع عنها، وقد كان إعلان وثيقة الاستقلال من منزل سوكارنو وبتوقيعه دليلاً واضحاً على أن سوكارنو يتمتع بأهمية كبيرة لدى مواطنيه، الأمر الذي أدى إلى انتخابه كأول رئيس لجمهورية إندونيسيا في اليوم التالي لإعلان الاستقلال.

لم ينته دور سوكارنو كقائد وطني ضد المستعمر الأوروبي هولندا بعد إعلان الاستقلال، إذ بدأ بحرب جديدة ضد مستعمر قديم وذلك عندما نزلت القوات الهولندية والبريطانية على سواحل الجزيرة الإندونيسية وأعادت احتلالها ولم تعترف بالاستقلال المعلن.

لقد دفع هذا الموقف الغريب الشعب الإندونيسي إلى الثورة والتظاهر ودارت معارك عدة بين الثوار والقوات الأجنبية، لقد قاد سوكارنو الشعب الإندونيسي في المرحلة الصعبة والمعقدة بين الأعوام 1940م- 1949م وكانت عبارة عن صراع وثورة ضد المستعمر وتفاوض ومناورة حتى أنه اعتقل من قبل القوات الهولندية عام 1949م.

إلا أن هذه المرحلة كان لها الدور الكبير في إبراز سوكارنو كقائد عسكري وقائد سياسي استطاع أن يوحد الشعب الإندونيسي ويطرح نفسه كممثل للشعب أمام سلطات الاحتلال الهولندي، الأمر الذي انعكس بشكل كبير على دوره السياسي خلال مرحلة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين.

لقد أصبح من الواضح أن مكانة سوكارنو قد تصاعدت بشكل كبير ليس كرئيس دولة وحسب وإنما كقائد ثوري وبطل قومي إضافة إلى قدرته على التأثير في مختلف مكونات الشعب الإندونيسي، الأمر الذي جعله شخصية مؤثرة ونافذة وتنتهي عنده كل المشكلات الداخلية، وعلى الرغم من تشكيل عدد من الوزارات اشترك فيها العديد من الأحزاب إلا أن سوكارنو ظل الرئيس القومي الذي يسير الحياة السياسية الإندونيسية.

لقد عززت طروحاته المستقلة ونشاطه الدولي من ازدياد مكانته في إندونيسيا نفسها، إذ نجح في أن يكون محوراً دولياً مهماً لاسيما لدول العالم الثالث الحديثة الاستقلال، وترجم ذلك من خلال المؤتمر التأسيسي لحركة عدم الانحياز الذي عقد في باندونغ في إندونيسيا عام 1955م لتنطلق منه الحركة ويكون لها دورٌ دولي هام لاسيما في ظروف الحرب الباردة التي كانت سائدة في تلك المرحلة.

وفي محاولة منه إنهاء التأثيرات الحزبية المعارضة لسياسته في الداخل الإندونيسي ولتمكنه من تركيز أكبر قدر ممكن من السلطات بين يديه، فقد عمد لاتخاذ مجموعة من الخطوات والإجراءات ابتداءً من عام 1956م والتي أعلن أنها تهدف إلى إصلاح الأوضاع في إندونيسيا وإنهاء المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ومن هذه الإجراءات إطلاق مشروعه الشهير (الديمقراطية الموجهة) والذي عمل على إعطائها بعداً تاريخياً وقومياً.

لقد أشار في مشروعه هذا إلى أن إندونيسيا يجب أن تدار وفقاً لتقاليدها الموروثة وليس طبقاً للنظام الغربي البرلماني المستورد (أو

الدخيل)، وإن تطبيق ذلك يكون من خلال (الزعامة القومية والتوجيه من القمة) وفي هذا الطرح إشارة واضحة إلى زعامته وقيادته التي يجب أن تكون المحور والمحرك الرئيس في السياسة الداخلية والخارجية لإندونيسيا.

وفي هذا الصدد يقول ((إذا لم تستطيعوا التوصل إلى قرار بشأن قضية ما فإنني أطلب من رئاسة البرلمان أن تتجه إلى الرئيس والقائد الأعلى))[1].

إن نزعة سوكارنو لاستثمار قيادته للنضال الوطني ضد الاستعمار ومن ثم دوره في إعلان الاستقلال وحمايته من خلال محاولته التفرد في السلطة بشكل علني وذلك خلال طرح أفكار حاول فيها مداعبة المشاعر الوطنية التاريخية للشعب الإندونيسي، كل ذلك أثار سخط عدد كبير من الأحزاب السياسية في إندونيسيا لاسيما عندما بدأ بمغازلة الحزب الشيوعي والاتحاد السوفييتي بشكل واضح، الأمر الذي أدى إلى حالات من التمرد ضد سلطته في عدد من الجزر الإندونيسية حتى أنه تعرض لمحاولات اغتيال عام 1957م.

لقد ساهمت عملية تركيز السلطة عند سوكارنو إلى حدوث اضطرابات عديدة في إندونيسيا أدت في النهاية إلى سقوطه عام 1967م وذلك عندما تمكن أحد المقربين منه وهو الجنرال سوهارتو من انتزاع السلطة منه بالقوة العسكرية وعزله في منزله حتى وفاته عام 1970م.

إن للظاهرة الاستعمارية أثراً آخر في بروز ظاهرة تركز السلطة أو شخصنتها وذلك عندما تضطر الدولة المستعمرة إلى منح الدولة المستعمرة استقلالها لأسباب عديدة داخلية أو خارجية، فتلجأ من أجل حماية مصالحها والاستمرار بالحفاظ على مواقعها، بتنصيب أشخاص معينين كانوا قد تعاونوا مع الدولة المستعمِرة أو هُيِّئوا من قبلها

---

(1) د. رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، محاضرات مطبوعة على الرونيو، الجزء الأول (بغداد، 1986م)، ص91-93.

ووضعهم على رأس السلطة في تلك الدولة، وتعمل على مساعدتهم وحمايتهم ودعمهم بشتى الوسائل حتى العسكرية منها. وقد كان لهذه السياسات الاستعمارية (أعمق الأثر في إفساد الحياة السياسية في الدول المستقلة وإضعاف احتمال تطورها في ظروف صحية سوية)[1].

إن هذه العملية أدت في كثير من الدول المستقلة حديثاً إلى سيطرة مجموعة من الأفراد أو فرد واحد على السلطة، ويشير أحد الكتاب إلى (إن الرجل الأبيض كان يسير الأمور في الدول الأفريقية عبر وقوفه خلف رئيس صوري أسود يمكن إشباع حاجاته المادية بالخمر والنساء والسيارات اللامعة)[2].

في العراق مثلاً اعتمدت بريطانيا على مجموعة محدودة من الأفراد الذين لا يستطيعون الخروج عن الإرادة البريطانية عسكرياً واقتصادياً بل كانوا في عدد كبير من المواقف منفذين للسياسة الاستعمارية البريطانية، فشخص واحد فقط هو نوري السعيد مثلاً شغل منصب رئيس الوزراء لـ 14 مرة خلال المرحلة 1932م-1958م وأصبح وزيراً للخارجية أكثر من (20) مرة. لقد كانوا بالفعل رجال بريطانيا في العراق (بغض النظر عن المبررات التي يسوقونها) لذا فإن بريطانيا احتلت العراق احتلالاً عسكرياً مباشراً عام 1941م لإعادة هؤلاء النخبة إلى السلطة ما يشير إلى أهميتهم بالنسبة للسياسة البريطانية في المنطقة[3].

إن أثر السياسة الاستعمارية على بروز شخصنة السلطة يأتي أيضاً من خلال تشويه القوى الاستعمارية لتطور البنى السياسية

---

(1) محمد حقي، الكونغو من لوممبا إلى موبوتو، مجلة السياسة الدولية، ع9(القاهرة، 1967)، ص6
.

(2) جاك وديس، أفريقيا وصحوة الأسد، (د.م.ت)، ص134.

(3) نزار توفيق الحسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي، بغداد، 1984م، ص158.

والاجتماعية باتجاهاتها الصحيحة في الدول التي تسيطر عليها. إذ عملت على سبيل المثال على تنفيذ سياسة (فرق تسد) لإيجاد واقع الصراع وعدم الاستقرار الاجتماعي خدمة لوجودها، وقد عدت وجودها الاستعماري عاملاً للحفاظ على الوحدة المهددة للمجتمع. في الوقت الذي تزرع هي الفرقة بين أبناء المجتمع، مع ذلك فإن القوى الاستعمارية عملت على تعميق حالة التخلف الثقافي والاجتماعي وبالتالي التأثير على حالة الوعي لدى أبناء تلك المجتمعات، ما أثر سلباً لبناء هياكل سياسية سليمة، فكان البديل عن السلطة الاستعمارية المركزية سلطة محلية مركزية تحتكر السلطة[1].

لقد كان من أبرز نتائج تلك السياسة ظهور حالة عدم الثقة واليقين السياسي والذي يعبر عنه (بالقلق السياسي) الذي عانت منه مجتمعات العالم الثالث، ويمثل هذا البيئات الصالحة لظهور قادة أو حكام يفرضون هيمنتهم على المجتمع بحجة ترسيخ الوحدة الوطنية ما شجع على ظهور أنظمة ديكتاتورية لأن (الحيرة وعدم القدرة على التصرف كانت الوسط الملائم لبروز الزعامة المشخصنة) [2].

ثانياً- ظاهرة الحزب الواحد: تبنى العديد من دول العالم الثالث نظام الحزب الواحد، وهو النظام الذي يقوم على وجود حزب واحد فقط يعمل على الساحة السياسية الرسمية والشعبية ويتضمن تركيز السلطات كلها بيد هذا الحزب دون غيره، أي عدم السماح بوجود حزب معارض وإن وجد فهو هامشي أو سري. وفي هذه الحالة فإنه يصعب التمييز بين أجهزة الحزب وأجهزة الدولة لأنها تتداخل إلى حد كبير حتى تصبح كأنها مؤسسة واحدة.

(1) بيتر وورسلي، المصدر السابق، ص59.
(2) المصدر نفسه، ص60.

وقد أرجع الكتاب هذا النوع من الأنظمة إلى اعتبارات ومبررات عديدة:

أ- إنه يتماشى مع الأشكال التقليدية الموروثة للزعامة في دول العالم الثالث. إذ إن معظم مجتمعات هذه الدول تتسم بشيوع النظام القبلي أو العشائري الذي يشكل العنصر الأساسي في تكوينها، وهذا النظام من أهم ميزاته وجود الفرد الزعيم على رأس القبيلة، والذي تنتهي عنده جميع المشاكل، وهو صاحب القرار في مختلف الشؤون مع السماح بمبدأ المشاورة قبل اتخاذ القرار، إلا أن هذا النظام لا يسمح بالمعارضة أو المنافسة[1].

ب- تعدد الأحزاب في الظروف التي أعقبت الاستقلال كان يعني مزيداً من الانقسام في الوحدة الوطنية نتيجة المرحلة الاستعمارية التي عملت على تمزيق النسيج الاجتماعي من خلال سياسة (فرق تسد)، لذا فقد رأى عدد من الزعماء والقادة أن تعدد الأحزاب ماهو إلا ترف تتبعه الشعوب المتقدمة، ولكن الحاجة في دول العالم الثالث هي لتركيز الجهود من أجل الوحدة والبناء[2].

ج- نتيجة لمبررات آيديولوجية، إذ إن عدداً من القادة تبنوا أفكاراً وأحزاباً ترفض التعددية وتركز على توحيد قوى الشعب من أجل بناء الاشتراكية، وهذا ما ينطبق على الأحزاب الشيوعية في الصين وكوبا وغيرهما، والتي تقوم على مبدا ديكتاتورية البروليتاريا (الطبقة العاملة) من أجل بناء المجتمع الاشتراكي.

د- ويسوق عدد من القادة موضوع التخلف والفقر وقلة أو انعدام الوعي لتبرر وجود الحزب الواحد. لأن الأحزاب في الظروف الطبيعية تعبر عن تعدد المصالح والطبقات، وبما أن دول العالم الثالث تفتقر إلى التمايز الطبقي وأن كل أبناء الشعب هم ضحايا النظام الاستعماري وأن

---

(1) د. رياض عزيز هادي، المصدر السابق، ص91.

(2) مادهو بانيكار، المصدر السابق، ص116.

مصالحهم هي واحدة، لذا فإن الحزب الواحد هو الذي يمثل الشعب ويمثل مصالحه، وأهدافه.

يقول الرئيس التنزاني جوليوس نيريري(*) ((لدينا حكومة الحزب الواحد ودولة الحزب الواحد لجميع الأهداف... لأن الفترة الاستثنائية الحرجة التي تعيشها الدول الأفريقية لا تترك مجالاً للخلاف أو الانقسام وعليها التمسك بوحدتها ولاتسمح لأحد بتقسيمها وذلك إلى أن تستطيع القضاء على الفقر والجهل والمرض))[1]، والسؤال هنا هو كيف يساهم نظام الحزب الواحد في بروز القائد السياسي؟.

أوضحنا أن الظروف الاستعمارية التي تعرضت لها أغلب دول العالم الثالث أدت إلى تركيز النضال بيد تنظيم قوي يجمع كافة الأطراف والتنظيمات الهادفة إلى الاستقلال. وأنه من البديهي أن تكون لهذا التنظيم (الحزب) قياداته الميدانية الفعلية التي تكسب ثقة الجماهير وتستقطب حولها جميع القوى الوطنية، لذا فإن طاعة الناس لهؤلاء القادة قبل الاستقلال، ومن ثم بعد الحصول عليه لاتأتي فقط لقدراتهم وذاتهم وإنما تكون جزءاً من طاعة الحزب الذي يمثلونه هؤلاء القادة[2].

إن الأحزاب السياسة بالتأكيد هي المجال المناسب أو الوحيد لاسيما في دول العالم الثالث الذي يحاول الأفراد فيه إبراز وطنيتهم الخالصة وإثبات قدراتهم القيادية ومواهبهم الثقافية والخطابية المؤثرة في الجماهير وبالتالي تحشيد التأييد للحزب وقضيته، الأمر الذي

---

* ولد نيريري عام 1922م، وهو ابن رئيس قبيلة من تنزانيا، حصل على الدكتوراه من لندن عام 1952م، قاد عملية النضال من أجل استقلال بلده، إذ أسس حزب الاتحاد الوطني الأفريقي في تنجانيقا عام 1954م، ودافع عن قضية بلاده في الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى، رأس أول حكومة بعد الاستقلال ثم أصبح رئيسا للجمهورية عام 1954م حتى عام 1958م.

(1) عبد السلام البغدادي، النظام السياسي في تنزانيا، 1964-1985، مجموعة بحوث مقدمة إلى معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية بعنوان (الأنظمة السياسية في العالم الثالث)، بغداد- 1978م، ص61.

(2) موريس دوفرجيه، الأحزاب السياسية ،ط3، ترجمة : علي مقلد وعبدالحسين سعد، دار النهار بيروت، 1980م، ص186.

يساهم في تسلقهم إلى زعامة الحزب ومن ثم زعامة الدولة، لذا فإن الحزب هو الحاضنة التي تنجب القادة وتظهر قدراتهم وتحقق طموحات الطامحين للسلطة[1].

إن محاولة التطرق للتطبيق العملي لما أوردناه تصطدم بعقبة كثرة التجارب التي عاشتها دول العالم وبالأخص العالم الثالث عن كيفية بروز قادة الأحزاب ليكونوا قادة للحياة السياسية في دولهم الداخلية والخارجية دون منافس!!!.

لنأخذ مثالاً بارزاً هو التجربة الغينية ودور أحمد سيكوتوري في الحياة السياسية الغنية من خلال بروزه كقائد لحزب سياسي هو حزب الاتحاد الديمقراطي (الأفريقي).

ولد احمد سيكوتوري في عام 1922م وعين موظفاً في دائرة البريد وأصبح منذ عام 1945م منظماً لنقابات العمال في دائرته، ومن هذه الخطوة بدأ عمله السياسي. إذ اعتبر العمل الحزبي والنقابي الأسلوب الأمثل للمطالبة بالحقوق والضغط باتجاه الحصول عليها، فما كان منه إلا أن صعّد نشاطه الثقافي، وقد ساعده ذلك على أن يشغل منصب الأمين العام لاتحاد العمال في غينيا وكان لايتجاوز عمر 26سنة، الأمر الذي يؤكد أن دوافعه باتجاه العمل السياسي النشيط لم تكن وطنية فقط وإنما شخصية تكمن في طموحاته ورغبته بأن يكون زعيماً مؤثراً في شعبه، لاسيما أن نشاطه هذا دفع مرؤوسيه في العمل إلى إرساله في بعثات ودورات تدريبية في فرنسا وبراغ.

لقد جاء انضمام سيكوتوري إلى الحزب الديمقراطي الأفريقي الغيني ليعطيه دفعاً قوياً باتجاه قيادة الحزب، لاسيما أنه كان يمثل أمرين مهمين، الأول أنه الحزب الوحيد الذي يمثل كل الشعب الغيني،

---

(1) بول بوريل، المصدر السابق، ص269.

والثاني وضوح أهدافه في مواجهة المستعمرين الفرنسيين. كما أن سيكوتوري خطط وقاد برنامجاً طموحاً للتخلص من الآثار الاجتماعية السلبية التي يعاني منها المجتمع الغيني ومن بينها الهياكل التقليدية القبلية والطائفية والتي تعيق الوحدة والتطور، ما أعطى لزعامته بعداً شعبياً واسعاً.

لقد استفاد سيكوتوري من نتائج الحرب العالمية الثانية والتي أفضت إلى تراجع قوة فرنسا كدولة استعمارية كما كانت في السابق، ما جعله يصعد من نشاطه الوطني للضغط على فرنسا لمنح غينيا استقلالها. في عام 1956م اتجهت فرنسا للموافقه على المطالب الوطنية الغينية إلا أنها كانت تدعو لمنح الحكم الذاتي لغينيا.

الزعيم الغيني أحمد سيكوتوري

إلا أن سيكوتوري قاد الشعب الغيني وقواه الوطنية المتمثلة بالحزب الذي يتزعمه لتقويض السلطة الاستعمارية وتصفية وجودها وذلك بشكل مدروس ومتقن. الأمر الذي أدى إلى أن يعلن الزعيم الفرنسي شارل ديغول إعطاء المستعمرات الفرنسية في أفريقيا حرية الاستقلال.

ويصف ديغول تنظيم سيكوتوري وسيطرته على الحزب والشعب الغيني ومدى تأييده له قائلاً ((ما كادت قدماي تطأ أرض كوناكري (عاصمة غينيا) حتى وجدت نفسي محاطاً بتنظيم جمهوري... ديكتاتوري .. وإن الجماهير المحتشدة بانتظام كانت تمثل رجلاً واحداً... وعندما غادرت في اليوم التالي قلت لسيكوتوري وداعاً يا غينيا...))[1].

---

(1) د. عبد الرزاق مطلك الفهد، تاريخ العالم الثالث، (بغداد، 1989م)، ص136.

منذ عام 1959م تاريخ إعلان استقلال غينيا أصبح حزب سيكوتوري هو الحزب الحاكم، وأصبح رئيسه هو الشخص الذي يقود غينيا دون منافس .. لقد تداخلت سلطة الدولة مع سلطة الحزب بالشكل الذي لايمكن الفصل بينهما، وأصبح الولاء للدولة يعني الولاء للحزب وبالتالي الولاء لقائد الحزب أحمد سيكوتوري.

في التجربة الغانية يظهر قوامي نكروما الذي بدأ حياته السياسية من خلال حزب ميثاق ساحل الذهب، إذ دعي عام 1947م ليتولى منصب سكرتير منظم للحزب عندما كان يدرس ويعمل في أوروبا، وقد كان لاندفاعه وشخصيته المؤثرة وإيمانه العميق بمبادئه الوطنية لقدراته الخطابية ومواهبهُ الثقافية دورٌ كبير في كسب تأييد أوسع قدر ممكن من الجماهير الغانية إذ تمكن من تأسيس فروع عديدة للحزب في مختلف أنحاء البلاد، الأمر الذي جعله يكون الرجل الأول في الحزب دون منافس. ولقد قاد حزبه وشعبه نحو الاستقلال من الاستعمار البلجيكي، لذلك فقد بدأت بلجيكا بالتآمر على سلطته ومن ثم تقويضها[1].

لقد استطاع نكروما ومن خلال حزبه أن يكون شخصية أسطورية لدى أبناء شعبه، فقد منح عدداً من الألقاب (كالشعلة) و(المخلص) و(المسيح) .. إلخ، وكان هو أيضاً يحاكي أبناء شعبه في نظرتهم له، إذ كان يتوجه صباحاً وعند الفجر إلى الإذاعة ليوجه خطاباً لمواطنيه، وذلك انسجاماً مع تقاليد قبائل



الزعيم الغاني قوامي نكروما

(1) مادوهو بانبكار، المصدر السابق، ص68.

(الأشانتي) الغانية والتي ترى أن الرجل المقدس يخاطب البشر عند الفجر عندما تبدأ الشمس بإرسال ومضاتها الأولى[1].

الأمر ذاته يمكن أن ينطبق على تجارب عديدة من القادة أمثال جوليوس نيريري في تنزانيا، وكاسترو في تزعمه الحزب الشيوعي في كوبا، وماو تسي تونغ في الصين من خلال الحزب الشيوعي الصيني وغيرهم.

ثالثاً: ظاهرة عدم الاستقرار السياسي:

تتميز مجتمعات دول العالم الثالث بسمات تميزها عن المجتمعات الصناعية المتقدمة، فاستقرار النظام السياسي في الغرب القائم على التعددية السياسية يعود إلى التطور الطبيعي الذي شهده الواقع الفكري والاجتماعي والسياسي والاقتصادي في تلك الدول، وذلك من خلال تبلور الفئات الاجتماعية عبر مراحل تاريخية متعاقبة. وإن التوازن بين هذه الفئات يكون وفقاً للقوانين الفاعلة وطبقاً للوعي والنضوج الاجتماعي، والذي يحول دون تصارع المصالح في تلك المجتمعات بشكل عنيف، لذا نرى احترام جميع أفراد المجتمع في الدول الديمقراطية للقواعد السياسية القائمة على الشرعية الانتخابية، ووجود المؤسسات الدستورية الفاعلة المعبرة عن إرادة الشعب طبقاً لدساتير عريقة احترمت على مر السنين. إما شعوب العالم الثالث فقد عانت لأسباب عديدة من ارتباك وعدم وضوح في الجوانب الاجتماعية والسياسية، الأمر الذي أوجد واقعاً من عدم الاستقرار السياسي. ويعرف عدم الاستقرار على أنه ((عدم لجوء القوى السياسية والجماعات المكونة للمجتمع إلى الأساليب القانونية والدستورية في إدارة التنافس أو الصراع الداخلي واللجوء المتزايد إلى العنف السياسي، وذلك لأسباب كثيرة تفضي في النهاية إلى عجز النظام السياسي عن استيعاب حالة التنافس السياسي والاجتماعي))[2].

---

(1) د. صادق الأسود، الزعامة الملهمة في العالم الثالث، مجلة مركز بحوث الدراسات الفلسطينية، مجلد 2، ع3، بغداد، 1973م، ص86 .

(2) قارن مع حردان الهيتي، المصدر السابق، ص9.

من أبرز أشكال عدم الاستقرار السياسي الانقلابات العسكرية، إذ تشير الدراسات إلى أنه بين عامي 1965م- 1966م حصلت ثمانية انقلابات عسكرية، من بينها انقلاب ضد نكروما في غانا، وآخر ضد سوكارنو في إندونيسيا، وفي بوليفيا وحدها (دولة في أمريكا اللاتينية) حصل ما يقارب 189 انقلاباً منذ تأسيسها حتى عام 1980م[1]، إلى الحد الذي أشار فيه الرئيس الكولمبي السابق (إدوارد ساندي) إلى أن (كل بلد في أمريكا اللاتينية واقعة تحت الاحتلال بوساطة جيشها الخاص) [2].

ومع ذهاب العديد من الباحثين إلى التمييز بين دور الجيش طبقاً لدوافعه، إذ إنه في الوقت الذي قد يكون فيه الجيش أداة لإحداث تغيرات مهمة لصالح الشعب كما هو الحال في مصر عام 1952م، فإنه في الوقت ذاته أداة بيد جماعة تمثل مصالح ذاتية أو خارجية مثل انقلاب بينوشيت في تشيلي ضد الرئيس المنتخب سلفادور اللندي عام 1975م وباتستا في كوبا 1952م، إلا أننا نرى أن الانقلاب العسكري مهما كانت دوافعه السياسية فهو بالنتيجة لا يأتي بالبديل الأفضل من النظام الذي سبقه، بل قد يكون أسوء منه، وتاريخ العالم الثالث مليء بالانقلابات العسكرية المتتالية، والتي أصبحت السمة البارزة في دوله.

إلى جانب الانقلابات العسكرية هناك ظاهرة الحرب الأهلية والتي تأتي نتيجة لأزمة التكامل والاندماج الاجتماعي، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور التعددية الاجتماعية والسياسية متسمة بمظاهر الصراع والعنف وليس التنافس السلمي، وتشير الإحصاءات الدولية إلى أن العالم الثالث شهد حروباً أهلية كثيرة خلال النصف الثاني من القرن العشرين، أبرزها في كوريا وبورما وماليزيا والهند والباكستان (التي انشطرت عنها

---

(1) سامي منصور، مصدر سابق، ص95.

(2) أحمد عبد الله، نموذج الانتقال من الحكم العسكري إلى الحكم المدني في أمريكا اللاتينية، مجمع السياسة الدولية، ع83، القاهرة، 1986م، ص89.

بنغلادش عام 1971م)، والكونغو (1960م-1965م) ونيجيريا 1967م، ولبنان بين عامي 1974م-1985م.

لابد هنا أن نؤكد على نتيجة مهمة لمظاهر عدم الاستقرار السياسي وهي حصول أزمة في الشرعية السياسية، وبالتالي فإن هناك حالة من انعدام الثقة بين الحكام وبين أبناء المجتمع مكوناته ومستوياته تترجم على شكل مظاهر من العنف بكل أنواعه، لأنها تمثل الوسيلة المتاحة أمام تلك المكونات لتحقيق أهدافها.

نرى أن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي ستكون أحد أهم الأسباب لبروز ظاهرة تركز السلطة وشخصنة السلطة وذلك انطلاقاً مما يأتي:

أ- إن الماسكين على زمام السلطة يعملون ما بوسعهم لحماية أنفسهم، وبالتالي حماية مصالحهم المتمثلة بالسلطة من خلال حماية النظام السياسي الذي يديرونه من السقوط. فهم يعملون على تركيز السلطة وحصرها بين أيديهم أو بمن يثقون بهم خشية قيام محاولات انقلابية أو اغتيال سياسي يؤدي إلى تقويض سلطاتهم أو إضعافها، لذا فإن البديل سيكون هو الحكم المركزي القوي المسيطر على كل عناصر السلطة ومؤسساتها.

ب- إن حالة عدم الاستقرار السياسي المتمثلة بالاضطرابات أو الحروب الأهلية أو الأزمات الاجتماعية، تتطلب سلطة مركزية قوية تعمل على إنهاء هذه الاضطرابات أو السيطرة عليها مع العمل لوضع الحلول المناسبة بعيداً عن مصالح الفئات المتصارعة. هذا إذا لم تتدخل السلطة أو يتدخل الحاكم كطرف في هذا الصراع (لأن حالة تصدع البنيان الاجتماعي وتمزق المصلحة العامة إلى مصالح متعددة ومتصارعة فيما بينها ... تبدو للجماهير وكأن لا ضابط لها سوى الزعامة الفذة أو الكارزمية) [1] وفي هذه الحالة فإن من شروط نجاح

(1) د. عبد الرضا الطعان، المصدر السابق، ص74.

الزعيم في ضبط الواقع الاجتماعي والسياسي المضطرب نجاحه في كسب ثقة جميع الأطراف المشكلة للمجتمع، ويكون دوره أبوياً في رعاية الجميع، كما كان يشير نهرو إلى ذلك (عنده وحده تنتهي كل المشاكل في المجتمع الهندي). لذا فإن الثقة التي توليها الجماهير للقائد تمنحه القدرة والإمكانية الواسعة لأن يلعب دوراً حيوياً في تشكيل النظام السياسي وإدارته.

لقد عمل كاسترو بعد سيطرته على السلطة 1959م بثورة شعبية عارمة أنهت الديكتاتورية في بلاده، على تركيز جميع السلطات بيده، وسيطر على الجيش وكل فئات الشعب من خلال تزعمه للحزب الشيوعي الكوبي أيضاً. لقد استفاد كاسترو من ثقة الشعب به ورغبته في التخلص من أثار الماضي بسرعة، لذا فقد التفوا حوله لمنع المؤامرات الداخلية والخارجية من أصحاب النفوذ والمصالح والمتعاونين مع الولايات المتحدة العدو اللدود لكاسترو.

ففي عام 1961م أفشل كاسترو بإرادته وسلطته القوية على جيشه وشعبه محاولة عدد من اللاجئين الكوبيين النزول إلى خليج الخنازير والسيطرة على الأراضي الكوبية وإعادة السلطة لأصحاب المصالح الاقتصادية المدعومين من الولايات المتحدة الأمريكية وذلك عام 1961م، وبفضل قيادته أيضاً خرج منتصراً في مواجهات عديدة مع الولايات المتحدة لاسيما عام 1963م.

ذلك يعود تحديداً ومن دون تردد إلى فرديته وسلطته المطلقة على الجيش والحزب والمؤسسات الحكومية، مستنداً إلى تأييد شعبي كبير (على الأقل كما هو ظاهر في الإعلام) كونه مثل بنظر مواطنيه القائد والمحرر والبطل الذي يقف بوجه المؤامرات الداخلية والخارجية، لاسيما أمام العملاق الكبير الولايات المتحدة[1].

(1) بيتر يوسف، أمريكا اللاتينية، قارة الجوع والثورة (بغداد، 1973م)، ص23.

من المهم أن نشير هنا إلى ملاحظة مهمة، وهي أنه بالقدر الذي تكون ظاهرة عدم الاستقرار السياسي سبباً في عملية تركز السلطة قد تكون في الوقت ذاته نتيجة لها، ذلك عندما تكون السلطة مركزة بيد شخص واحد أو فئة قليلة ولفترات طويلة تمنع أفراد الشعب من إبداء آرائهم والدفاع عن حقوقهم أمام قبضة الحاكم الفولاذية، فإن الاستحواذ على السلطة لفترة طويلة يؤدي إلى انعدام المنافذ للطامحين من الأشخاص والأحزاب للوصول أو المشاركة في السلطة بالوسائل المشروعة السلمية، الأمر الذي يؤدي إلى لجوء الأفراد إلى التعبير عن آرائهم وطموحاتهم ورغباتهم بالقوة والعنف من خلال تدبير المؤامرات أو الانقلابات العسكرية أو التظاهرات والإضرابات التي قد تأخذ طابعاً عنيفاً. فمثلاً ما حصل لشاه إيران السابق محمد رضا بهلوي والذي ذاق الشعب الإيراني بسلطته ذرعاً، فخرج بتظاهرات وأعمال عنف انتهت بطرد الشاه عام 1979م. وكذلك ما حصل في الفلبين عندما اضطر الشعب إلى التظاهر والإضراب لإجبار ماركوس للتخلي عن السلطة بعد أن عدل الدستور ليكون حكمه مدى الحياة، وفعلاً اضطر ماركوس لمغادرة الفلبين عام 1980م وقد توفي في المنفى.

رابعاً: أثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية:

تعد الأسباب الاقتصادية والاجتماعية من الأسباب المهمة في بروز ظاهرة تركيز السلطة (أو شخصنة السلطة)، فقد أرجع مجموعة من المفكرين والكتاب التغيرات السياسية إلى أسباب اقتصادية واجتماعية بل ذهب عدد منهم إلى أبعد من ذلك عندما أكدوا أن التاريخ الإنساني برمته هو تعبير عن تطور في العلاقات الاقتصادية الاجتماعية وأشاروا إلى أن التطورات السياسية التي مر بها العالم ما هي إلا انعكاس لتلك العلاقات[1].

---

(1) عن المفكرين الذين يتبنُّون بهذا الطرح ينظر: د. عبدالرضا الطعان، التنمية الاقتصادية وتركز السلطة في البلدان النامية، مجلة الاقتصادي، العدد 3، بغداد، 1966م، ص5.

وأشارت تلك الطروحات إلى أن الانتقال من مرحلة تنظيمية إلى أخرى تكون تبعاً لتطور علاقات الإنتاج واختراع الآلة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية، ومن أبرز من تبنى هذا الطرح هو كارل ماركس، والذي أشار إلى أن النظام السياسي يتطور طبقاً للتطورات الاقتصادية وأن العلاقات الاجتماعية ومنها الصراعات السياسية إنما هي انعكاس لمرحلة التطور الاقتصادي، فالانتقال من المرحلة المشاعية إلى مرحلة العبودية جاءت بعد أن تمكن أفراد معدودون من السيطرة على الآلات الزراعية وكل وسائل الإنتاج الأخرى التي كانت تستخدم من قبل المزارع، وهؤلاء الأفراد هم الذين أصبحوا أكثر قدرة على الحكم والسلطة، الأمر الذي ولد ما يطلق عليه النظام الإقطاعي[1]، وهكذا في النظام الرأسمالي ثم النظام الاشتراكي الذي تكون فيه السلطة للعمال وقد عُرفت بدكتاتورية البروليتاريا[2].

وفي الأنظمة الديمقراطية التي وصلت إلى مراحل من التطور الاقتصادي الذي انعكس بشكل واضح على درجة الوعي والنضوج الاجتماعي، نجد أن تركز السلطة بيد فرد أو مجموعة يظهر فقط خلال الأزمات الاقتصادية وينتهي مع انتهاء الأزمة، إذ يجد أفراد الشعب أنهم بحاجة ماسة إلى قيادة قوية تستطيع أن تفرض الحلول الناجحة لإنهاء الأزمات الاقتصادية التي يدخل تأثيرها حتى إلى حياة الفرد العادي كما حصل في الولايات المتحدة خلال الأزمة الاقتصادية العالمية عام1929م، عندما وجد الأمريكيون أن روزفلت هو القائد المنقذ

---

(1) كان الإقطاعيون يملكون وسائل الإنتاج المعروفة في تلك المرحلة وهي الآلات الزراعية والطاحونة والفرن والمعصرة، وكانت هذه الأدوات من مستلزمات الإنتاج الزراعي والحياتي بشكل عام والتي لا يستطيع إلا أفراد قلائل امتلاكها وهم الإقطاعيون، لمزيدمن التفاصيل ينظر محمد مظفر الأدهمي، تاريخ أوروبا الحديث ،بغداد،1986م، ص7.

(2) د. إلياس فرح، تطور الفكر الماركسي، ط5، (بيروت، 1979م)، ص49.

من أزمتهم الاقتصادية[1]، فتمسكوا به ومنحوه ثقتهم إلى الحد الذي تجاوزوا فيه الدستور الأمريكي لأول مرة عندما انتخبوه لأربع دورات متتالية وهو الأمر الذي لا يسمح به الدستور، إذ إن الرئيس يبقى في السلطة لدورتين انتخابيتين فقط لا غير، وهذا ما حرص عليه مؤسس الدولة الأمريكية جورج واشنطن عندما رفض التمديد لولاية ثالثة احتراماً منه للدستور. وقد كانت ثقة الأمريكيين بمحلها إذ اتخذ روزفلت إجراءات حازمة وحاسمة لمعالجة الأزمة ومن ثم تجاوزها في ما أطلق عليه (بالنهج الجديد)[2].

والأمر نراه في فرنسا أيضاً إذ برزت شخصية اقتصادية بارزة لإنهاء الأزمة الاقتصادية الاجتماعية في فرنسا عام 1936م إنه ليون بلوم وهو اقتصادي (يهودي) تبنى الفكر الاشتراكي (الديمقراطي وليس الثوري)، برز دوره في ذروة الأزمة التي عاشها المجتمع الفرنسي، والتي كانت امتداداً للأزمة العالمية التي بدأت من الولايات المتحدة عام 1929م وانتقلت مع مرور الوقت إلى دول أوروبا ومنها فرنسا. لقد شهدت فرنسا حالة من الكساد الاقتصادي وارتفاع نسبة البطالة، أدى ذلك إلى هياج شعبي عنيف أخذ طابعاً فاشياً حيناً وشيوعياً حيناً آخر، في محاولة من دعاة هذه الأفكار إلى تبني منطلقاتهم الآيديولوجية كونها الحل الأمثل للواقع الفرنسي. مع حلول عام 1934م وصل الهياج الشعبي والعنف ذروته في باريس ما كان يهدد ليس فقط البنى السياسية وإنما كاد يؤدي إلى تحول شامل في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الفرنسي، الأمر الذي أدى إلى التفاف كل القوى السياسية التي شعرت بالخطر حول شخصية المنقذ الذي مثله ليون بلوم، إذ كانت لشخصيته

---

(1) أدت الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة إلى ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل من 3 ملايين عام 1930 إلى 15مليون عام 1933م إضافة إلى الكساد الاقتصادي الخطير وإفلاس معظم البنوك، ووصفت الحالة بأعصار دمر كل شيء، ينظر: د. موسى محمد آل طويرش، تاريخ العالم المعاصر، (بغداد-2005م)، ص75.

(2) د.موسى محمد آل طويرش، تاريخ العالم المعاصر، مصدر سابق، ص77.

المؤثرة وقدراته الخطابية إضافة لإلى إمكانيته الثقافية العالية كونه ذا ثقافة اشتراكية إصلاحية سمات قوية في جعله مناسباً لقيادة ائتلاف سياسي ضم كل القوى السياسية المعادية للفاشية فيما أطلق عليه (الجبهة الشعبية) والتي تمكنت من استلام السلطة عام 1936م.

لقد حاول بلوم أن يقود فرنسا باتجاه الخلاص من الأزمة من خلال إجراءات عديدة ذات طابع اشتراكي، إلا أن إجراءاته تلك اصطدمت بالمصالح الداخلية المتضاربة إضافة إلى التدخلات الخارجية، الأمر الذي أدى إلى فشله وسقوطه بعد عام واحد من استلامه السلطة.

في دول العالم الثالث وبسبب ما تمتاز به من أزمات اقتصادية واجتماعية مستمرة نتيجة لحالة التخلف المتأصلة في مجتمعات تلك الدول (لأسباب عديدة تم التطرق إليها سابقاً) فإنها كانت الحاضنة البارزة لظاهرة تركز السلطة (أو شخصنة السلطة)، والتي أصبحت أمراً طبيعياً ومستمراً لفترات طويلة وذلك انطلاقاً من نقاط عديدة:

أ- هناك بديهية أشار إليها العديد من المفكرين ألا وهي أن هناك علاقة وثيقة بين الاقتصاد والتطور السياسي، وتحديداً في العلاقة بين التطور الاقتصادي والسلطة الديمقراطية، إذ إنه (كلما كان المستوى المعاشي للمجتمع مرتفعاً كلما كانت هناك فرصة أكبر لقيام نظام ديمقراطي)[1].

وإذا عرفنا أن أكثر شعوب العالم الثالث التي تعاني من التخلف الاقتصادي (بدرجات متفاوتة من دولة إلى أخرى) متمثل بوجود أغلبية تعاني الفقر والحاجة ومن انخفاض في دخل الفرد[2]، مع وجود أقلية مترفة تتمتع بالامتيازات والرفاهية فإن انعكاس ذلك سيكون بشكل

(1) د. عبد الرضا الطعان، المصدر السابق، ص8، على أنه يجب التسليم بأنه لايمكن أن يكون هذا الطرح بديهياً لأن هناك مجتمعات فيها نوع من الرفاهية الاقتصادية، إلا أنها لاتتمتع بأنظمة ديمقراطية كدول الخليج العربي مثلاً.

(2) إذ تصل معدلات دخل الفرد في بعض دول العالم الثالث إلى 100 دولار سنوياً بالمقارنة مع الدول الصناعية التي يزيد دخل الفرد فيها إلى أضعاف هذا الرقم. ينظر: د. رياض عزيز هادي، المصدر السابق، ص38.

رئيس على طبيعة السلطة السياسية[1]، إذ إن وجود أغلبية مسحوقة تعمل على تحسين أوضاعها المعاشية من خلال البحث عن العمل والموارد اللازمة لسد رمقها وإشباع حاجاتها الأساسية، يجعلها غير معنية أو غير مستعدة للمشاركة السياسية بشكل سليم.

إن انتعاش الحياة الديمقراطية والتي من أبرز معالمها انغماس أفراد المجتمع في انتخاب السلطة ومراقبتها والتعرف على برامجها فيما يطلق عليه بالمشاركة السياسية يأتي بعد أن يشعر أبناء المجتمع بالكفاية الاقتصادية التي تجعلهم واعين وقادرين على الإسهام في تلك العملية، وهذا ما نلاحظه في الدول الغربية، أما الفقراء فإن المشاركة السياسية لديهم ستكون نوعاً من الترف الذي لا يشبع أو يغني[2]، إضافة إلى أن المجتمع المتخلف اقتصادياً والمنقسم إلى أغلبية فقيرة وأقلية تملك الامتيازات لايمكن (إلا أن تسوده أقلية متسلطة أو حكم ديكتاتوري أو استبدادي)[3]، وانطلاقاً من هذا الحكم فإن الدولة كلما تخلفت كلما انحصر الدور السياسي بيد فرد واحد، أو أقلية مسيطرة، تستفيد من عزوف المجتمع عن المشاركة السياسية وتعمل على الاستيلاء على السلطة والاستمرار فيها[4].

ب- ونتيجة لعدم المساواة والتخلف الاقتصادي فإن فرصة التنافس المتوازن وفي ظروف صحية وسليمة سوف تنعدم، لأن اللامساواة ستولد جواً مشحوناً بالخوف على الامتيازات من قبل

---

(1) ايف لاكوست، العالم الثالث أو جغرافية التخلف، ترجمة عبدالرحمن حميدة، (بلا، 1969م)، ص93.

(2) يشير بعض المفكرين إلى أن كثيراً من أبناء هذه الشعوب لايملكون دخلاً على الإطلاق وهم لايعرفون ما سيأكلون غداً ولا أين سينامون، فكيف وهذه الحالة ستكون لهم القدرة على المشاركة السياسية بشكل طبيعي. ينظر: بوتومور، النخبة والمجتمع، ترجمة: جورج جحا، بيروت، 1972م، ص127.

(3) نخبة من رجال الفكر، النظام السياسي الأفضل في العالم الثالث، منشورات عوايدات، بيروت، 1973م، ص15.

(4) د. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، المصدر السابق، ص172.

الماسكين على السلطة مع رغبة (مستميتة) من قبل أطراف أخرى للوصول إليها. وبالتالي سيكون التنافس السلمي أمراً غير ممكن في مثل هذه المجتمعات، ما يؤدي إلى العنف كالحروب الأهلية أو الانقلابات العسكرية أو الاغتيال السياسي وغيرها.

إن السيطرة على السلطة في مثل هذه الحالة ستكون للقوى النافذة التي تمتلك القوة المادية، لاسيما القوة العسكرية، وبالتالي ستعمل تلك القوى على احتكار السلطة وتركيزها بشكل كامل بيدها وتعمل ما تستطيع للاحتفاظ بها لأنها تمثل امتيازاً أو مكسباً مادياً لن يتوفر للماسكين على السلطة إذا ما غادروها، فالسلطة في دول العالم الثالث لاتعني فقط ممارسة القوة والتأثير، وإنما هي أيضاً عبارة عن قصور فارهه وسيارات فخمة وعيش رغيد للحاكم وأسرته والمقربين منه. فمثلاً يورد لنا بيتر وورسلي مثالاً عن رئيس دولة ساحل العاج (هوفي بونيه)، إذ يشير إلى أنه على الرغم من الفقر المدقع الذي يعيش فيه شعب هذه الدولة فقد بنى لنفسه قصراً فخماً صرف عليه ملايين الجنيهات الإسترلينية من المساعدات الخارجية (والتي تعطى للشعوب الفقيرة)، وزين الأراضي المحيطة بالقصر بالحدائق، ويشير الكاتب أن الداخل إلى القصر ينبهر بالترف الذي فيه وعندما يخرج منه يتفاجأ بالأكواخ وبيوت الصفيح التي تنتشر قرب القصر والتي يسكنها أبناء الشعب هناك[1].

إن السلطة السياسية في دول العالم الثالث والتي عادة ما تتمثل بفرد أو بأقلية، تعمل على تعزيز مكانتها الاقتصادية حتى ولو كان على حساب مواطنيها الفقراء، وذلك ما نراه خلال العقود الثمانية الأولى من القرن العشرين في أمريكا اللاتينية، إذ تتحالف السلطات هناك مع الشركات الاحتكارية الكبرى لأهداف ذاتية كما هو في حالة بينوشيت في تشيلي، والجنرال سوموزا الذي حكم نيكاراغوا 20 عاماً (حتى عام 1956م)

(1) بيتر وورسلي، المصدر السابق، ص290-291.

وعندما اغتيل خلفه في الحكم ابنه لويس ثم أنستازيو سموزا، والذي كان مثال الديكتاتورية المدعومة من قبل الشركات الاقتصادية الكبرى[1].

هـ- يشير عدد من السياسيين والباحثين في شؤون العالم الثالث إلى أن مرحلة التخلف الاقتصادي في تلك الدول تحتاج إلى عملية واسعة من العمل المدروس والمخطط له بعيداً عن الصراعات والتحزبات التي قد تهدر الجهد وتزيد من حالة الفساد نتيجة الفقر السائد في تلك الدول، لذا فإن هؤلاء يشيرون إلى أحقية عدد من القادة في تركيز السلطة بأيديهم في محاولة منهم لتحقيق الانتقال السريع من حالة التخلف لأن الحكومة المركزية تكون قادرة على التخطيط وتنفيذ خططها في البناء والإعمار والنمو الاقتصادي.

ويبرر الرئيس التنزاني جوليوس نيرري ذلك بأنه (يجب أن يكون واجبنا الأكبر النضال ضد أعداء شعبنا الثلاثة: الفقر، المرض، الجهل، ولكي نربح المعركة ونصل إلى تحقيق هذا الواجب يلزمنا أن نكون متحدين)[2] ويؤيد هذا الطرح عدد من الاقتصاديين والمفكرين ومنهم كارل ماركس (الذي يشير إلى أن في معركة التراكم الابتدائي لرأس المال يجد المجتمع نفسه مجبراً على تفعيل نظام سيكون من نوع استبدادي)[3].

أما بتروورسلي فيؤكد على أن دور الدولة يكون ذا أهمية كبيرة ما بعد الاستقلال في العالم الثالث، وذلك لتحقيق المشاريع الكبرى والتي تمثل نقلة نوعية في تقدم الدولة وإثبات وجودها، وإن هذه المشاريع

---

(1) لمزيد من التفاصيل عن حكم عائلة سموزا في نيكاراغوا، انظر: بيتر يوسف، أمريكا اللاتينية قارة الجوع والثورة، بغداد – 1973م، ص74؛ جوليو كامبو، العمليات السياسية في أمريكا اللاتينية، مجلة السياسة الدولية، ع83، القاهرة، 1976، ص73.

(2) رولف ايتا لبندر، عشرة رجال في أفريقيا، ترجمة أحمد عبد القادر، القاهرة، 1963م، ص281.

(3) د. رياض عزيز هادي، المصدر السابق، ص11.

تتطلب تمويلاً ضخماً وبعض السلطة (القوية) لتجهيز طاقات البلاد ومصادر ترفها[1].

أما موريس دوفرجيه فيؤكد على أن أوضاع دول العالم الثالث تشير إلى أن تحقيق الديمقراطية بصورتها الصحيحة لايمكن أن يتم وسط أجواء الجوع والفقر والجهل، وإنما عن طريق إحداث نمو اقتصادي وذلك يأتي بعد عملية تخطيط مبرمج تقوم به حكومة قوية قادرة على تنفيذ خططها ومع تضارب المصالح، وهنا يصبح تمركز السلطة أمراً مطلوباً لأن التحولات الاقتصادية والاجتماعية تتطلب مركزية التخطيط والتنفيذ. إلا أن دوفرجيه يعود ويؤكد أن هذه الطروحات تستخدم في أغلب الأحيان لتبرير النهج الديكتاتوري الذي يتبعه بعض الحكام، وأن الهدف من ذلك كله هو لتبرير سيطرتهم على السلطة واحتفاظهم بها لأطول فترة ممكنة تحت مبرر الحاجة للمركزية من أجل إحداث نمو اقتصادي واجتماعي في الوقت الذي هم ذاتهم قد يؤخرون هذا النمو لأنه لا يخدم بقاءهم في السلطة، الأمر الذي يعملون فيه على خلق الأزمات والحروب من أجل تبرير ذلك[2].

ما يتعلق بأهمية الواقع الاجتماعي وتأثيره على موضوع تركيز السلطة فيمكن التوضيح:

أ- إن من الطبيعي جدا أن يكون المجتمع متنوعاً عرقياً ودينياً وطائفياً، إذ لا توجد دولة في العالم تتماثل عرقياً أو دينياً، ولكن مع وجود التخلف وضعف الوعي والعوز الاقتصادي يصبح ذلك التنوع (العرقي والديني) سبباً لعدم الاستقرار، ما يفقد المجتمع الاندماج الاجتماعي والتقاليد السياسية السليمة والسلمية. حتى إن المنظمات

---

(1) بيتر وورسلي، المصدر السابق، ص286.

(2) موريس دوفرجيه، في الديكتاتورية، ترجمة هشام متولي، ط1، بيروت، 1950م، ص14.

السياسية والحزبية غالباً ما تقوم على أساس عرقي وطائفي، في أفريقيا كانت الأحزاب السياسية تقوم على أساس طبقي، ففي انتخابات عام 1972م في الكونغو اشترك أكثر من 100 حزب سياسيّ[1].

وفي هذا المجال يؤكد الفيلسوف جون ستيورات (إن المجتمع الممزق يعجز عن تحقيق وحدته بطريقة ديمقراطية تمثيلية .. إنني لا أرى أي مثال تاريخي استطاعت فيه هذه الذرات والخلايا السياسية أن تتحد في كيان واحد، أو أن تتعلم أن تكون شعباً دون الخضوع لسلطة مركزية تشملها جميعاً. تتركز بيد قائد فرد يكون له وحدة مصلحة تحسين ورفع مستوى الجماهير)[2].

إن الالتفاف حول قائد واحد يثق به الشعب سوف ينهي حالة التنافس حول السلطة بين مجموعة من القادة والزعماء الذين يستندون إلى أفق غير وطني كأن يكون طائفياً أو عرقياً، إذ إن في ذلك مخاطر اندلاع الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي.

تمثل هذه الظاهرة تحدياً كبيراً أمام الحكومات الوطنية الحديثة الاستقلال (لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية)، فقد كانت من أهم وأصعب المشكلات التي واجهت تلك الحكومات هي إحداث انسجام اجتماعي في إطار إنساني متوازن وهذا لايمكن أن ينجح إلا بسلطة قوية ومركزية تحظى بقبول الجميع، وهذا ما يسمَّى بالقيادة الكارزمية أو الفذة، إذ إن القائد هنا هو القاسم المشترك بين الجميع، هنا يبرز أمامنا الزعيم الهندي نهرو[*] والذي برز كقائد سياسي في دولة تعد أكثر من 700 مليون نسمة وتضم مجموعة كبيرة من الطوائف والأديان والأصول العرقية، وفيها تعدد

---

(1) نخبة من المؤلفين، العالم الثالث قضايا وآفاق، المصدر السابق، ص238.

(2) نديم البيطار، من التجزئة إلى الوحدة، ط5، بيروت، 1986م، ص305.

* ولد جواهر لال نهرو عام م1889، أكمل تعليمه في إنكلترا في جامعة كامبردج، وصف نفسه بأنه تلميذٌ لغاندي ومبادئه، اعتقل مرات عديدة عام 1930م، وكذلك أثناء الحرب العالمية الثانية. قاد الهند بعد الاستقلال حتى وفاته عام 1965م.

هائل من اللغات إذ تصل إلى أكثر من 200 لغة [1]. ولقد انعكس ذلك التنوع على الواقع السياسي والاجتماعي عشية الاستقلال عام 1947م بانتشار العنف والاضطرابات، لقد تمتع نهرو بشخصية مؤثرة على صعيد مكونات المجتمع الهندي وحتى المجتمع الدولي ولقبه الفقراء والفلاحون (بالمناضل الذي لايقهر دفاعاً عن الحرية) [2].


الزعيم الهندي نهرو

لقد وضع نهرو مجموعة من المؤلفات والكتب أوضحت مبادئه وأفكاره المستقاة من أفكار غاندي (فلسفة اللاعنف إضافة إلى تأثره بالنظرية الماركسية والفلسفة الهندية القديمة)، وإن رضا غاندي عنه وثقته فيه أعطاه قوة إضافية جعلت الهنود يثقون به. لقد برز نهرو في قمة النشاط العرقي والديني العنيف في الهند، لاسيما الاقتتال بين الهندوس والمسلمين عام 1947م والذي كان ينذر بحرب أهلية دامية لاتعرف مدياتها، إلا أن نهرو تمكن بصلابته وقوة شخصيته واحترام الهنود له من كبح جماح الهندوس والبدء بخطة طموحة لإحداث انسجام اجتماعي وبالتالي تحقيق الاستقرار. لقد أقام نهرو نوعاً من التوازن حتى في المناصب الحكومية، إذ منح المسلمين الهنود عدداً من الوظائف المهمة لاسيما في وزارة الخارجية، ويصف أحد الزعماء المسلمين وهو الميرزا إسماعيل دور نهرو ((لولا نهرو الذي يتمتع بثقة

---

(1) مصطفى كامل السيد، نماذج التطور السياسي في القارات الثلاث، مجلة السياسة الدولية، ع80، القاهرة، 1985م، ص119.

(2) ميشيل بريشر، صورة الزعيم نهرو، تعريب نخبة من الأساتذة، (بيروت، د.ت)، ص368.

ومحبة المسلمين إلى درجة كبيرة لأصبح من الصعب التفكير في قيادة الهندوس الذين كانت وجهة نظرهم غير ودية تجاه المسلمين في الهند[1].

وعندما وضع الدستور عمل نهرو على ترسيخ القيم الوطنية الهندية بعيداً عن التقسيمات الدينية والعرقية، وقد نجح نهرو في تحقيق هذا الهدف من خلال أولاً الاستقرار الذي شهدته الهند أثناء حكمه وثانياً الانتخابات التي جرت في الهند عام 1951م واشترك فيها 173 مليون شخص، وقد جرت بشكل طبيعي ومن دون أعمال عنف، وكذلك انتخابات عام 1957م واشترك فيها أكثر من 193 مليون شخص، وانتخابات عام 1962م التي اشترك فيها 216 مليون شخص[2].

يقول نهرو في أهمية القيادة المؤثرة في وحدة المجتمع (إذا كان القائد قائداً فإن عليه ألا يتبع ما تمليه عليه الجماهير، لأنه إذا ما تبعهم فإنه لايكون قائداً، ولا يستطيع أن يقود الناس على الطريق السوي للتقدم...) [3].

إن تركيز السلطة بيد نهرو كان واضحاً في إدارته للدولة بشكل مركزي، فقد حصر كل القرارات بيده، وكان مهتماً بأدق التفاصيل ويحرص على ألا يعطي أي شخص سلطة واسعة لم يكن يثق بأحد بعد غاندي[4].

وإذا ما غاب نهرو عن الهند لأي سبب كان (فإن موضوع اتخاذ القرارات يصبح معطلاً بانتظار عودته، حتى أن سرعة سير الأمور الإدارية في عموم الهند تعتمد على إمكانية نهرو في الإطلاع على أكداس الأوراق الموجودة على مكتبه والتي تحتاج إلى قرار منه شخصياً) [5].

---

(1) المصدر نفسه، ص393.

(2) عبد الرزاق مطلك الفهد، المصدر السابق، ص479.

(3) ميشيل بريشير، المصدر السابق، ص395.

(4) المصدر نفسه، ص389.

(5) المصدر نفسه، ص389.

إن المؤرخين والباحثين أجمعوا على أن نهرو هو باني الأمة الهندية المعاصرة بكل ما تشهده من قيم ديمقراطية وأوضاع اجتماعية، لقد أوجد الوحدة الاجتماعية الهندية ووضع الحجر الأساس للنظام الديمقراطي البرلماني الذي لايزال قائماً إلى الآن، يقول نهرو الذي بقي في السلطة حتى وفاته عام 1964م (فيما يتعلق بي فأن ديانتي تتلخص في التسامح مع كل الديانات والعقائد) [1].

لقد ظهر نهرو كرمز للحياد والاعتدال بين كل الطوائف، وقد رأينا بوضوح نفوذه الذي مثل حلقة اتصال بين مختلف فئات المجتمع الهندي.

ب - إن ضعف الوعي وانتشار الأمية يمثلان الحاضنة الصالحة لبروز حكومات مركزية ذات نزعة شخصية، ذلك لأن قلة الوعي الثقافي تؤدي إلى عدم تركز أبناء المجتمع على المبادئ والتنظيمات السياسية أو على البرامج الانتخابية الحقيقية وإنما يكون اندفاعهم وراء أشخاص تمكنوا أن يثيروا في نفوسهم الحماسة لمذهب أو لعرق، أو يغرونهم بالوعود والآمال وهو الأمر الذي يؤدي إلى بروز ظاهرة عبادة الشخصية[2]، لقد أشار العديد من الزعماء والمفكرين إلى هذه الحالة ومنهم الرئيس الغيني أحمد سيكتوري (إن فرنسا قضت على الثقافة الأفريقية ... كما عرقلت ظهور أي طبقة متعلمة بين الشعب)[3].

أما وورسلي فيشير في إحصاءات أجراها في أفريقيا إلى أن عشية الاستقلال في الكونغو لم يكن هناك أكثر من 12 شخصاً فقط من الخريجين بين السكان البالغ عددهم أكثر من 13 مليون نسمة[4].

لقد شهد التاريخ المعاصر أمثلة كثيرة في عملية استثارة الجماهير بالحماسة والأناشيد الوطنية من أجل دفعها إلى تمجيد الزعيم القائد،

---

(1) محمد عبد الله الشفقي، كيف يفكر نهرو، (حوار صحفي)، ص26.
(2) رياض عزيز هادي، المصدر السابق، ص134-135.
(3) جان لاكوتير، المصدر السابق، ص49.
(4) بيتروورسلي، المصدر السابق، ص220.

وكان الواقع الاجتماعي المتخلف وضعف الوعي، إلى أبعد حدود في تمرير ذلك.

ج- لقد ذهب العديد من الكتاب والسياسيين في دول العالم الثالث إلى التركيز على تطابق (شخصنة السلطة) مع التقاليد الاجتماعية الموروثة لهذه الدول، إذ أن تركز السلطة يتوافق مع التقاليد ومعتقدات أصيلة توارثها أبناء المجتمع منذ القدم. ويستشهدون بالنظام القبلي السائد في أفريقيا وآسيا والقائم على انفراد زعيم القبيلة بالقرارات وإن تشاور مع الآخرين، ويعزوه آخرون إلى أسباب دينية إذ كانت الدولة العربية الإسلامية منذ نشوئها على يد الرسول محمد (ﷺ) مروراً بالخلافة الراشدية والأموية والعباسية تتجسد بشخص واحد لا تجوز معارضته، وإن جاء إلى الحكم عن طريق الوراثة وكان ضعيفاً في إدارته أو دينه، وعليه فقد أصبحت الخلافة والإمامة عناصر فاعلة ومحددة لمسار السلطة[1].

وفي أفريقيا فإن الأفريقيين لايستسيغون معارضة الحاكم وذلك عودة إلى تقاليدهم التي تؤكد على الانصياع التام للسلطة المجسدة في رؤساء القبائل[2]. كما يشير الرئيس السنغالي السابق سنغور (إن النظام الرئاسي يعبر عن روح الفلسفة الزنجية الأفريقية) [3].

6- طبيعة المؤسسات السياسية:

أشرنا فيما تقدم إلى موضوع تقسيم السلطات إلى تشريعية وتنفيذية وقضائية، وأن هذا التقسيم من الناحية العملية يُمثل بمؤسسات فعالة ومؤثرة على الصعيد السياسي. ومن المؤكد أن هناك ترابطاً كبيراً بين تلك المؤسسات وفاعليتها وبين الواقع الاجتماعي

(1) د. خليل أحمد خليل، العرب والقيادة، (بيروت، 1985م)، ص112.
(2) مادوهو بانيكار، المصدر السابق، ص116.
(3) د. رياض عزيز هادي، المصدر السابق، ص139.

والاقتصادي والثقافي للمجتمع، فقد أدت الظروف السياسية والاقتصادية والثقافية في دول العالم الثالث إلى غياب قاعدة سياسية فعالة تنعكس على قيام السلطات الثلاث بدورها الطبيعي. إذ نشأت العديد من المؤسسات السياسية بشكل مشوه، أي أنها لم تكن نتيجة لتطور طبيعي في البنى السياسية (كما شهدته مثلاً بريطانيا) وإنما لأن هذه الدول تبنت مع بداية استقلالها قيماً سياسية تحاكي فيها الدول الغربية التي سبقتها في الديمقراطية.

وذلك تحت ضغوط ومبررات عدة منها تتعلق بالتأثير الخارجي الذي فرض على هذه الدول تبني نمط معين من الأنظمة، أو لأن عدداً من قادة هذه الدول نشؤوا وتشربوا بهذه المبادئ. فمثلاً الزعماء الأفارقة سنغور، وموديبوكيتا ورئيس ساحل العاج بوانيه كانوا قد مارسوا الحياة السياسية في فرنسا بل إنهم وصلوا إلى عضوية الجمعية الوطنية الفرنسية وتقلدوا مناصب وزارية في الحكومة الفرنسية، لذا فإنهم عمدوا بعد نيل استقلال بلدانهم إلى محاولة نقل التجربة الديمقراطية التي عاشوها إلى بلدانهم، ولذلك نرى أن جميع الدساتير التي عدت بعد الاستقلال لدول العالم الثالث تشير إلى احترام الأنظمة السياسية للقيم الديمقراطية، وأن الشعب مصدر السيادة وهو الذي يمارس هذه السيادة عن طريق برلمان منتخب، إنها الشعارات الأولى التي حاولت الأنظمة السياسية أن ترفعها عشية الاستقلال وفي مراحله الأولى. إلا أنه سرعان ما تبدأ مرحلة التراجع عن هذه المبادئ بعد اصطدام الزعماء السياسيين بواقع مختلف عن الشعارات والآمال والأحلام ويتطلب عملاً لإيصاله إلى مرحلة الممارسة الديمقراطية الصحيحة[1].

وفي هذا الصدد يشير الرئيس التنزاني نيريري (إن البرلمان والأشكال الدستورية الأخرى التي وضعتها فرنسا وبريطانيا لمستعمراتها الأفريقية

---

(1) د. عبد الرضا الطعان، المصدر السابق، ص13.

كانت قد تطورت على مر القرون، وهي متناسبة مع حاجات المجتمع الأوروبي، ولكنها لا تعبر عن الحياة الديمقراطية في الدول الأفريقية[1].

لقد أشار العديد من الزعماء إلى أن إنشاء المؤسسات السياسية كالأحزاب والبرلمانات في دولهم تهدف إلى ربطها مع الدول الاستعمارية لأن هذه المؤسسات هي مؤسسات ضعيفة ولا تمثل الشعب تمثيلاً حقيقياً ويمكن بواسطتها التسلل إلى داخل المجتمع لتحقيق مصالح استعمارية.

ويعطي الباحثون أمثلة على ذلك من بينها نيجيريا التي أصبح النظام البرلماني فيها مصدراً للاضطرابات الخطيرة، ما سهل على البريطانيين التدخل بحجة حماية النظام والمصالح الأجنبية، وهذا ما نجده في دول عديدة عندما تتدخل القوات الأجنبية لإنهاء حالة تمرد أو أعمال عنف[2].

من جهة أخرى إن المؤسسات السياسية في دول العالم الثالث لا تمثل سوى مجموعة صغيرة من أفراد المجتمع تجمعهم مصالح معينة، وذلك انطلاقاً من أن بلوغ أية منزلة سياسية رفيعة في المؤسسات السياسية لتلك الدول يكون بتأثير قيم القوة مثل القوة العسكريه والوجاهة (أي الوجهاء كزعماء القبائل) والتعليم الحديث، وإن ندرة هذه القيم واقتصارها على مجموعة صغيرة تجعل المناصب السياسية حكراً على فئة سكانية محدودة[3]. لذا فإن انتشار الأمية وانخفاض المستوى الثقافي لأغلب أفراد المجتمع يعني أن تلك المؤسسات لا تمثل إلا نفسها، وماهي إلا مجرد (ديكور دستوري) تلعب من ورائه القوى المسيطرة على السلطة أدوارها الحقيقية[4].

---

(1) د. رياض عزيز هادي، المصدر السابق، ص123.

(2) نخبة من الباحثين، مصدر سابق، ص35.

(3) نزار الحسو، المصدر السابق، ص67.

(4) بيتر وورسلي، المصدر السابق، ص292.

وحتى الأجهزة التنفيذية التي تعمل في الوزارات والمستشارين والتي أخذت دورها في الإدارة بعد الاستقلال، فقد كان عملها مزدوجاً بين العمل تحت زعامة رئيس قوي متنفذ والعمل لبناء إمكانياتها المادية من خلال زيادة ثرواتها وتنمية مصالحها، وعندها يصبح عملها الحرص والمحافظة بكل الوسائل للمحافظة على سلطة الزعيم (القائد) وتقوية مركزه مادام هذا الوضع يؤمن مصالحها.

لقد كانت (الدائرة المغلقة حول نكروما (الزعيم الغاني) في العمل الحكومي المستفيدة من ثمار العمل الوطني إذ سيطرت على العمل السياسي والحزبي.. وهي جماعة منحرفة تجمع الثروات بشكل غير مشروع)[1]. لذا فلا غرابة في أن تعمل هذه الفئات على تركيز السلطة بيد الواجهة التي يحتمون بها ويتحكمون من خلالها والعمل على مدح وتقديس الزعيم إلى حد التأليه، إلا أنه ومع محاولة نكروما القضاء على الفساد والمفسدين حصل انقلاب عسكري ضده جرى خلاله إخفاء الحقائق[2].

إن السلطات التشريعية والتنفيذية وحتى القضائية في أغلب دول العالم الثالث يكون دورها محصوراً في إضفاء الطابع الشرعي والرسمي على القرارات التي يتخذها الحكام أو شرح مضامين سياستهم.

وفي الغالب فإن السلطات التشريعية يتركز عملها على بعض الشؤون الداخلية، أما الشؤون الخارجية فتدار من قبل الفرد القائد مباشرة، بل إن هذه المؤسسات تعمل على تفويض الزعيم القائد سلطاتها في إصدار القوانين وتنفيذها. مثلاً في مصر عام 1967م انتقل مجلس الأمة المصري أثناء أزمة حزيران 1967م بكامل أعضائه إلى منزل الرئيس جمال عبدالناصر وتنازل عن حقه في إصدار القوانين إلى الرئيس فيما أطلق عليه (قانون التفويض)[3].

---

(1) سامي منصور، المصدر السابق، ص110-112 .
(2) المصدر نفسه، ص109.
(3) محمد السيد سليم، المصدر السابق، ص308.

إن منح الحكام الصلاحيات الواسعة يعني تفريغ المؤسسات التشريعية من مضمونها ومن أهم واجباتها في مراقبة السلطة التنفيذية ومحاسبتها. فلقد منح الدستور السنغالي (الذي يعتمد النظام البرلماني أساساً للسلطة) الرئيس صلاحيات واسعة فهو الذي يمثل حق تزكية رئيس الوزراء وتعيين وإقالة الحكومة.

إن الكثير من القادة يلجؤون إلى : إما تغيير الدستور ليتناسب مع رغباتهم في البقاء في السلطة مدى الحياة كما حصل في تونس أيام حكم الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة، وماركوس في الفلبين، وإما أن الحاكم يعمد إلى حل البرلمان وقت يشاء. وبناءً على ذلك فإن مجلس النواب العراقي في العهد الملكي لم يكمل أي دورة من دوراته القانونية على الإطلاق باستثناء دورة واحدة، وإن هذه الدورات جميعها لم تعمل على سحب الثقة لأي وزارة (ماعدا وزارة الدفاع الوطني عام 1941م) [1].

وفي هذا السياق يخاطب الرئيس الإندونيسي سوكارنو البرلمان مؤكداً إن قراراته تمثل أساس كل الآراء والمناقشات التي تدور في المجلس، لذا فهو يطلب اللجوء إليه في اتخاذ القرارات باعتباره القائد الأعلى للدولة[2].

(1) محمد كاظم المشهداني، المصدر السابق، ص103.
(2) د. رياض عزيز هادي، المصدر السابق، ص73.

الفصل الثالث

أنواع تركيـــز السلطـــة

يتناول هذا الفصل الظروف والمتغيرات التي أدت إلى بـروز ظـاهرة تركيـز السلطة (أو شخصـنتها) وكيـف أن بروزهـا كـان عـلى أشـكال متعـددة تختلـف بطبيعتها من دولة إلى أخرى.

من المؤكد أن تشير الدساتير في جميع الدول إلى طبيعة السلطة، ملكية وأم جمهوريـة، رئاسـية أم برلمانيـة، وتركـز تلـك الدسـاتير عـلى تحديـد صـلاحيات السلطات الثلاث لاسيما السـلطة التنفيذيـة، وتؤكـد عـلى أن السـيادة والسـلطة للشعب عبر ممثليه. إلا أن الممارسة العملية للسلطة سـيكون مغـايراً تماماً عـما ورد في تلك الدساتير، لاسيما في دول العالم الثالـث، وذلـك عنـدما تأخـذ السـلطة التنفيذيـة ممثلـة برئيسـها الـدور الأسـاسي في إدارة الدولـة بعيـداً عـن الصـيغ الدستورية انطلاقاً من مجموعة من الأسباب والعوامل التي سبق ذكرها.

إن تركيـز السـلطة سـيأخذ أشـكالاً عـدة، ووجـدنا أن نقسـمها إلى قيـادة كارزمية (القيادة الفذة) وأنظمة ذي قيادة ديكتاتوريـة وهنـاك نـوع ثالـث هـو الأنظمة النخبوية.

1- القيادة الكارزمية Charismatic Leadership:

يعود أصل كلمة الكارزما (**Charisma**) إلى اللغة الإغريقيـة وتعنـي الموهبة السـماوية أو (الرحمـة الالهيـة)[1]، وكانـت تطلـق عـلى الأشـخاص الذين يعتقد أن السماء قد وهبـتهم خصـائص وسـمات غـير عاديـة بهـدف

(1) دنكن ميتشيل، معجم العلوم الاجتماعية، ترجمة : د. إحسان محمد الحسني، بـيروت، 1981م، ص29.
صادق الأسود، الزعامة الملهمة في العالم الثالث، المصدر السابق، ص70.

القيام بأعمال كبيرة ومهمـة[1]. إلا أن هـذا المصـطلح اسـتمر يأخـذ طابعـاً دينيـاً لفترات متأخرة حتى أن مارتن لـوثر* وكـالفن وصـفوا بـه. وفي الفـترات اللاحقـة استخدم مصـطلح الكارزمـا للتعبـير عـن حضـور الشـخص وجاذبيتـه وتـأثيره في محيطه لامتلاكه سمات شخصية معينـة كالهيبـة أو المقـدرة الكلاميـة المـؤثرة أو السـمات الجسـمية المتميـزة فيقـال إن هـذا الشـخص يمتلـك كارزمـا أي قبـولاً وجاذبية.

إلا أن أول من اسـتخدم مصـطلح الكارزمـا في العلـوم السياسـية هـو عـالم الاجتماع المعروف ماكس فيبر الذي عرّفه (إنه خاصـية معينـة لشخصـية فريـدة تنعزل بمقتضاها عـن الأفـراد العـاديين وتعامـل بصـفتها موهوبـة بقـوى خارقـة للطبيعة أو على الأقل موهوبة بقوى وصفات غير اعتياديـة عـلى نحـو متميـز... وعلى أساس هذه القوى والصفات يُعَدُّ الفرد الذي يتمتع بها زعيماً) [2].

أما قاموس المـورد فيـترجم المصـطلح عـلى أنـه يمثـل (القـدرة الخارقـة أو الجاذبية والسحر الـذي تتميـز بـه شخصـية القائـد بحيـث تـدفع الجماهـير إلى تقديسه)) [3].

ووفق هذا الطرح فقـد تحـدث المؤرخـون عـن قـادة وزعـماء في التاريخ الحديث أحيطوا بهالات التقديس والتعظيم لـدورهم الكبـير في بناء دولهم وتعبيرهم عن طموحات شعوبهم، وتعـددت حالـة التقـديس والتمجيد حتى بعـد وفـاتهم الأمـر الـذي يؤكـد تـأثيرهم الواضـح عـلى

---

(1) Schiffer, Lruine, charisma , New York , 1973, p. 3P؛

صادق الأسود، الزعامة الملهمة في العالم الثالث، المصدر السابق، ص70.

* مارتن لوثر، قس مسيحي عاش في القرن السادس عشر تمـرد عـلى الكنيسـة في رومـا ووضـع أسـس المذهب البروتستانتي وكان أحد أعمدة عصر النهضة الأوروبية وقد أكمل المسيرة مـن بعـده كـالفن الذي قاد حملة الإصلاح الديني في أوروبا.

(2) المصدر نفسه، ص71.

(3) منير بعلبكي، قاموس المورد، دار العلم للملايين بيروت، 1981م، ص168.

العصر الذي برزوا فيه. منهم الرئيس الأمريكي الأول جورج واشنطن والـذي كـان له دور متميز في تاريخ الولايات المتحدة أثناء الثورة الأمريكية التـي قادهـا ضـد بريطانيـا (1774م-1783م) ومـن ثـم دوره الكبـير في توحيـد الولايـات وإصـدار الدستور وإنشاء الدولة عام 1789م. لقد أضفى الأمريكيون على واشـنطن هالـة التقديس المبالغ فيها إلى الحد الذي جعلـت رجـال الـدين يحـذرون مـن عبـادة واشنطن (بدلاً من عبادة اللـه. لأن اللـه أرسله لتخلـيص النـاس مـن العبوديـة وليس لاستعبادهم). وتشير التقارير إلى أن أكثر من 1200 كتاب نشر عن صفاته وتمجيده موجودة حالياً في الكونغرس الأمريكي، وطبقاً لذلك فقد سميت عاصمة الولايات المتحدة باسمه تيمناً به وبتاريخه[1].

وبالقـدر نفسـه وأكـثر فقـد حضي نـابليون بونـابرت بالتقـدير، إذ وصـف (بالإنسان الشامل) و(الكلمة الإلهية الجديدة) وأشار أحـد المفكـرين الفرنسـيين (فلوبار) إلى ذلك بقوله (الشيء الجميل كان عبادة الإمبراطور... الحب الاسـتثنائي له.. الحب اللاعقلاني..)، وقد وصـف سـقوطه بأنـه سـقوط قمـة جبـل إلى لجـة عميقة، حتى إن فيكتور هوغو الكاتب المعروف احتفـل بعبـادة الإمبراطـور لأن اسمه (يمثل الكتاب الخالد لتاريخه) ووصفه هيغل (بأنه روح العالم) ووجد فيـه نيتشه (العود الأخير لإله الشمس)، واستمرت صورة نـابليون القـديس في فرنسـا وكل أوروبا خـلال القـرن التاسـع عشر حتـى إن شخصـية مثـل نـابليون الثالـث والذي وصف بأنه لايملك شخصية مؤثرة ومفلس ومثقل بالديون يُنتخب لرئاسـة الجمهورية عام 1848م تيمناً وحباً لاسم نابليون وامتداداته، على الـرغم مـن أن المنافسين لهذا الشخص كانوا أكثر منه مقدرة ولهم تاريخ عسكري وفكري[2].

---

(1) نديم البيطار، المصدر السابق، ص240.

(2) لمزيد من التفاصيل ينظر: المصدر نفسه، ص265-271.

وبهدف الابتعاد عما قد يوحي إليه مصطلح الكارزمية من سمات قد توصف بالخارقة (سوبرمان) تجعله فوق مستوى الخيال فقد استخدمنا كلمة (القيادة الفذة) في توصيف القيادة الكارزمية لا كما ذهب إليه بعض الكتاب العرب بتوصيفها (بالقيادة المُلهمة أو الملهِمة) لأن الإلهام يعني أن الشخص يتمتع بقدرات خارقة فوق مستوى البشر، فقد ورد في معجم (لسان العرب) إن الإلهام يعني (نوعاً من الوحي الإلهي يخص اللـه به من يشاء من عباده)[1].

لذا فإن القيادة الفذة هي تعبير عن تمتع شخص معين بصفات تجعله يتفرد أو يتميز عن باقي أفراد المجتمع كالذكاء وقوة الشخصية والهيبة والقدرة على جذب الجماهير والإيماء لهم بإمكانياته القيادية ووطنيته[2]، ويكون ظهوره في أوقات يحتاج فيها المجتمع إلى قيادة قوية لها القدرة على قيادة المجتمع وتجاوز الصعوبات التي يمر بها، لذا فإن الصفات القيادية وحدها لا تؤدي إلى بروز هذا النوع من القيادة (الفذة) وإنما يجب أن تقترن بظروف وتحديات تعمل على دفعه للقيادة.

ماكس فيبر وغيره من علماء الاجتماع والسياسة أكدوا على أن هذه القيادة لا تتعلق دائماً في ماهية الزعيم، وإنما تكمن في رؤية أفراد المجتمع له، وهذه الرؤية لها الدور الكبير في بروز القائد من خلال تكوين هالة من الإعجاب والتقديس على الفرد القائد. ويشير عدد من الباحثين إلى أن ظهور السلطة أساسٌ لحاجة متأصلة في الإنسان وجهت سلوكه السياسي منذ بدايات التنظيم السياسي كما ورد في تحليلات توماس هوبز وروسو وموتتسكيو، وبمرور الوقت هذبت النظرة إلى السلطة لتنتقل من سلطة شخصية تحكم وفق نظرية (الحق الإلهي) إلى سلطة مقيدة بدساتير ومجالس منتخبة في الدول المتقدمة (الصناعية)،

---

(1) العلامة ابن منظور، لسان العرب المحيط، دار لسان العرب، بيروت، د.ت، ص45.
(2) العلامة ابن منظور، لسان العرب، المجلد الثالث، دار الراصد، بيروت، 1955م، ص502.

إلا أنها ظلت شخصية في الدول الأخرى ولكن تحت مبررات عديدة غير نظرية الحق الإلهي كالمبررات الآيدلوجية أو الثورية وغيرها.

ويذهب فرويد إلى أن المجتمعات المتخلفة أو البدائية هي بحاجة إلى القائد ليلعب دور الأب في حياة الطفل، فهو يمارس سلطة غير محدودة لأن (تنظيم الحضارة في مثل هذا الحكم يصبح ممكناً فقط بدرجة معينة من الإرغام)[1].

أما برتراند راسل (فيلسوف بريطاني) فيعتقد أن ظهور القائد يأتي عندما يشعر أبناء المجتمع أن من الأفضل لهم أن يتبعوا قائداً كارزمياً لأن سلطته تمثل الخيار الأفضل في الصراع الذي قد يظهر في المجتمع بين عدد من الأفراد الساعين إلى السلطة[2].

وبالاتجاه نفسه يذهب بيتروورسلي عندما يشير إلى أن القيادة تعتمد (على الترابط السياسي بين القائد وأتباعه ومقدرته في إعلان سياسات ترتبط بحاجات الشعب)[3].

لقد أكدت العديد من الدراسات على مجموعة من الجوانب النفسية والجسمية والعقلية التي تعمل على أن يكون القائد الفذ مؤثراً في جماهيره، فيؤكد الدكتور صادق الأسود (المفكر العراقي) أن العديد من الأشخاص يطاعون ويؤثرون لا لامتلاكهم قوى مادية معينة وإنما لأنهم يتمتعون باعتبارات ذاتية تجعلهم قادرين على التأثير في الجماهير، منها الهيبة التي تعني القدرة على ممارسة النفوذ والتأثير في إصدار القرارات نتيجة لما يتحلى به القائد من بصيرة ورؤية وثقة اكتسبها من خلال ثبات شخصيته التي هي أساس احترامه، الأمر الذي يؤدي إلى أن يجعل الناس يلجؤون إلى ((الركون إلى حكمه ويستنيرون برأيه، إذ

---

(1) نديم البيطار، المصدر السابق، ص327.
(2) المصدر نفسه، ص328.
(3) بيتر وورسلي، المصدر السابق، ص222 .

يعترفون له بسداد الرأي وبعد النظر ويطيعون أوامره لاقتناعهم بأنها على صواب ومعقولية ورجاحة عقل)) [1]. ويمكن الاستشهاد هنا بالزعيم الهندي نهرو الذي تمتع باحترام الجميع لأنه ((يتمتع بموهبة نادرة بين رجال الدول ألا وهي موهبة الإيحاء والتأثير على الرجال الذين يعتنقون عقائد سياسية مختلفة)) [2].

ويُعزى عدد من الباحثين هذا التأثير إلى صفات القائد الجسمية[3] إذ إن كثيراً من القادة الكارزميين يمتازون بطول القامة وضخامة الجسم مثلاً كان جمال عبدالناصر (الزعيم المصري) رجلاً ضخماً يزيد طوله على ستة أقدام، ويزيد وزنه على مئتي باوند وهو (داينمو بشري) يتمتع بطاقات لا حدود لها[4]، وينطبق هذا الوصف على كاسترو في كوبا وسيكوتوري وتيتو وديغول وغيرهم. ويصف أحد الكتاب أن نهرو كان ذا مظهر جذاب و(له عينان معبرتان تنمان عن العزم والتوقد... ويشكل صدى العاليين ميزة من ميزات نهرو ألا وهي العناد وحب الاستزادة من العلم) [5].

أما بالنسبة للفاعليات العقلية فإنها تشمل ما يتمتع به القائد الفذ (الكارزمي) من ذكاء ميداني وقدرة خطابية مؤثرة والتي يستطيع خلالها شحذ حماس الجماهير واستقطابهم لتأييده وإقناعهم بمنهجه، إذ أظهر الزعيم (الكنغولي) باتريس لوممبا موهبة كبيرة في الخطابة وإلهاب الحماس بخطب قوية (جمعت بين الحجة ووحدة الشعور لدى أبناء الكونغو) [6].

---

(1) د. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص111.
(2) ميشال بريشر، المصدر السابق، ص13.
(3) Sdiffer, op. cit. , p.6
(4) محمد أبو النصر، المصدر السابق، ص85،
(5) ميشال بريشر، المصدر السابق، ص10.
(6) قدري قلعجي، لوممبا بيروت – د.ت، ص101.

ويرى علماء النفس والاجتماع أن من أهم العوامل المؤثرة التي تعطي للقادة الكارزمين الاندفاع والحماس نحو تنمية قدراتهم الثقافية الخطابية وبالتالي التأثير بالجماهير هو تنشئتهم الاجتماعية الأولى. ففي دول العالم الثالث كان العديد من هؤلاء القادة ينحدرون من طبقات اجتماعية فقيرة أو متوسطة عانت من أساليب القهر والنهب والاستلاب الاستعماري، فما كان منهم إلا أن تلمسوا سبل الخلاص لهم ولمجتمعهم من تلك الأوضاع.

ومن بين تلك الوسائل المتاحة، محاولتهم امتلاك القوة المادية العسكرية التي تمثل أداة التعبير السريع، لذا فقد اندفعوا باتجاه التطوع في القوات المسلحة العسكرية مستغلين فتح المعاهد العسكرية أمامهم، ما أدى إلى ولوجهم إلى محيط السلطة بل وامتلاكهم مناصب مختلفة ساعدتهم على تنظيم حركات سرية قادت إلى التغيير والثورة والمثال على ذلك جمال عبد الناصر في مصر وعبد الكريم قاسم في العراق[1].

وهناك قسم آخر من القادة ممن امتهنوا أعمالاً بسيطة مثل لوممبا (الكونغو) الذي عمل في البريد، والرئيس الزامبي كينث كاوندا كان معلماً وجشوان نوكوما (زمبابوي) كان عاملاً، وهذا ينسحب إلى قادة آخرين أمثال سيكوتوري ونكروما[2].

لقد عاشوا جميعاً حياة قاسية ما أعطاهم قوة دافعة لتغيير أوضاعهم، وكان ذلك من خلال تبنيهم لفكر أو آيديولوجية متوافقة مع أهدافهم فعملوا على تأسيس الأحزاب والجمعيات التي تمكنوا خلالها من توحيد الجماهير نحو النضال من أجل الاستقلال.

لقد ساعدت هذه الحالة على ارتباط القادة بعلاقات وطيدة مع أبناء شعوبهم ما أثر في رفع مكانتهم وازدياد التأييد لهم، فقد تخلى

(1) جان لاكوتير، المصدر السابق، ص74.
(2) بيتر وورسلي، المصدر السابق، ص224 .

الرئيس التنزاني جوليوس نيريري عن السلطة لمدة سنة كاملة وذهب إلى الريف لتدارس حالة الفلاحين ومعايشتهم عن قرب ليضع بعد ذلك خططاً وبرامج عملية وواقعية للنهوض بالمجتمع بأفضل السبل[1].

وهذا ما فعله نكروما وهوشي منه (الزعيم الفيتنامي) وماوتسي تونغ وغيرهم، لقد عاشوا هؤلاء معاناة الناس وأحسوا بتطلعاتهم وأهدافهم، لذا فقد أحاطتهم الجماهير بهالة الراهب القديس، إذ كانوا يطلقون عليهم الأسماء التي تمثل جزءاً من تقاليدهم في وصف القادة كالمسيح، المخلص، الشعلة، المعصوم، المصلح... إلخ.

وكان هؤلاء القادة يتقبلون مثل هذه المكانة أو الألقاب التي تضفى عليهم، لاسيما في أفريقيا وذلك كون القارة الأفريقية تسيطر عليها منذ القدم القيم الروحية. لذا فإن القادة الأفارقة استغلوا هذه الحالة بشكل جيد لتوجيه الناس وتوحيدهم. فنكروما كان من أكثر زعماء أفريقيا ذكاء وأغناهم ثقافة وأوضحهم رؤية، وما كان ليصدق أنه إله أو نصف إله (كما كان ينظر إليه مواطنوه، ولكنه ككل قائد رشيد يعرف طاقات جنوده وقدراتهم ويحثهم بالأسلوب الذي يعينه ويخاطبهم باللسان الذي يدركونه)[2].

وهذا ينطبق على ما وتسي تونغ إذ يشير محمد حسنين هيكل (لقد شعرت بأن الناس في الصين يعطون لماو مكانة الإله بغير رهبة أو خوف وإنما بمزيج من الحب والتقديس)[3].

إن القيادة الفذة تستمد شرعيتها من الجماهير لأن الشرعية تعني (الموافقة والقبول الشعبي العام الاختياري والعميق، وليس القبول الذي يمكن تحقيقه عن طريق الضغط والإكراه)[4].

---

(1) منصور خالد، حوار مع الصفوة، الخرطوم، 1974م، ص ...
(2) منصور خالد، المصدر السابق، ص216 .
(3) محمد حسنين هيكل، أحاديث في آسيا، بيروت، د.ت، ص51.
(4) موريس دفرجيه، في الديكتاتورية، ص57.

فالشرعية هنا ترتبط بقبول أفراد الشعب الاختياري ويخضعون لتعاليمها وأوامرها بقناعة تامة مصدرها إيمانهم بأن هؤلاء القادة يحسون بحاجاتهم ويشخصون المشكلات ويرون المعاناة ويعملون على معالجتها.

ما تقدم يظهر أن القيادة الفذة تتميز بميزات عديدة يمكن إجمالها بما يأتي:[1]

1- أن تكون السلطة وثيقة الارتباط بشخص القائد.

2- قوة القائد أو الزعيم غير خاضعة لدستور أو ضابط أو مراقب.

3- تكون شرعية السلطة صادرة عن تأييد شعبي وجماهيري كبير يلتف حول القائد يسانده ويشد أزره ويتفاعل معه تفاعلاً كبيراً ينم عن قبول وقناعة بما يتبعه الزعيم من سياسات ومعالجات لمجمل الأوضاع الداخلية والخارجية.

4- هذه الزعامة ترتبط بمرحلة تاريخية حاسمة في حياة المجتمع، أي في مرحلة التحولات من الأنظمة الاستبدادية أو من الأنظمة الاستعمارية أو من حالات الحروب والحروب الأهلية إلى مرحلة أخرى يكون القائد فيها ربان التغيير والمخطط له والمشرف على تنفيذه.

5- من شروط القيادة الكارزمية أنها مرحلية حتى وإن امتدت طوال حياة القائد، أي أن القائد الكارزمي يعمل على بناء المؤسسات والقيم الديمقراطية التي تنقل المجتمع بالتدريج من حكم الفرد الكارزمي إلى حكم المؤسسات الدستورية كما هو الحال في تركيا إذ إن أتاتورك رسخ قيماً ديمقراطية علمانية قائمة إلى الوقت الحاضر.

6- عادة ما تُعَدُّ الأفكار والأحاديث التي تصدر من القائد الكارزمي منهجاً آيديولوجيا يسمى باسمه ويبقى حتى بعد مماته كأسلوب عمل

---

(1) قارن مع ما ذهب إليه د. خليل أحمد خليل، المصدر السابق، ص50.

في الإدارة والتنظيم والقيادة. فهناك اللينينية (نسبة إلى لينين)، الماوية (نسبة إلى ماو)، التيتوية، (نسبة إلى تيتو)، الناصرية (نسبة إلى عبد الناصر)... إلخ.

وأصبحت كل هذه التسميات آيديولوجيات لها أحزاب وأنصار.

إن من أبرز الظروف التي تبرز فيها قدرات القائد الكازرمي هي المقاومة ضد الاستعمار الأجنبي، وكذلك المحركات الثورية ضد الأنظمة المستبدة، وفي ظروف الانقسام الاجتماعي أو الحرب الأهلية. وسنعطي مثالاً عن كل من هذه الحالات.

إن المقاومة الشعبية للتخلص من الاستعمار تكون عادة المحل العملي للقائد السياسي لإثبات قدراته المختلفة ومن أهمها قدرته على أن يكون محوراً أو عاملاً موحداً لكل أبناء المجتمع بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية أو الدينية أو الفكرية.

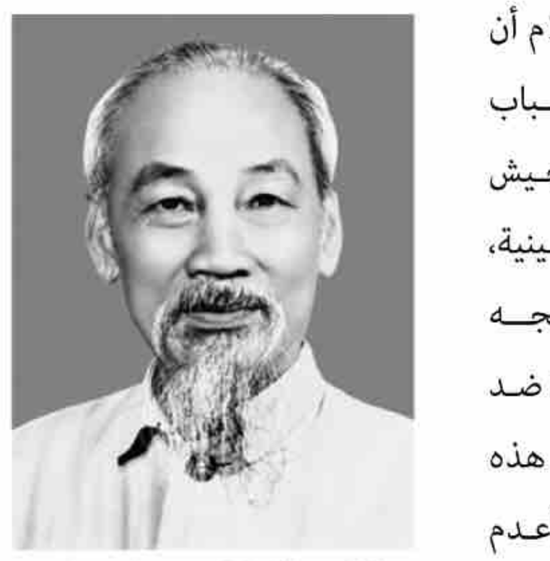
وهذا ينطبق على الزعيم الفيتنامي (هوشي منه)، وهو من مواليد عام 1893م، اسمه الأصلي (غوين آي كواك) [1].

درس (هوشي منه) في المعاهد الفرنسية داخل فيتنام إلا أنه ترك التعليم في تلك المعاهد وأخذ يتعلم في مدارس فيتنامية خاصة.

اشتغل في أعمال الخدمة على متن إحدى السفن الفرنسية وعندما وصل باريس تأثر بالأفكار الاشتراكية الثورية (الماركسية) واغرته فيها الثورية ضد الاستغلال والاستعباد ودعوة الماركسية للتحرر من كل حلقات الاستبداد ومنها الاستعمار الذي عده نتيجة طبيعية للنظام الرأسمالي. في عام 1917م أصبح عضواً في الحزب الاشتراكي الفرنسي إلا أنه ركز على دعوة الفيتناميين في فرنسا لبناء أنفسهم ثقافياً والاستعداد للعودة إلى فيتنام لقيادة النضال من أجل التحرير. إن انتماءه الآيديولوجي

(1) د. فايز صالح أبو جابر، المصدر السابق، ص98.

وطموحه وأهدافه الوطنية دفعته للبحث عن الوسائل التي يتمكن خلالها من الوصول إلى تلك الأهداف، فكانت موسكو محطته التي سينطلق منها في عمله التحرري. ففي عام 1922م انتقل إلى الاتحاد السوفيتي ولقي هناك كل الدعم والمساندة انطلاقاً من طبيعة الصراع الدائر في تلك المرحلة بين الاتحاد السوفييتي وأعدائه الغربيين.


الزعيم الفيتنامي هوشي منه

تمكن (هوشي منه) عام 1925م أن يجمع عدداً كبيراً من الشباب الفيتناميين ليكون منهم نواة جيش التحرير وذلك على الأراضي الصينية، وكان أول تنفيذ عملي لبرنامجه التحرري عام 1930م إذ قاد ثورة ضد الحكم الاستعماري في فيتنام لكن هذه الثورة فشلت وقمعت بالقوة وأعدم عدد كبير من الفيتناميين.

أما هوشي منه فقد اعتقل من قبل السلطات البريطانية في (هونغ كونغ) وأودع السجن لمدة سنتين قبل أن يتمكن من الهرب ويدخل إلى الأراضي الفيتنامية ليقود العمل الثوري الذي بدأ بالتصاعد في فيتنام ضد المستعمرين. وكان يساعده قائد عسكري متميز ألا وهو (جياب) قائد معركة (فيان ديان فو) التي أفضت إلى طرد الفرنسيين من فيتنام.

لقد كان لارتباطه بالحزب الشيوعي السوفييتي أثرٌ كبيرٌ في نشاطه السياسي إذ كانت توجه له الأوامر ليلتحق بالثورة في الصين من أجل مساعدة (ماو تسي تونغ) في حربه داخل الصين ضد القوى الليبرالية، الأمر الذي أدى إلى مغادرته إلى الصين عام 1936م. في عام 1940م اعتقل إلا انه تمكن من الهرب عام 1942م وعاد إلى بلاده سراً خلال

الحـرب العالميـة الثانيـة عنـدما كـان الصراع دائـراً عـلى الأراضي الفيتناميـة بـين القوات اليابانية والقوات الفرنسية وحلفائها.

وقد استغل (هوشي منه) هذا الصراع ليسـيطر فعليـاً عـلى معظـم الأراضي الفيتنامية، إلا أن انتصار الحلفاء أدى إلى إعادة فيتنام للسيطرة الفرنسية ليتبنى الثورة من جديد اعتباراً من عام 1946م.

لقد كان للانتصار الكبير للقوات الثورية الفيتنامية أثره الكبـير في الاعـتراف باستقلال شمال فيتنام تحت سلطة (هوشي منه) من قبل عدد من الـدول. وقـد عمل هذا القائد كزعيم دولة بالهمة والقدرة نفسها التي قاد بها الثورة مستفيداً من الدعم والحب الجماهيري له، إذ قام بإصلاحات مهمة على الصعيد الداخلي.

مثل (هوشي منـه) الأب الروحـي للنضـال الفيتنـامي ضـد الغـزو الأمـريكي والذي استمر منـذ عـام 1964م حتـى عـام 1975م. وعـلى الـرغم مـن وفاتـه في 1969/9/2م التي أحدثت حزناً عميقـاً لـدى الفيتنـاميين إلا أنهـم رأوا الاسـتمرار بالكفاح وفاءً لروحه ومبادئه فكان الانتصار عـام 1975م بتوحيـد فيتنـام وطـرد الأمـريكيين. لقـد خلـد الفيتنـاميون زعـيمهم بـأن أطلقـوا عـلى عاصـمتهم اسـم (هوشي منه).

أما التجارب الثورية فتظهر لنا التاريخ الصيني الحـديث كعلامـة فارقـة في القيـادة الكارزميـة في التـاريخ المعـاصر، فابتـداءً مـن العقـد الأول مـن القـرن العشرين كانت الصين على موعد مع زعماء غيروا حركـة التـاريخ لهـذا البلـد، إذ كانت الصين دولة متخلفة يحكمها أباطرة متخلفون مرتبطون مـع قـوى أجنبيـة غير قادرين على مقاومتها أو مقاومة سياستها المـدمرة للشـعب الصـيني، إلى أن حلّ عام 1911م وهو عام بروز القائد (الثائر) صن يـات صـن (1866م-1925م) والذي تزعم الثورة الصينية للتخلص من النظـام الإمبراطـوري الضـعيف وإقامـة الجمهورية الصينية، لقد كان الشعب الصيني بحاجة إلى المعلم والموجه والقائـد

والحكيم كما كان كونفشيوس يلعب هذا الدور في التاريخ الصيني. لقد كان صن معلماً ووطنياً نظم الصينيين في حزب الكومنتانغ[1] وتمكن من هزيمة القوى الإمبراطورية واستلام الحكم عام 1911م. إلا أن صن تخلى عن السلطة بعد ظهور حالة الصراع بين القوى الطامعة في السلطة، إلا أنه أرسى لبنات النظام الجمهوري الذي سوف يبقى مستمراً، واكتفى بمنصب بسيط في الدولة انطلاقاً من أن هدفه هو وحدة الشعب وتقدمه. إلا أن الصين لم تشهد استقراراً لاسيما خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، وقد شجع ذلك مختلف طبقات الشعب لإعادة تنظيم نفسها من عمال وفلاحين وطلبة وتجار ليشعلوا ثورة عارمة ضد النظام المسيطر على السلطة الأمر الذي أدى إلى تشكيل جمعية وطنية من الثوار أعادت اختيار (صن) المواطن الثائر القائد المترفع عن السلطة رئيساً للجمهورية، واستمر في السلطة حتى وفاته عام 1925م.

لقد زرع صن في المجتمع الصيني أمرين مهمين أولهما أعاد إلى أذهان الصينيين أهمية القائد الرمز إذ إن التاريخ الصيني كان ولايزال يقوم على فلسفة (كونفشيوس) إلا أن الواقع المتخلف وافتقاد المجتمع الصيني للقائد الرمز قد جعل الصينيين في حالة من الضعف وعدم الاستقرار لاسيما بعد أن أشاع المستعمرون الغربيون تجارة الأفيون بالقوة خلال القرن التاسع عشر. لقد هيأ الأرضية المناسبة لبروز شخصية (ماوتسي تونغ) الذي سيقوم بدور محوري وأساسي في حياة الشعب الصيني، لاسيما بعد وفاة صن وتغلب القوى الرجعية بزعامة سيانغ (قائد الجيش) الذي كان يعمل بمساعدة الدول الغربية.

الأمر الآخر أن صن قد استفاد من التجربة الشيوعية في روسيا وبدأ بإدخال أفكارها وأسلوب تنظيمها إلى حزب الكومنتانغ، ما ساعد

---

(1) تأسس هذا الحزب أصلاً في اليابان.

على دخول الفكر الماركسي إلى الصين ليتحول حزب (صن) بالكامل إلى حزب شيوعي مرتبط بالأممية الشيوعية بزعامة روسيا (الاتحاد السوفييتي)[1]، فكان ماو والحزب الشيوعي طرفي المعادلة في تاريخ الصين المعاصر بمجمله.

ولد ماو تسي تونغ في 1893م وسط عائلة فلاحية، وقد تأثر ماو بالفكر الشيوعي منذ شبابه الأول وكان أحد المؤسسين (الاثني عشر) للحزب الشيوعي الصيني عام 1921م والذي أصبح جزءاً مهماً من حزب صن (الكومننانغ).

لقد أصبح ماو مع مرور الوقت البديل الذي يشغل موقع ومكانة صن في الصين، تميز ماو في بداية نشاطه السياسي بحماس كبير مع نظرته المختلفة للأحداث في الصين وبأسلوب معالجتها، ما أعطاه التميز في العمل ومن ثم التميز في القيادة. وبدأت هذه النظرة مع تبني ماو فكراً معدلاً للفكر الماركسي لاسيما عندما ركز على دور الفلاحين في التحولات الاشتراكية منطلقاً من أن الصين هي بلد زراعي ذات أغلبية فلاحية بسيطة (فقيرة ومسحوقة ومستغلة) في الوقت الذي

كانت تقوم فيه الماركسية على دكتاتورية العمال (البروليتاريا) والتي هي المرحلة المهمة في التحولات الاشتراكية.

وهكذا فقد بدأ ماو في رسم نظريته الشيوعية الخاصة (والتي عرفت فيما بعد بالماوية) وبدأ في التطبيق العملي لها، وذلك عندما توجه إلى أكثر المناطق الزراعية في الصين خصوبة في الجنوب والتي تضم أعداداً كبيرة من الفلاحين الذين ينتظرون من ينظمهم، فكانت تلك المنطقة وسكانها الملتزمون بالتقاليد الصينية القديمة (والتي ينظرون فيها إلى القائد نظرة محترمة وحتى مقدسة) البداية لتشكيل نواة حكومته الشيوعية. إذ أنشأ النقابات التي تمثل الفلاحين ووزع عليهم الأراضي، والأمر المهم في ذلك كله

---

(1) بيير رينوفان، تاريخ القرن العشرين، ترجمة نور الدين حاطوم (بيروت،1982م)، ص141.

هو أسلوبه الشعبي في كسب الجماهير كونه واحداً منهم ويحترمهم جميعاً، حتى النساء خصص لهن قطعاً من الأراضي فكان الجميع يعمل تحت قيادة ماو بجد ونشاط. فكان من الطبيعي أن يدافعوا عنه وعن الحكومة التي أعلنها في الجنوب وهي حكومة مستقلة عن حكومة (تشان كاي شك) المدعوم من قبل الدول الغربية والمعادي للفكر الشيوعي وللدولة الشيوعية في الاتحاد السوفييتي.

لقد أبدى ماو مهارة كبيرة وإرادة صلبة لاتوجد عند كل الرجال بل إنها توجد في ماو وأمثاله فقط، لأن العمل السياسي بهذا المستوى من التحديات تتطلب رجلاً ذا قدرات جسمية هائلة وقدرات فكرية تمكنه من وضع الخطط المناسبة وتنفيذها لإضافة إلى الإرادة التي لا تلين والمنطلقة من الإيمان بالذات أولاً وبالفكرة التي يتبناها ثانياً.

نرى مثلاً رجلاً قد لا يتحمل ضغوطاً نفسية لمشاكل عائلية بسيطة أو اجتماعية فكيف برجل يتحدي كل الظروف القاسية والمعقدة المحيطة به ويخرج منها قوياً سليماً منتصراً، إنه فقط الرجل الفذ الذي تكلمنا عن مواصفاته، الأمر الذي يجعل الناس يشعرون أنه ليس إنساناً طبيعياً، أو أنه مصنوع من شيء غير بشري لذا يقوم الناس بتقديسه أو حتى يؤلهونه وهذا ما حصل مع ماو.

لقد أعلن ماو حكومته عام 1931م وأوجد فيها مؤسسات الجيش والنقابات والمجالس المحلية. إن ميزاته القيادية تدخل اختباراً حقيقياً عام 1934م عندما أمر أتباعه بالهجرة في مسيرة طويلة من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال ليكون قريباً من حلفائه السوفييت. إذ استجاب الناس لأمره وساروا على أقدامهم آلاف الأميال وتعرضوا للجوع والقسوة البالغة ومات منهم العشرات وكانوا يحملون على ظهورهم أمتعتهم وكل وثائق الحكومة التي يمثلها ماو. وكان ماو معهم في كل الظروف التي قاسوها حتى أنه فقد ولده خلال تلك المسيرة.

هذا النوع من القيادة يصبح ملهماً لأتباعه بقيم إلهية وهذا يفسر اصطفاف الصينيين كلهم تقريباً وراءه في حربه ضد (تشان كاي شك) ليحقق الانتصار العظيم عام 1949م ويعلن تأسيس دولة الصين الوطنية ويهرب عدوه إلى جزيرة فرموزا (تايوان) ليصبح مجرد تابع للقوى الغربية. فيما يدخل ماو التاريخ من أوسع أبوابه.

لقد عمل ماو في بادئ الأمر على التركيز على المبادئ النظرية الماركسية كقائدة للجماهير عبر قيادات الحزب الشيوعي وإن المركزية التي دعي إليها إنما هي ضمن مبادئ الحزب التي وصفها (بأنها يجب أن تطبق بحزم في مجال تنظيم مبدأ الحياة الديمقراطية الموجهة في ظل المركزية وتبقى الأجهزة القيادية تضع خطاً صحياً في التوجيه)[1] إلا أنه يكيف هذه الديمقراطية لتتوافق مع دوره والمرحلة التي يعيشها إذ يشير إلى (توحد جميع قوى حزبنا وفقاً لمبادئ التنظيم والانضباط طبقاً للديمقراطية المركزية)[2].

هذه الطروحات إضافة إلى الدور المحوري الذي قام به قبل عام 1942م والدور الأساس الذي يقوم به بعد انتصار ثورته هيأت لنا صورة جديدة خلال الخمسينيات والستينيات قاد ماو خلالها تحولات مهمة على جميع الصعد الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى تحول الاهتمام الشعبي الصيني من تعظيم مبادئ الحزب والاشتراكية والماركسية إلى تقديس ماو والماوية التي أصبحت منهج عمل وطريقة حياتية تدرس في كل مدارس الصين وجامعاتها وأصبحت الماوية (أفكار ماو وطروحاته) هي المرجع والقياس الذي تقاس فيها الأعمال بين أنها صحيحة إذا انطبقت مع الماوية وخاطئة إذا خالفتها[3].

---

(1) وحيد محمد عبد المجيد، صياغة القرار في العهد الماوي، مجلة السياسة الدولية، ص237.

(2) المصدر نفسه، ص238.

(3) نديم البيطار، المصدر السابق، ص224.

لقد أضاف السياسيون والباحثون والإعلاميون الصينيون أبعاداً بطولية لدور وشخصية ماو، وقد علقت صورة ماو في كل مكان في البيوت والشوارع والسيارات و(كما يصفها أحد الكتاب) قد حلت محل الإله عند الصينيين، مثلاً أعلن المجلس البلدي في بكين:

(في السابق عبدنا كوان لنج الذي قيل فيه إنه كلي القدرة، أين قدرته الآن؟، من يجب أن نعبد؟، يجب أن نعبد ماو...) [1].

ويروي الكاتب نفسه النشيد الذي كان يردد بديلاً عن النشيد الوطني في كل المناسبات، والاحتفالات:- [2]

الشمس خلقت ماوتسي تونغ

إنه يعطي البركات للشعب

إنه المخلص الكبير للشعب

لقد كانت الثورة الثقافية التي انطلقت في الصين عام 1966م محاولة لتثبيت مدرسة ماو وأفكاره والتخلص من كل الذين يشككون في سلطاته أو يحاولون تحديدها لحساب الحزب الشيوعي أو الماركسية العالمية بشكل عام[3].

ويورد في أحد وثائق الثورة الثقافية نصاً يقول:

(الرئيس ماو ... آه الرئيس ماو... أنت الذي حررتنا، أعطيتنا الوعي السياسي ووجهتنا في الاتجاه الصحيح إنك أعطيتنا قوة غير محدودة... الرئيس ماو إنك أعز علينا من أهلنا ولطفك أعمق من البحر...) [4].

---

(1) المصدر نفسه، ص225.

(2) المصدر نفسه، ص225 .

(3) إبراهيم سلامة، الثورة الثقافية، صين ماو تسي تونغ، ملف النهار، العدد، 19/آب/1968م، بيروت، ص7-29.

(4) لمزيد من التفاصيل عن تلك الوثائق : ينظر نديم البيطار، المصدر السابق، ص226.

وهناك عشرات الوثائق التي تشير إلى مدى تقديس ماو من قبل الشعب الصيني إذ أصبحت أفكاره مقياساً للأخلاق العليا والعدالة العليا، وقد شبه ماو بالآلهة في أوضح مظاهر عبادة الشخصية في العالم، إذ لم نطلع على أي حركة أو ثورة أخرى قدست قائدها كما حصل مع ماو كونها كانت في جانب كبير منها تأتي عن قناعة وقبول أغلبية الشعب الصيني الذي بقي وفياً لها.

من التجارب الثورية الأخرى هي التجربة الروسية عام 1917م والتي أنجبت قائداً كان له مكانة كبيرة خلال قيادته للثورة والدولة الروسية وكان له مكانة وصلت إلى حد التقديس بعد وفاته. إنه فلادمير إليش لينين.

لم يظهر لينين فجأة، فقد كان ثورياً نشطاً ضد النظام العنصري من خلال انتمائه إلى الحزب الاشتراكي الروسي واشترك في ثورة عام 1905م إلا أنه اضطر لمغادرة روسيا تجاه النمسا حتى قيام الثورة في آذار من عام 1917م.

إلا أن جناحه (البلشفي) الداعي إلى قيام حكومة ثورية تقوم على المبادئ الماركسية لم يكن له الحظ الأوفر في الحيازة على السلطة، إذ تمكن (المناشفة)، وهم الأقلية في الحزب الاشتراكي والذين يدعون إلى تبني الفكر الإصلاحي الليبرالي في تطبيق الاشتراكية، من السيطرة على السلطة، الأمر الذي دعا لينين إلى العودة إلى المهجر، ولكن هذه المرة ليخطط لإسقاط حكومة كرنسكي الإصلاحية مستفيداً من استمرارها بالحرب مع ألمانيا (خلال الحرب العالمية الأولى) وتحملها خسائر كبيرة. فقد نشط جناحه البلشفي في استقطاب كل شرائح المجتمع الناقمة على الحكومة الإصلاحية من عمال وفلاحين وتجار وحتى من الضباط والجنود الذين تمردوا على سلطة كرنسكي.

وكان لقيادة لينين لهذه العملية وتنظيمها بالشكل الجيد الدور الكبير في تحقيق أهدافها في السيطرة على السلطة في تشرين أول 1917، ويشير الباحثون أنه لولا قيادة لينين لما كان لهذه الثورة أن تنجح، فقد تمكن من تحشيد كل الفئات الناقمة على السلطة وقاد حملة الاضطرابات التي انضم إليها الجنود، الأمر الذي أشاع حالة العصيان والتمرد[1].



الزعيم الروسي لينين

ويؤكد سيدني هوك أن لينين له القدرة على التبصر السياسي وهي إحدى سمات الكارزما الأساسية، وهو عنيد وله ثقته اللامتناهية بنفسه، وهذه الصفات يضاف لها وطنيته وإنسانيته وتواضعه كونه كان (فوق مستوى التهالك على الملذات وكان محصناً ضد مباهج الفكر غير العملية...) [2].

ويؤكد لينين على أن مواهبه وجدت مجالها الرحب في الحزب الشيوعي وليس في غيره. إلا أن الواقع يشير إلى أن جرأته وإقدامه في تبني خط الثورة وقيادتها في أحلك الظروف، ومن ثم النجاح في استلام السلطة وإداراتها بنجاح حتى وفاته، يعود كل ذلك إلى شخصيته القيادية الفذة التي كسبت احترام مؤيديه إلى الحد الذي جعلهم يتصدون لأعدائهم ليس فقط الداخليين وإنما الخارجيين أيضاً، إذ شهدت روسيا بعد عام 1918م عمليات عسكرية واسعة في محاولة

---

(1) سدني هوك، المصدر السابق، ص240.
(2) سدني هوك، المصدر السابق، ص 242

لإسقاط التجربة الشيوعية اشترك فيها أكثر من (33) جيشاً آسيوياً وأوروبياً لدعم الجناح الإصلاحي المتمثل في الحرس الأبيض وكتائب الموت النسائية. إلا أن لينين استطاع بفضل حنكته وتخطيطه وانضباط أتباعه خلف قيادته أدت إلى الانتصار على تلك القوى جميعاً والنجاح في تأسيس دول شيوعية، أعلن دستورها عام 1922م باسم جمهوريات الاتحاد السوفييتي[1].

وعلى الرغم ما أثير من اتهامات ضد لينين حول أسلوب وصوله إلى السلطة لاسيما أنه عاد إلى روسيا بمساعدة ألمانية، إذ وصل إلى داخل الأراضي الروسية بقطار ألماني مدرع ليقود أتباعه نحو الثورة، ويدلل أنصار هذا الرأي بإصراره على عقد الصلح مع ألمانيا منفرداً مع معارضة معظم قيادات الحزب الشيوعي إضافة إلى موافقته على التنازل عن أراضي روسية واسعة لصالح ألمانيا باتفاقية (برست لنوفسك)، نقول مع ذلك فقد أشار مؤيدوه إلى أن ظروف المعركة الشرسة التي خاضها لينين وطبيعة الأوضاع التي كان يعاني منها الشعب الروسي فرضت خيارات مرة على الزعيم البلشفي. والدليل على براءته من تلك الاتهامات ذلك الاحترام الذي وصل حد التقديس الذي حظي به لينين بعد وفاته. وقد أخذ أبعاداً كبيرة إذ هيؤوا له مدفناً ضخماً ووضعوا فيه جسده المحنط، وكان يزار كل عام من قبل معظم السوفييت، وكانوا يقفون أمامه بهيبة وخشوع، حتى أن أفكاره وطروحاته أطلق عليها (اللينينية) والتي أصبحت المرجع الذي يعود إليه الشيوعيون ليس في روسيا فحسب بل في مختلف دول العالم (ومنها العربية).

لقد أخذت أفكاره (في عدد من الطروحات)، طابعاً دينياً لايمكن مخالفتها وأصبحت أفكاره وكتبه مرجعاً لايقبل النقد أو الرفض.

---

(1) رياض الصمد، تاريخ القرن العشرين، ج1، ط2، (بيروت- 1982م)، ص185 .

لقد كان لينين من القادة الكارزميين الذي امتد تأثيره إلى مساحات جغرافية تغطي العالم برمته، ويصفه أحد الكتاب الفرنسيين:

((عند ظهور لينين في اجتماع عام، السكوت يرقبه، سكون الكاتدرائية، هذه المرة، هذا هو، هو حقاً ويبدأ الفرح - الحمى، النشوة، الأيدي التي تصفق))[1].

ويشير آخر إلى (المجرى الكهربائي الذي كان يهز القاعة والتصفيق الذي كان يتخذ شكل الانفجاريات عند ظهور لينين في أحد المؤتمرات)

((لقد شاهدت لينين يتكلم إلى أتباعه ويقابله التصفيق الصادر كالصاعقة، نظرت حولي فرأيت الوجوه نضرة وكأنها تتطلع إلى إله...)).

ويشير تروتسكي (المفكر الروسي): ((عندما نفكر بأن لينين قد يموت تصبح حياتنا كلها دون معنى ونخسر الرغبة في الحياة ...))[2].

2- **النظام الديكتاتوري: Dictatorship**

أطلق هذا المصطلح في بداية الأمر في روما القديمة اذا كان النظام السياسي يسمح باختيار شخص من قبل الشعب يطلق عليه ((ديكتاتور)) لمدة محددة لاتتعدى ستة أشهر يتمتع خلالها الشخص الحاكم بصلاحيات واسعة جداً وذلك في الأوقات الحرجة التي غالياً ما كانت تتعرض لها روما، فهي إذاً وظيفة دستورية مؤقتة يمارسها الشخص بتفويض من الشعب. إلا أن هذا المصطلح بدأ يطلق في العصر الحديث على نوع آخر من الحكام الذين يسيطرون على السلطة بالقوة ويمارسون الاستبداد بعيداً عن تفويض الشعب[3].

---

(1) نديم البيطار، المصدر السابق، ص208.

(2) نقلاً عن المصدر نفسه. ص 209.

(3) عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، بيروت، 1974م، ص267.

ويميز موريوس دوفرجيه بين نوعين من الحكم الشمولي الذي يقوم على حكم الفرد القائد (الحاكم)، فهناك الحكم الكارزمي (يصفه بالثوري) الذي سبق وأن تناولناه في النقطة السابقة، وهو النظام الذي يقوم فيه الفرد القائد باستغلال التفاف الشعب حوله للإسراع بتطوير البنى الاجتماعية والاقتصادية ويعمل على إيجاد حالة من الانسجام بين البنى التقليدية للمجتمع وبين أفكار التحديث الجديدة، بما يساعد على تحقيق الوحدة الوطنية والتنمية.

وأما النوع الآخر فهو الحكم الرجعي إذ يعمل خلاله الفرد الحاكم الذي يسيطر على السلطة بأسلوب أو بآخر على عرقلة التطور وتكريس البيئة المتخلفة الاجتماعية والاقتصادية التي تمثل البيئة المناسبة لاستمراره بالحكم، إضافة إلى أن السلطة الرجعية تقوم على أساليب القهر والإكراه للمحافظة على السلطة وتنفيذ خططها وهو ما يسمًّى بالنظام الديكتاتوري[1].

ويعود تاريخ الحكم الاستبدادي إلى بدايات التنظيم السياسي وقد أخذ أشكالاً مختلفة خلال الحقب التاريخية المتلاحقة، إذ شهدت الحضارات الإنسانية الأولى حكماً فردياً مطلقاً لايحد من سلطاته شيء، بل أصبح الحاكم يمثل الإله الذي يُعبد كما في الحضارات القديمة العراقية والمصرية والصينية وغيرها[2].

في العصر الحديث (والذي يبدأ من أوائل القرن السادس عشر) شهدت أوروبا أنظمة ملكية استبدادية تقوم على أساس الحق الإلهي والذي يعني عدم وجود حدود لسلطات وصلاحيات الملك.

---

(1) مورس دوفرجيه، في الديكتاتورية، المصدر السابق، ص108.

(2) د. موسى محمد آل طويرش، العلمانية المؤمنة، ط2،بغداد- 2009م، ص25 .

والملفت في الأمر أن هذه الأنظمة استندت في حكمها على مجموعة من المفكرين والمنظرين الذين برروا السلطة المستبدة وحكمها المطلق، وعلى رأس هؤلاء المفكر الفرنسي الشهير (جان بودان) (1529م-1596م) والذي وضع فلسفته في التنظيم السياسي والتي تعتبر أحد المراجع المهمة في تاريخ الفكر السياسي الحديث.

لقد ركز بودان على (أن وجود الدولة لابد أن يقترن بوجود سلطة ذات سيادة تتجسد في الملك ولا توجد أي جماعة تمثل إرادة مستقلة عن سلطة الملك) [1] وعلى هذا الأساس فقد رفض بودان الأنظمة الديمقراطية إذ وصفها بأنها حكم الجمهور الجاهل والانفعالي والمتلون، مشيرا إلى أن السلطة سابقة في وجودها على الدولة، لذا فإن الماسك على السلطة يأخذ طابعاً أبوياً للدولة وإن سلطاته عليا على كل المواطنين والرعايا ولاتحد منها القوانين، بل هي التي تضع القوانين ولا تخضع إلا للقانون الإلهي، إلا أن بودان لم يحدد طبيعة النظام الإلهي أو مصدره أو مدى التزام الملك به [2].

وبهذا الاتجاه يذهب الفيلسوف الإنجليزي المعروف (توماس هوبز) (1588م-1679م) إذ كان من أبرز مؤيدي السلطة المطلقة باعتبارها القادرة على إنهاء حالة الصراع وفرض النظام والقانون، بل إن نظريته (العقد الاجتماعي) تقوم أصلاً على أن سلطة الحاكم جاءت نتيجة للصراع الذي ميز الأشكال الأولى للمجتمع الإنساني، الأمر الذي أدى إلى اضطرار المتصارعين من أبناء الشعب على التنازل من قبلهم عن السيادة الكاملة للحاكم (الملك، الإمبراطور) وأصبح وحده له حق وضع القوانين وتفسيرها والإشراف على تطبيقها، وأشار إلى أن رعايا الملك

---

(1) د. عبدالرضا الطعان، الفكر السياسي الحديث، محاضرات مطبوعة على الرونيو، (بغداد، 1988م)، ص13.

(2) المصدر نفسه، ص104-105 .

لايملكون حق الاعتراض على الحاكم أو حق تغييره لأن بنود (العقـد الاجتماعـي) لا تجيز التعاقد مع حاكم آخر، لذا فإنه يؤكـد عـلى أن الحـاكم لا يكـون موضـع عقاب أو محاسبة من قبل شعبه[1].

واستمرت هذه النظرة التبريريـة للاسـتبداد وتكريسـه والتـي يعتقـد أنهـا كانت تعبير عن حالة الإحبـاط مـن الصراعـات الدينيـة والعرقيـة التـي شـهدتها أوروبا في تلـك المرحلـة والتـي كانـت بحاجـة إلى السـلطة القويـة القـادرة عـلى إنهائها، إلى أن ظهرت الفلسـفة الديمقراطيـة والتـي تبناهـا عـدد مـن المفكـرين والفلاسـفة نتيجـة لتطـورات سياسـية واجتماعيـة شـهدتها بعـض المجتمعـات الأوروبية ومن بينها المجتمع الإنجليزي. فقد ظهرت أفكار الفيلسوف الإنجليـزي (جون لوك) (1632م- 1704م) والتي كانت الأساس التـي اسـتندت عليـه الثـورة الجليلة في إنكلترا عام 1688م وبموجبها حددت سلطات الملك وقيدت صـلاحياته لحساب الشعب الإنكليزي الذي يمثله البرلمان المنتخب، أشار لـوك إلى أن هـدف وجود الحاكم هو لحماية حقوق الشعب، وبالتالي إذا ما قصر الملـك في واجباتـه تلك فإن للشـعب الحـق بـالثورة عـلى الحـاكم، لـذا فـإن الشـعب هـو صـاحب السيادة وهو مصدر السلطة[2]. وهذا ما ذهب إليه مونتسكيو (1689م-1755م) صاحب كتاب (روح القوانين) والذي كان لأفكاره مع جـان جـاك روسـو وفـولتير الدور الأساس في زيادة الوعي الشعبي في أوروبـا والتـي هيـأت لانطـلاق الثـورة الفرنسية عام 1789م[3].

لقد أثارت أفكـار مونتسـكيو الاهـتمام في مـا يتعلـق بآرائـه حـول السلطة الاستبدادية، فقد أشار إلى أن هناك علاقـة بـين وجـود الأنظمـة الاستبدادية وبين الإطار الجغرافي، إذ ربط تلك الأنظمة بـالشرق تحديـداً

---

(1) المصدر نفسه، ص11، وما يليها.

(2) محمد مظفر الأدهمي، تاريخ أوروبا الحديث، عصر النهضة (بغداد، د.ت)، ص96.

(3) يشير مونتسكيو إلى أن طبيعة الحكم تعتمد لـيس عـلى مـن يمـارس السـلطة فقـط وإنمـا عـلى أسلوب ممارستها لأنه في حالة الاستبداد يحكم الفرد الحاكم بلا قواعد قانونية.

(وكان يقصد آسيا) وقد ساق أمثلة عديدة على الحضارات الشرقية القديمة والتي كانت تتسم عنده (بالعبودية المطلقة للحاكم فهو يمارس السلطة وحيداً ... إن كل ما يوجد هو الخوف الذي يبسط ظله على الناس، وإن حكمه لا يخضع لأي حدود)[1].

إلا أن آراء مونتسكيو تدحضها الحقائق التاريخية إذ شهدت أوروبا (المعاصرة تحديداً) أنظمة ديكتاتورية على شاكلة هتلر وموسيلني على الرغم من أن شعوب أوروبا تشربت بالمبادئ الديمقراطية إلا أن ظروفاً وعوامل مختلفة هي التي تؤدي إلى الاستبداد وليس الجغرافيا[2].

إن طرح مونتسكيو حول استبداد الشرق والذي يستند إليه البعض في طروحاتهم إنما يأتي من أن الأنظمة الاستبدادية تنتعش في ظروف اجتماعية واقتصادية معينة كعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والتخلف وانعدام الوعي وهذه الصفات غالباً ما نراها في دول العالم الثالث لاسيما في آسيا وأفريقيا.

وفي الوقت الذي أوضحنا فيه أن الظروف الصعبة وغير المستقرة قد تؤدي إلى بروز القيادة الكارزمية فإنه في الوقت ذاته قد تؤدي إلى ظهور قوى تعمل ليس لأهداف وطنية وإنما ذاتية وفردية، الأمر الذي يؤدي بهذه القوى إلى أن تعمل ما تستطيع لاستمرار سلطتها بمختلف الوسائل.

وهناك ما يميز بين الديكتاتوريات الفردية غير المستندة إلى أساس فكري أو آيديولوجي، وإنما تعتمد على وجود الفرد الحاكم المتسلط على الشعب والذي عمل على الاستمرار بالسلطة بغض النظر عن

(1) د. عبدالرضا الطعان، محاضرات، مصدر سابق، ص276.
(2) لابد أن نشير هنا إلى أن الحضارات الشرقية القديمة كانت تسمى بأسماء ملوكها مثلاً عصر حمورابي أو عصر نبوخذنصر أو توت عنخ أمون، وفي الوقت الذي نجد الحضارة اليونانية عرفت بعلمائها وفلاسفتها كأرسطو وأفلاطون وغيرهم وليس بحكامها ما قد يعطي لآراء مونتسكيو بعداً اجتماعياً أكثر من البعد الجغرافي.

رغبات وحاجات الشعب ودون الالتفات إلى حقهم في المشاركة السياسـية، وبـين الديكتاتورية التي تأخذ مبرراتها من الفكر أو الآيديولوجيا، التي تمثـل مـبرراً قـد يكون مقبولاً لفرض السلطة فالفرد هنا يستخدم مختلف الأساليب لدعم سلطته تحت مبرر الإخلاص للحزب أو الفكر الذي يمثلـه وإن معارضـته تعنـي معارضـة لذلك الفكر.

وبقدر ما تعمد القيادة الكارزمية عـلى الجماهـير وأبنـاء الشـعب وكسـب تأييدهم وتوجيه حماستهم للبناء والتقـدم، نـرى أن الحكـم الـديكتاتوري يقـوم على العكس من ذلك، خلال استبعاد الشعب عن الواقـع السـياسي والمشـاركة في اتخاذ القرارات المهمة بشكل مباشر أو عن طريق ممثليهم، ويعمل لمـنعهم مـن المشاركة السياسية بالاعتماد على الأجهزة البوليسية العلنية وأجهزة القهر السرية والتي تعمل على إثارة الرعب بين أبناء المجتمع لضمان عدم المطالبـة بحقـوقهم والإمعان في استغلالهم[1].

لذا فقد تميز هؤلاء الحكام بهامشية العلاقة بينهم وبين أفراد الشـعب بـل وتتميز تلك العلاقة بالسلبية إذ إن تلك الأنظمة لا تتمسك بالقواعد الأخلاقية أو القانونية، وإنما تتماشى مع المبدأ القائل (الغاية تبرر الوسيلة). وطبقاً لمقولة أحد أشهر الدكتاتوريين (كروموبل) :

(تسعة مواطنين مـن أصـل عشرة يكرهـونني ... مـا أهميـة ذلـك إذا كـان العاشر وحده مسلحاً) [2].

وهذا المنطق يمكن أن نجد له نماذج عديدة في التاريخ المعـاصر مثلاً تروخيلو (ديكتاتور الدومنيكان) من أشهر النماذج الديكتاتوريـة إرهاباً وتمسكاً بالسلطة، إذ استطاع الوصول إلى السـلطة عـام 1930م بأساليب الخداع وبقي فيها لمدة 30 سنة إلى أن اغتيـل عـام 1961م،

---

(1) يحيى الجمل، المصدر السابق، ص237.

(2) دوفرجيه، المصدر السابق، ص23.

وتميز حكمه بأقسى أشكال التعذيب والإرهاب، إذ كان لـه قـوة بوليسـية خاصـة تقدر بـ (12) ألف شخص مجهزة بأحـدث المعـدات، وكـان يـرفض أي نـوع مـن المعارضة، ويعين ويقيل أي شخص لا يرغب فيه دون ضـوابط، ويـذكر أنـه كـان يأمر كل شخص يريد أن يوليـه منصـباً معينـاً في الدولـة يـأمره بتقـديم اسـتقالة مسبقة غير مؤرخة ليتمكن من التخلص منه وطرده متى شاء[1].

وتظهـر الصـورة الحقيقيـة للأنظمـة الديكتاتوريـة عنـدما تجـد نفسـها في مواجهة أزمـة مـع الشـعب، فإنهـا تعمـل عـلى مواجهـة هـذه الأزمـة بالوسـائل السياسية وكذلك بوسائل القمع البوليسي، وقد يذهـب الحكام إلى أبعد من ذلـك عنـدما يجـدون أنهـم مضـطرين (للحفـاظ عـلى سـلطاتهم) إلى إعـلان الأحكـام العرفية وفرض منع التجول وإنزال القوات المسـلحة إلى شـوارع المـدن للسـيطرة على الجماهير وقمع حركتها.

وهذه الحالة هي من المؤشرات الواضحة حول طبيعة النظام السـياسي، إذ تمثل هذه الأعمال شرخاً كبيراً في شرعية تلك الأنظمـة والتـي تعتمـد عـلى القـوة والإرهاب لضمان بقائها في السلطة.

المثال على ذلك هو ما قـام بـه الـرئيس الفلبينـي مـاركوس إذ حـاول عـام 1973م إعادة انتخابه للمرة الثالثة كرئيس للجمهورية خلافاً للدسـتور الفلبينـي الذي لا يسمح بذلك، فلجأ إلى افتعال الأزمات وشن حملة إرهابيـة عنيفـة ضـد معارضيه واتهام هذه العناصر بخلق الفوضى في البلاد، ولهذا فقد أعلـن الأحكـام العرفية وتعطيل الدستور وإغلاق الجامعات والمدارس وعطل الصحف، وفي مثـل هذه الظروف أعلن أن حالة عدم الاستقرار تتطلب إعادة انتخابه للرئاسة للمـرة الثالثة!![2].

---

(1) ريتشارد بارنت، حروب التـدخل الأمريكيـة؛ ترجمـة، مـنعم الـنعمان، بـيروت، 1974م، ص136؛ محمد كاظم المشهداني، المصدر السابق، ص127.

(2) مجلة كل العرب (لندن)، ع338 في 1983/2/13م.

ولإضـفاء الشرعيـة عـلى سياسـتهم قـد يلجـأ هـؤلاء الحكـام إلى إجـراء استفتاءات صـورية يسـتطيعون بسـهولة تزييفهـا لصـالحهم. فقـد قـام الـرئيس المصري أنور السـادات (1970م-1982م) باسـتفتاءات عـدة أظهـرت فيهـا نتـائج غريبة إذ كانت نسبة المؤيدين 99.99%، بل إن هناك اسـتفتاءات حصـلت عـلى 100%[1].

إن هذه الأنظمة تمثل نمطاً غريباً على المجتمع لأنها لا تتمتع بتأييد أبنائه كما أنها لا تعمل عـلى تلبيـة احتياجـاتهم، مـع عـدم قـدرتهم عـلى التعبـير عـن رفضهم لتلك الأنظمة، ويشير دو فرجيه إلى طبيعـة تلـك الأنظمـة قـائلاً: (يحـط الحاكم بثقله على المجتمع كما لو كان وحشاً داهـم المجتمـع مـن كوكـب آخـر. وبالتالي فأن الوسيلة الوحيدة للحكم هي البطش والقسوة والعنف)[2].

وفي هذا الصدد وصفت وسائل الإعلام دكتاتور كوبا السابق (باتسـتا) بأنـه (ديكتاتور أجوف وحاكم صغير متعجرف، ينظر إليه الكوبيون بأنه ديكتاتور فظ وفاسد إذ ينتزع رجاله أظافر معارضيهم لتعذيبهم وكـان أعوانـه يعيشـون عـلى عوائد الزنا وجعلوا المواطنين الودعاء خائفين وخجلين في الوقت نفسه)[3].

ومـن هـؤلاء الحكـام قـد يـأتي إلى قمـة السـلطة بالانتخـاب إلا أن إغراءات السلطة تجعله يعمل على البقاء بها أطول فترة ممكنة حتـى ولـو كان ذلك على حساب ناخبيه وذلك بأسـاليب القهـر والخـداع أو بتعـديل الدستور. فقد وصـل الـرئيس الأرجنتينـي (بـيرون) إلى رئاسـة الدولـة عـام 1946م بأغلبية ساحقة من ناخبيه نتيجة تأثير نقابات العمال التـي أيدتـه

---

(1) قارن مع عصمت سيف الدولة، مخاطر الاستفتاء في العالم الثالث، مجلة دراسات عربية ع3 كانون 1981/2م؛ محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، (بيروت، 1985م)، ص237.
(2) دفرجية، في الديكتاتورية، مصدر سابق، ص129.
(3) هالكرو فرجسون، ثورات أمريكا اللاتينية، ترجمة عبدالرؤوف عز الدين، (القاهرة، د.ت)، ص160-161.

لوعوده وطروحاته إلا أن إغراءات السلطة جعلته يتبع أساليب غير دستورية وذلك (خدمة لأغراض شخصية وتحقيق مكاسب ذاتية تتمثل في تدعيم حكمه، فبيرون كان يسعى لتحقيق هدف قصير المدى هو بقاؤه في مركز السلطة)[1]. فقد عمل بيرون على إصدار دستور جديد يركز فيه السلطات بيديه بالإضافة إلى استعمال القمع ضد الحركات المناوئة لحكمه، الأمر الذي اشر تلون حكمه بالنمط الديكتاتوري، لذا فقط أطيح به بانقلاب عسكري عام 1955م[2].

إن الحاكم الديكتاتوري يطمع في السلطة ويعمل على الاستمرار فيها من خلال الاستفادة القصوى من الامتيازات والثروات التي يحصل عليها نتيجة وجوده في السلطة، ويكون ذلك من خلال امتلاكه الأموال والبنايات الضخمة، وهذا كله على حساب الشعوب الفقيرة. على سبيل المثال الدكتاتور الدومنيكاني الذي سبق ذكره (تروخلو) كان يملك هو وعائلته 80% من الاقتصاد الدومنكي وكان يسيطر بشكل كامل على صناعة السكر وهي الركن الأساسي في اقتصاد الدولة[3].

وكنا قد أشرنا سابقاً إلى مثال رئيس دولة ساحل العاج (هوفيه بونيه) ومع الفقر الذي كان يعيش فيه شعبه إلا أنه كان يمتلك مسكناً فخماً صرف عليه معظم المساعدات التي كانت تأتي من الخارج لدعم الشعب.

إن الحريات في ظل هذه الأنظمة تكون معدومة، والأشكال المؤسساتية والدستورية الرسمية ما هي إلا واجهات تخفي وراءها نظاماً استبدادياً من أهم ركائز بقائه القوة وتعميق الواقع المتخلف. وغالباً ما يستند القادة من هذا النوع على قوى خارجية تدعمهم وتعمل

(1) نزيرة أفندي، الصراع بين العسكرية البرونية في الأرجنتين، مجلة السياسة الدولية، ع25، القاهرة، 1973م، ص136.

(2) المصدر نفسه، ص137؛ سعيد مجيد، دحدوح، خصائص النظم السياسية في العالم الثالث، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1982م، ص59.

(3) ريتشارد بارنت، المصدر السابق، ص136 .

على إسنادهم مقابل أن تحافظ مثل هذه الأنظمة على المصالح الحيوية لتلك القوى إن كانت مصالح عسكرية أو اقتصادية. وإن القوى الكبرى منطلقة من حقيقة أن التعامل مع فرد متسلط ذي قوة وسيطرة في دولة يسهل فيها كثيراً المحافظة على مصالحهم وتضمن مواقفه المستقبلية. لقد عملت الولايات المتحدة خلال القرن العشرين على دعم أنظمة حكم ديكتاتورية في أمريكا اللاتينية والمساعدة على إيجادها أو مساندتها حتى بالتدخل العسكري السياسي وذلك انطلاقاً من المصالح الأمريكية سواء كانت اقتصادية أو عسكرية أو سياسية.

كان تروخيلو (الرئيس الدومينيكاني السابق ذكره) ينفق الأموال الطائلة من أجل ضمان قوته، وكذلك كان ينفقها لإبقاء دعم الرأي العام الأمريكي، له وما أن توقف هذا الدعم الأمريكي، نرى أن حكمه تهرأ إلى أن تم اغتياله عام 1961م بعد حكم دام 30عاماً[1].

وكذلك شاه إيران رضا بهلوي وابنه الشاه محمد رضا بهلوي فما أن توقف الدعم الخارجي لهم حتى انهاروا بسرعة، وكذلك ماركوس في الفلبين.

إن من أهم النتائج المترتبة على هذا النوع من الأنظمة هو الإبقاء على حالة التخلف في المجتمع واستمرار الانقسام الاجتماعي، وأحياناً دخول تلك الدول في حروب مستمرة مع استمرار حالة عدم الاستقرار والتخلف.

ولابد من الإشارة هنا إلى ما ذهب إليه موريس دوفرجيه من أن حركة التاريخ تؤدي مع الزمن إلى فشل هذا النوع من الأنظمة وغلبة الاتجاه الثوري، لأن الحكم الديكتاتوري يسير بعكس التطور الطبيعي

---

(1) من الطريف أن نذكر هنا أن رئيس الدومينيكان كان يدفع رشاوي إلى أعضاء الكونغرس الأمريكي للإبقاء على دعمه، وكان لديه قائمه بالأسعار لكل عضو، فهناك نائب يكلفه خمسة آلاف دولار وهناك نائب أهم يكلفه أكثر من 150 ألف دولار. نقلاً عن ريتشارد بارنت، المصدر السابق، ص137.

للحضارات التي تسير إلى الأمام، لذا فإن المنطق الديكتاتوري مخالف لحركة التاريخ[1].

من أبرز الأنظمة الديكتاتورية في التاريخ المعاصر هو جوزيف ستالين الزعيم الروسي، ولد جوزيف فسار يونفتش ستالين عام 1879م في بلدة صغيرة في جمهورية جورجيا السوفييتية، واسم ستالين أُطلِقَ عليه لصلابته فهو يعني (المصنوع من الصلب)، انحدر من عائلة فقيرة إذ كان والده يعمل إسكافياً، أراده والده أن يكون قساً إلا أن نوازعه وطموحاته المتفجرة جعلته يُطرد من المدرسة الدينية. وجد ستالين في التيار الثوري القائم على المواجهة والمشاكسة مايتناسب مع طبيعته وطموحاته، لذا فقد انضم إلى حزب ماركسي هو الحزب الديمقراطي الاشتراكي في القوقاز وتحديداً أصبح في التيار الشيوعي الثوري في هذا الحزب والذي عرف (بالبلاشفة)، طورد من قبل القوات الروسية واتهم بالسرقة وكان كل مرة يسجن فيها يتمكن من الهرب. كان صلباً وشرساً وينزع إلى المواجهة (بالتعبير العامي ابضاي أو شقاوه) لذا فقد اعتمد عليه في الحزب البلشفي حتى أنه بعد نجاح الثورة البلشفية (أكتوبر 1917م) أعطي منصباً مهماً في حكومة لينين.

وقد زاد نشاطه بشكل لافت خلال المرحلة الصعبة التي مرت بها روسيا عقب المرحلة الثانية من الثورة الروسية في أكتوبر عام 1917م، الأمر الذي مكنه من أن يشق طريقه بسرعة نحو قمة الهرم القيادي في الحزب الشيوعي لينتخب عام 1922م أمينا عاماً للحزب، ويبدأ العمل حثيثاً لاستكمال مشواره للسيطرة على السلطة بالكامل والذي تحقق له بعد موت لينين عام 1924م، وإزاحته لمنافسيه (وأبرزهم تروتسكي الذي صفاه فيما بعد في المكسيك) والتفرد بالحكم اعتباراً من عام 1927م.

---

(1) دوفرجيه، في الديكتاتورية، مصدر سابق، ص139.

لقد مارس ستالين سلطة مطلقة في الاتحاد السوفييتي كان يقرر السياسة الداخلية والخارجية، ووضع لتلك السياسية الخطط والبرامج والذي أطلق عليه برنامج (الخطة الخمسية) وعمل على تعديل النظرية اللينينية في الاشتراكية إذ أكد على إمكانية نجاحها في بلد واحد دون الحاجة لإشعال ثورة عالمية كما كان يذهب إليه الشيوعيون ومن أبرزهم تروتسكي.



الزعيم الروسي ستالين

منذ عام 1934م بدأ ستالين سياسة تقوم على العنف والقهر، أطلق عليها سياسة (التطهير)، بدأها باغتيال مساعده الأول كبروف عام 1934م. وأصبحت مقولات وأوامر ستالين بديلاً عن الحزب الشيوعي وأفكاره وتراثه، فلم يعقد أي مؤتمر حزبي منذ عام 1939م حتى وفاته.

يشير أحد القادة الشيوعيين إلى حقيقة ستالين بقوله:

(الديكتاتورية التي أقامها ستالين كانت دون أي سابقة تاريخية .. ففي السنوات الدامية لحكمه مارس ستالين سلطة لم يملكها أبداً أي قيصر روسي أو أي ديكتاتور في الألف عام الأخير، أثناء سنوات عبادة ستالين كان سيد السياسة الاقتصادية والعسكرية والخارجية حتى الأدب والفنون والعلم، كان الحكم الأعلى، وأحكامه الذاتية كانت المقاييس الحاسمة) [1].

ويصف الكاتب حقبة ستالين مشيراً إلى أن السجون اتسعت بشكل كبير حتى شملت الأديرة والفنادق والإسطبلات، وتم بناء سجون

---

(1) نديم البيطار، المصدر السابق، ص271.

ومعتقلات في مختلف أنحاء البلاد، إضافة إلى حملات القتل الجماعي، إذ تشير التقارير إلى أن أكثر من (450) ألفاً ومنهم موظفون كبار قد تم إعدامهم رمياً بالرصاص، وكانت هناك أيام يعدم فيها حوالي ألف شخص في موسكو وحدها[1] لقد كانت لديه الحرية الكاملة لقتل أو نفي أو سجن أي شخص أو أي موظف حكومي أو أي قائد عسكري، وكانت قوائم الإعدام تصدر بتوقيعه وتضم بين 30-40 ألف شخصاً في كل قائمة. كانت شخصية ستالين تميل إلى العزلة إذ لم يكن يميل إلى الخروج بين الناس، بل يقبع في قصر الكرملن، وهناك يقدم له الجميع الطاعة والولاء، وأصبحت أقواله مقدسة واجبة الطاعة ولا تقبل التبطيل أو المعارضة، لذا فقد أصبحت أقوال وأفعال ستالين تمثل مدرسة جديدة مضافة إلى الماركسية واللينية وهي الستالينية.

لقد أظهر ستالين نفسه كقائد وطني وكان الإعلام السوفييتي إضافة إلى المعجبين بآرائه وشخصيته قد رفع من مكانته وشأنه إلى حد التقديس، فمثلاً قال أحد الشعراء:

أيها الرفيق ستالين...

اسمك هو خبز الحياة لنا

اسمك الذي يعطي الحياة ويساعد على الموت

وكثيراً ما كان يمجد بشكل يصل إلى حد العبودية إذ يقول أحد أبرز الشعراء السوفييت (دجاييف)[2]

لكنت قارنته بالجبل الأبيض... لكن للجبل قمة

لكنت قارنته بأعماق البحر ... ولكن للبحر قاع

---

(1) المصدر نفسه، ص216 .

(2) نقلاً عن نديم البيطار، المصدر السابق، ص214.

لكنت قارنته بالقمر الوضاء... ولكن القمر المضيء يضيء

منتصف الليل

لكنت قارنته بالشمس البراقة... لكنها ترسل إشعاعها في الظهيره

وليس في الليل

وهناك صور كثيرة كانت تعطي لستالين صفات تقترب من الإلوهية إلا مايجب التذكير به أن تمجيد لينين الذي سبق ذكره وتعظيمه جاء بعد وفاته وليس أثناء حياته، أما في حالة ستالين فكان العكس هو الصحيح فالتمجيد كان في حياته أما بعد وفاته عام 1953م فقد اختلف، إذ يقول الزعيم السوفييتي الذي تلا ستالين في القيادة خروشوف:

((بعد وفاة ستالين بدأت اللجنة المركزية للحزب في تطبيق سياسة تعلن بدقة أنه من غير الجائز ومن الغريب عن روح الماركسية اللينينية أن ترفع شخصاً واحداً وتحوله إلى سوبرمان يملك صفات غير طبيعية مماثلة لصفات الإله الذي يعرف كل شيء، ويصنع ويفكر في كل شيء، ويكون معصوماً في سلوكه)[1].

3- الأنظمة النخبوية:

أخذ مفهوم النخبة السياسية حيزاً مهماً في الدراسات الاجتماعية والسياسية والتاريخية، إذ أشار عدد من الكتاب إلى أن المجتمع يحوي نوعين من الأفراد، فهناك أقلية تحكم وأكثرية تنقاد لحكمها، وهذه الإقلية تتألف من مجموعة من الأشخاص يشغلون المراكز القيادية العليا في السلطة، وذلك كونهم يمتلكون قوى مادية مؤثرة كأن تكون قوة عسكرية أو قدرات اقتصادية[2].

---

(1) المصدر نفسه، ص209.

(2) ت.ب. بوتومور، النخبة والمجتمع، ترجمة جورج جحا، بيروت ،1972م، ص11.

ويعتقد البعض أن هذا التميز بين أقلية حاكمة وأكثرية محكومة جاء نتيجة لتباين أفراد المجتمع من ناحية الكفاءة والمواهب والمستوى الثقافي[1].

إن ما يهمنا هنا هو الكيفية التي تتمكن بها نخبة معينة دون غيرها من أن تركز السلطة بين يديها وتستمر في الإمساك بتلك السلطة لفترات طويلة؟

لقد أوضحنا فيما سبق أن الأنظمة الشمولية تؤول السلطة فيها لشخص واحد تكون له الصلاحيات الواسعة وغير المحددة يستمدها من مجموعة من المبررات كأن تكون مبررات كارزمية أو ديكتاتورية.

إلا أن هناك بعض الأنظمة تشبه إلى حد كبير الأنظمة الشمولية ولكنها تختلف في أن مركز السلطة لايكون فرداً واحداً وإنما مجموعة من الأفراد تربطهم رابطة واحد مصلحية أو تنظيمية أو قبلية. فهناك النخب التي تقوم على المبدأ العائلي (العائلة الحاكمة المالكة) وهي تلك النخب التي تحكم وفق المبدأ العشائري، إذ إن عدداً من دول العالم الثالث نشأت أساساً من قبائل استقرت في بقعة محددة من الأرض وعملت على ترسيخ وجودها ومد سلطانها إلى أبعد نقطة ممكنة، لاسيما ما يتعلق بالتنظيم السياسي وظهور الدولة القومية، بدأت هذه القبائل تبلور نفسها وسلطاتها لتتحول إلى دولة عصرية لها مؤسساتها وأجهزتها الحكومية وتنظيماتها العسكرية، إلا أنها لم تغادر تقاليدها العشائرية أو القبلية كإبقاء السلطة وراثية في العائلة وتشكيل مجلس استشاري أعلى للعائلة المالكة تحصر بيده السلطات الأساسية وأهمها منح الثقة للملك أو الأمير وولي عهده، والتي عادة لا تخرج عن قيم القبيلة التي ورثتها منذ عشرات السنين.

فلو تتبعنا مثلاً دول الخليج العربي لوجدنا أنها دول حديثة التكوين (النصف الثاني من القرن العشرين)، وأن جذورها التاريخية تعود إلى

(1) د. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، المصدر السابق، ص301.

سلطات قبلية أو عشائرية تطورت لتكون دولاً ذات مفهوم عصري، ولكن مع احتفاظها بجوهرها القبلي.

فدولة الإمارات العربية المتحدة تأسست من مجموعة من الإمارات وهي أصلاً قبائل استقرت في المنطقة، ومن هذه القبائل قبيلة بني ياس والتي تعود إليها أسرة آل نهيان التي تحكم الدولة[1].

وكذلك الكويت إذ إن أسرة آل الصباح والتي تنتمي إلى قبيلة عنزة جاءت من نجد واستقرت في المنطقة المعروفة الآن بالكويت وبسطت نفوذها، وبمساعدة من القوى المسيطرة على المنطقة أصبحت أسرة آل الصباح هي الممثلة والحاكمة في الكويت لاسيما بعد اتفاقية 1899م مع بريطانيا والتي أنهت التنافس حول المنطقة بين مختلف القوى الدولية[2].

وكذلك العائلة المالكة في السعودية، فعائلة آل سعود دخلت في صراع مع عوائل أخرى وأهمها آل الرشيد من أجل السيطرة على نجد وتأسيس دولتهم التي تقوم أيضاً على التقاليد العشائرية[3].

لقد تميزت هذه الأنظمة عند نشوئها بأن أمور الحكم لديها كانت بسيطة وغير معقدة، إذ إن السلطة محصورة بيد الشيوخ وتخضع أحياناً للتشاور مع وجهاء القبيلة كما هو متعارف عليه في العادات والتقاليد القبلية. إن هذا الوضع استمر العمل به حتى تحولت إلى دول عصرية أصبح فيها رئيس العائلة (أو القبيلة) هو رئيس الدولة وتتركز بيده السلطات الأساسية، فهو ليس رئيس دولة تقليدي وإنما هو كبير العائلة ورئيسها[4].

---

(1) حمدي تمام محمد، زايد بن سلطان القائد والمسيرة، أبو ظبي، د.ت، ص25.

(2) طيبة خلف عبدالله، التطور التاريخي للمجالس التشريعية في الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، 1986م، ص39؛ مشرف وسمي الشمري، سياسة الكويت الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، 1984م، ص34-35.

(3) لمزيد من التفاصيل ينظر: د. ف. ميكوش، عبدالعزيز، ترجمة أمين رويحه، دار البيضاوي، بيروت، د.ت، ص14.

(4) طيبة خلف عبدالله، المصدر السابق، ص46-47.

فمـثلاً في الكويـت في عهـد الشـيخ عبـد اللـــه السـالم الصـباح (1950م-1967م) كان نظام الحكم يقوم على أساس أن رئيس الدولة (الأمير) هو المسؤول عن جميع السلطات ويعاونه في الحكم مجموعة مـن الأفـراد ينتمـون جمـيعهم لعائلة آل الصباح، وهؤلاء يمثلون مجلساً أعلى يتألف من عشرة أشخاص كسلطة استشارية للأمير[1].

وحتى وإن ابتكرت هذه الدول مجالس تشريعية منتخبـة أو معينـة، فـإن سلطة رئيس الدولة (رئيس العائلة) تكـون مطلقـة في الموافقـة عـلى القـوانين أو حتى حل تلك المجالس في الوقت الذي يراه هو مناسباً.

إن هذه النخب (العائلية) تعمل على تقوية مراكزها في الحكم مـن خـلال الإبقاء على السياسات والتقاليد التي لا تتعارض مع مصالحها، كما أنها لا تسـمح بوجود معارضة للهيكليـة التـي يقـوم عليهـا النظـام، حتـى وإن سـمحت بقيـام معارضة حزبية محدودة فإن تلك المعارضـة لا تمـس تلـك الهيكليـة وإنمـا فقـط لبعض الأمور التنظيمية والتنفيذية التي يقوم بها الأشـخاص مـن خـارج العائلـة المالكة، ويـتم تبريـر ذلـك بعـودة تلـك الأنظمـة للقـيم القبليـة التـي لا تسـمح بالمعارضة وإنما بالتشاور فقط[2].

النوع الآخر من النخب التـي تعمـل عـلى تركيـز السـلطة فيهـا هـي تلـك النخب التي يرتبط أعضاؤها بمصالح مشتركة، وذلك مـن خـلال امتلاكهـا عنـاصر مميزة كالثروة أو الشهرة أو التعليم الحديث والعالي[3]، إذ إن ندرة هذه العوامل في العديد من دول العالم الثالث التي تتميز مجتمعاتها عند الاستقلال بـالتخلف وقلة الوعي وضعف التعليم وارتباك البنى الاجتماعية تجعل الارتقاء إلى السلطة مقتصراً على مجموعة محدودة من الأفراد.

---

(1) المصدر نفسه، ص47.

(2) مشرف وسمي، المصدر السابق، ص78.

(3) د. فاضل البراك، دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني، بغداد، 1979م، ص60.

إن هذه الفئة سوف تعمل بكل قوة للمحافظة على سلطاتها وتقييد أفراد المجتمع بشتى الوسائل للإبقاء على منزلتها وقدراتها، ففي العهد الملكي العراقي تشير الدراسات إلى أنه خلال (20) عاماً الأولى (1921م-1941م) تشكلت ثلاثون وزارة اشترك في تشكيلها (13) شخصاً فقط[1]، وخلال الفترة من 1921م-1958م (أي خلال 40 سنة تقريباً) كانت هناك 58 وزارة عراقية احتوت على جميع المناصب الوزارية بلغت 780 منصباً (بين وزير أو رئيس وزراء) تناوب على إشغالها فقط (166) شخصاً من كل أفراد الشعب العراقي الذي يبلغ تعداده ملايين الأشخاص، بل إن حصة الأسد في الاستيزار كان لنوري السعيد الذي شغل وحده 47 منصباً وزارياً منها (14) كرئيس للوزراء[2].

إن وجود مثل هذه النخبة على قمة السلطة يعني أن قوتها ليست فقط ذاتية تتعلق بامتلاكها عناصر متميزة عن أبناء المجتمع، وإنما أيضاً نتيجة ضعف المؤسسات الرسمية والدستورية، الأمر الذي اعطى لهذه النخبة سلطات واسعة، إذ إن النظام الملكي في العراق الذي اتخذناه كمثال في هذا الجانب لم تتمكن فيه أي دورة برلمانية من سحب الثقة من أية وزارة على الإطلاق، لا بل إن الوزارات كانت تعمد لحل المجالس البرلمانية للتخلص من بعض المعارضين إلى الحد الذي لم تتمكن (إلا دورة واحدة فقط) من إكمال مدتها القانونية[3].

لقد استندت هذه النخبة على كبار ملاكي الأرض والأثرياء والتجار لتدعيم سلطتها على الصعيد المحلي، أما على الصعيد الخارجي فقد كانت هذه النخب قد استفادت من الأجواء التي تم فيها الاستقلال الذي حصلت عليه دولهم لأن الدول الاستعمارية اضطرت

---

(1) د. نزار توفيق الحسو، المصدر السابق، ص76.

(2) المصدر نفسه، ص76.

(3) ينظر الفصل الأول.

عن منح الاستقلال لهذه الدول، أن تسليم السلطة إلى نخب اختارتها هي ضماناً لمصالحها لمرحلة ما بعد الاستقلال.

إن هذه الأنظمة تتميز بالفساد وعدم القدرة على اتخاذ الخطوات المهمة والأساسية لإحداث تغييرات جذرية يحتاج إليها المجتمع، وتنشغل في كيفية استمرار السلطة والصراع حولها، الأمر الذي يجعل تغييرها يكون إما بالثورات أو الانقلابات العسكرية كما حصل في العراق 1958م ومصر 1952م وعدد من الدول الأفريقية وأمريكا اللاتينية.

ويمكن أن نميز نوعاً ثالثاً من النخب المسيطرة على السلطة ألا وهي النخب العسكرية، إذ أصبحت الانقلابات العسكرية في العالم الثالث من المعالم البارزة في حياة أكثر دوله. إن الجيش يقوم في فترة الاستقلال بدور أساس في حماية الدولة والحفاظ على وحدتها الوطنية، كما أن قيادات الجيش قد تلجأ لاستلام السلطة بنفسها، الأمر الذي يؤدي إلى أن يتمسك هؤلاء العسكريون بالسلطة ويرفضون تحويلها إلى نظام ديمقراطي مدني تحت مبررات عديدة منها الحاجة لحكومة قوية لحفظ الأمن والنظام وقيادة عملية التنمية وغيرها. ولكن في الواقع هناك عوامل تعمل على تمسك هؤلاء بالسلطة إذ: ((عندما تتمكن فئة مغمورة من الاستيلاء على السلطة وتنتقل بين عشية وضحاها من فئة مغمورة إلى فئة حاكمة تملك السلطة والجاه والنفوذ .. فإنه ليس من المتعذر أن تقدر الشعور الذي يمتلكه هؤلاء العسكريون .. إنه شعور بالظفر والاعتداد بالنفس والتشبث بالسلطة))[1].

إلا أن وجود هذا النوع من النخب العسكرية على قمة السلطة قلما يستمر في هذا الشكل، (أي تكون القيادة بيد نخبة أو مجموعة من العسكريين)، فسرعان ما تؤول السلطة إلى فرد أحد يتمكن من أن

(1) سعيد دحدوح، المصدر السابق، ص61.

يسيطر على باقي أفرادها، وهنا ينتقل الحكم من حكم النخبة إلى حكم الفرد. وهناك أمثلة تاريخية عديدة، ففي مصر قام بالثورة مجموعة من الضباط الأحرار عام 1952م إلا أنه في عام 1954م آلت السلطة إلى جمال عبد الناصر، وفي العراق قاد مجموعة من الضباط الأحرار ثورة 1958م إلا أنه آلت بعد أقل من عام إلى عبد الكريم قاسم. وهذا أيضاً يمكن أن ينطبق على ضياء الحق في الباكستان وفي عدد كبير من الدول الآسيوية والأفريقية.

وهكذا فإن سلطة النخبة العسكرية تنتهي عادة بانقلاب عسكري آخر تقوم به فئة منافسة كما جرى في بوليفيا إحدى دول أمريكا اللاتينية التي شهدت 189 انقلاباً منذ تأسيسها لغاية 1980م.

مما تقدم نجد أن تركيز السلطة لدى النخب السياسية الحاكمة هو حالة مقتصرة على عدد قليل من الدول، لاسيما في الدول التي فيها عوائل مالكة إذ حافظت هذه الدول على سلطة رئيس الدولة ورئيس العائلة مع مجموعة من أقربائه من العائلة نفسها أما النخب الأخرى فإنها سرعان ما تتحول إلى نوع آخر من الأنظمة كالكارزمية أو الديكتاتورية، أو تنحو منحى ديمقراطياً كما حصل في ألمانيا وإيطاليا بعد التخلص من النازية والفاشية.

الفصل الرابع

دور القائد السياسي في الأحداث الإقليمية والدولية

إن قرارات الحرب والسلم واتخاذ المواقف ذات البعد الخارجي إقليمياً ودولياً تمثل قرارات طبعت التاريخ المعاصر بأحداث مهمة كالحرب العالمية الأولى والثانية وحرب فيتنام وكوريا، مروراً بالحروب في أفريقيا وفي أفغانستان والخليج العربي وغيره.

وقد اهتمت الدراسات السياسية والتاريخية بتتبع مصادر هذه القرارات الخطيرة والمؤثرة دولياً وإقليمياً، والأشخاص الذين يقفون وراءها. ومع اختلاف تلك الدراسات حول العناصر الفاعلة في صنع السياسات الخارجية للدول، إذ أعطى بعض الباحثين الأهمية إلى عناصر مادية تتعلق بعناصر القوة العسكرية والاقتصادية، فيما ذهب البعض الآخر إلى البحث في الهياكل الحكومية في صنع القرار الخارجي[1]. إلا أن معظم الدراسات أكدت أن السياسة الخارجية تمثل السلوك الذي تتبعه الدولة عبر صانعي قراراتها لتنفيذ سياسة محددة موجهة إلى الخارج من أجل تحقيق أهداف معينة، فالدولة تنشط وتتحرك عبر أشخاص لهم عقائدهم وطبائعهم التي يتصرفون بموجبها[2].

وعلى الرغم من تقليل بعض الباحثين لأهمية القائد السياسي كونه تحت تأثير مجموعة من العوامل الضاغطة داخلياً وخارجياً، إلا أنه يجب التسليم بأهمية القائد في إدارة وتنفيذ السياسة الخارجية، إذ إنه هو

(1) د. سلوى شعراوي جمعة، المصدر السابق، ص15 .

(2) د. مازن الرمضاني، في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، بغداد، العدد الثاني، 1979م، ص131.

من يصنع القرار، وهو المتحدث باسم الدولة، وهو الذي يستقبل المعلومات ويحللها ويكون التصورات ومن ثم المواقف، لذا فإن حالاته النفسية وإدراكاته العقائدية تكون ذا فاعلية كبيرة في إصدار القرارات الخارجية، لاسيما في الأنظمة التي تعتمد بشكل كبير على شخصية القائد السياسي (الأنظمة الشمولية)، مع أن للبيئة المحيطة بصانع القرار تأثيراً غير مباشر عليه عبر توجيه إدراكه ودوافعه لتبني ردود فعل معينة[1].

ما يتعلق بأثر العوامل الصحية والنفسية على صنع القرار وكذلك العقائد والقيم التي يتبناها القائد السياسي في توجيه السياسة الخارجية للدول، ظهرت مجموعة كبيرة من الدراسات والبحوث توزعت على اختصاصات علم النفس والعلوم السياسية والتاريخ.

وفي هذا الصدد يطرح المفكر (هولستي) آراء عدة تشير إلى أن مجموعة العقائد التي يتبناها القائد تساهم بشكل كبير ومؤثر في قرارات السياسة الخارجية، لاسيما في ظل المواقف الحساسة (كحالة الأزمات) وكذلك في حالة الأنظمة الشمولية[2].

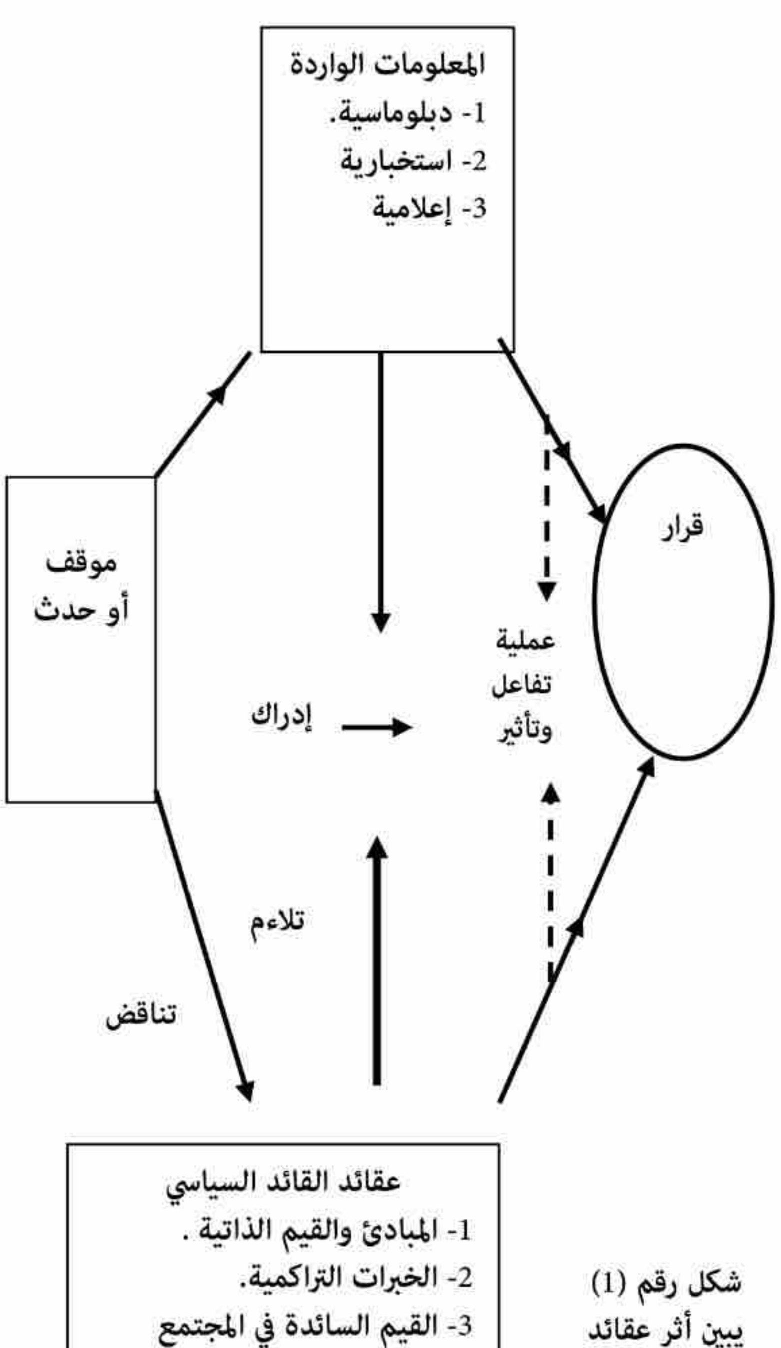
ويذهب الباحثون في مجال علم النفس إلى أن السلوك الإنساني ماهو إلا وليد مجموعة العقائد والقيم التي يتبناها الفرد من خلال تفاعله مع محيطه الذي نشأ فيه منذ الطفولة مروراً بالعائلة والمؤسسات التعليمية[3].

---

(1) د. سعيد بوديه، البيئة النفسية وأثرها في عملية صنع القرار في سياسة الأردن الخارجية، عمان، 1983م، ص41.

(2) عبدالمنعم سعيد، ملف صنع السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 78، 1984م، ص75.

(3) Frank , Joseph , The making of foreign policy, London , 1968, p. 117.



شكل رقم (1)
يبين أثر عقائد
القائد السياسي
وتوافر المعلومات
في اتخاذ القرارات

(والمقصود بالعقائد هي مجموعة الأفكار والقيم والمبادئ وأنماط التفكير التي ترسخت في عقل الفرد وضميره، والمتأتية من تراكم في المواقف والخبرات والقناعات ومن تأثير البيئة المحيطة، والتي أصبحت مقياساً يتخذه الفرد لبناء تصوراته وتصرفاته تجاه المواقف والأحداث. وقد تأتي تلك العقائد نتيجةً لتأثر الفرد (القائد) بمجموعة الدوافع والأحاسيس الذاتية كالإحساس (بالمشاعر الدونية) أو بعقدة النقص التي قد تؤدي إلى تبني القرارات العدوانية في سياسته، وفي هذا الصدد يشير أحد الباحثين إلى أن أوجه الفشل في مرحلة الطفولة المبكرة من شأنها أن تخلق مراهقين يرغبون في الغالب دون وعي منهم بالحرب)[1].

ويمكن إعطاء أمثلة على ذلك، فقد سبق أن حللنا شخصية هتلر العدوانية وحالة الفشل التي عاشها في حياته الأولى، والتي كانت سبباً في تبنيه لأخطر القرارات الداخلية والخارجية وعلى رأسها احتلاله للنمسا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا، ومن ثم فرنسا وروسيا، إذ كانت عقائده المنطلقة من رغبات وإحباطات ذاتية سبباً في تبنيه سياسة الحرب وليس السلم، ومع تغليف سلوكه العدواني بإخلاصه للقومية الألمانية وأحلامه ببناء الإمبراطورية الألمانية وغيرها من المبررات التي نسفتها وفندتها النتائج الكارثية للحرب حتى على الألمان أنفسهم[2].

ونورد هنا مثالاً آخر حول شخصية رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق شامير، إذ يشير أحد الباحثين حول تأثير عقدة النقص التي كان يعاني منها شامير في شكله الذي كان منذ الطفولة يثير الضحك لدى الآخرين، فضلاً عن شعوره بالرفض من قبل المجتمعات الأوروبية التي كانت تَعُدُّ اليهود دخلاء ولصوصاً كما كان ينظر إليهم هتلر والألمان عامة وكذلك الفرنسيون والبريطانيون، إضافة إلى ذلك فإن هذه

---

(1) أوتوكلبنزغ، البعد الإنساني للعلاقات الدولية، بيروت، 1946م، ص27.

(2) انظر الفصل الأول من الكتاب.

المشاعر قد ترافقت مع وجوده منذ بداية مراهقته ضمن منظمة إرهابية في بولندا، وانتقل بعد ذلك إلى منظمة إرهابية أخرى في فلسطين (منظمة لبهي) ولم يتجاوز عمره (20) سنة[1].

إن القائد السياسي لكي يعالج الكم الهائل من المواقف والمعلومات فإنه يعمل على تحديد خط منهجي أو نسق فكري يتبناه ويقيس من خلاله هذه المعلومات والمواقف تبعاً لبعدها أو قربها من منهجه هذا، وعلى هذا الأساس يكون رد الفعل ناتجاً عن تناقض أو تلائم المواقف مع عقائد القائد السياسي، وبموجب ذلك يكون القرار السياسي. وفي هذا الصدد يشير (ستانلي هوفمان) إلى أن القائد السياسي يستخدم (تلّسكوب) أو منظاراً عقلياً يراقب من خلاله المسرح الدولي، وهذا المنظار يتأثر بتركيبة القائد السياسي النفسية والعقلية والعقائدية[2].

إن العلاقة الواسعة بين نظام العقائد الخاصة بالقائد السياسي وبين عملية صنع القرار الخارجي تجعل ذلك القائد ينظر إلى المواقف طبقاً لعقائده وقناعته هو وليس تبعاً لما هو قائم ما قد يؤدي أحياناً إلى نتائج سلبية على صعيد السياسة الخارجية[3].

وتكون هذه العملية أكثر فاعلية في حالات معينة كالسيطرة الكاملة للقائد السياسي على مصادر اتخاذ وتنفيذ القرار وذلك في الأنظمة الشمولية، أو في وجود مواقف تمثل أزمة دولية تتطلب سرعة في اتخاذ القرارات، إذ يكون صانع القرار تحت ضغط عاملي الزمن والدقة، الأمر الذي يلجأ فيه القائد السياسي إلى خبراته وعقائده وانطباعاته من أجل تحقيق أهدافه وبأقل خسائر ممكنة.

---

(1) مجلة كل العرب، لندن، العدد 325 في 1988/11/14م.

(2)Duchacek , 10v. D., op. cit, p. 184. : نقلاً عن

(3)Rosenau, James , International politics and foreign policy, New York, 1969, p. 48.

هنا يمكن أن نضع مثالاً لتوضيح هذا الجانب، وسنختار في هذا المثال شخصية معاصرة مهمة وهي الرئيس المصري جمال عبدالناصر والذي اتخذ مجموعة من القرارات المهمة على الصعيد الخارجي منطلقاً من مجموعة من العقائد التي يؤمن بها، وتأتي أهمية هذا المثال من الدور المهم والأساس للرئيس عبد الناصر في إدارة السياسة الخارجية والداخلية في مصر، وهو يحسب على الأنظمة الشمولية ذات البعد الكارزمي.

جمال عبد الناصر هو الحاكم الأول في مصر من أصل مصري منذ انتهاء الأسرة الفرعونية السادسة والعشرين عام 525 ق.م على يد الغزاة الفرس، إذ تناوب على حكم مصر يونانيون ورومان وأتراك وفرنسيون وإنكليز.

وهو من مواليد الإسكندرية في 15 كانون الثاني عام 1918م ومن جذور ريفية، تأثرت شخصية عبد الناصر منذ الطفولة بحالة عدم الاستقرار الذي طبع حياته وحياة عائلته بعدم الاستقرار، إذ نزح من مدينة إلى أخرى تبعاً لتنقلات والده الموظف في مصلحة البريد، وبعد زواج والده نزح إلى القاهرة ليعيش مع عمه.

ومن الناحية الاجتماعية والسياسية فقد نشأ عبد الناصر في ظل ظروف معقدة عاشتها مصر نتيجة للاحتلال البريطاني ومقاومة المصريين له، وكان لهذا الأمر أهمية كبيرة في تكوين شخصية عبد الناصر المناوئة للغرب والراغبة بامتلاك القوة والقدرة اللازمة للتخلص من الاحتلال وأساليبه المذلة والمهينة للشعب العربي ورموزه، فكان قراره بالاستفادة من الفرصة المتاحة عام 1938م للالتحاق بالكلية الحربية. لقد كون عبد الناصر عقيدته القومية من إحساسه بالإهانة من قبل المحتلين ليس فقط خلال فترة نشأته وإنما خلال مراحل التاريخ كلها.

وقد كان لحادثة عام 1942م عندما حوصر مقر الملك وأُجبر على إقالة الوزارة الأثر الكبير في تعزيز عقيدته القومية والرغبة الجامحة في

العمل لتحرير مصر ونقل السلطة إلى المصريين والذي تحقق في ثورة عام 1952م.

سنعالج في مثالنا هنا ثلاثة قرارات لعبد الناصر نوضح فيها مدى تأثر تلك القرارات بسلطته الشمولية أولاً، وتأثرها بعقائده التي كونها عبر حياته العائلية أو العملية.

وهذه القرارات هي تأميم قناة السويس عام 1956م، وقرار عدم الرد العسكري على حادثة انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة عام 1961م، وقرار المواجهة مع إسرائيل عام 1967م.

في ما يتعلق بالقرار الأول والذي جاء بعد قرار الولايات المتحدة الأمريكية سحب تمويلها لبناء السد العالي، وهو المشروع الإستراتيجي الذي كان عبد الناصر ينتظره لتحقيق قفزات مهمة في الواقع المصري، فقد رأى عبد الناصر في القرار الأمريكي إهانة كبيرة لمصر وله شخصياً، الأمر الذي تطلب رداً مباشراً وكبيراً بمستوى تلك الإهانة فكان قرار تأميم قناة السويس عام 1956م.

لقد جاء قرار التأميم انطلاقاً من اعتبارات عدة:

الاعتبار الأول: هو إحساس عبد الناصر بقدرته الكاملة في اتخاذ القرار كونه الشخص الوحيد الذي يوجه ويخطط السياسة الخارجية لمصر طبقاً لرؤيته وانطباعته ومعتقداته. لذا فقد أكدت جميع المصادر على أن عبد الناصر قد اتخذ قرار التأميم بمفرده وبسرية تامة، ومع أنه استشار عدداً من المختصين ومن أبرزهم الدكتور مصطفى الحفناوي المختص بشؤون القناة، أما باقي المسؤولين فإنهم سمعوا بقرار التأميم كما أكد ذلك عبد الحكيم عامر وعبد اللطيف البغدادي وأنور السادات وغيرهم ولم يبلغوا به قبل اتخاذه أو قبل إعلانه على الأقل.

الاعتبار الثاني: طموحاته الشخصية التي تتوافق مع معتقداته القومية القائمة على الرغبة بتعزيز استقلال مصر وتقدمها والعمل على

التخلص من النفوذ الأجنبي في مصر كخطوة أولى لتحرير باقي الأراضي العربية التي كان يرى مصر جزءاً حيوياً منها.

في 25 تموز عام 1956م قرر عبد الناصر تأميم قناة السويس تحت مبررات عديدة أهمها تمويل بناء السد العالي. لقد كان قرار عبد الناصر مخاطرة كبيرة لم يستطع حسابها بشكل دقيق انطلاقاً من الاعتبارات التي ذكرناها سابقاً، فكانت، طبقاً لذلك رؤيته وتقديراته هي السائدة عند اتخاذ القرار، فلم يكن يحسب المخاطرة في هذا القرار إلا وفق المعلومات المتوفرة لديه وهي استبعاد لجوء بريطانيا لعمل عسكري ضد مصر.

لذا فقد عد قرار التأميم مخاطرة محسوبة العواقب ولن تتعدى مخاطرها تجميد أرصدة مصر في البنوك الأوروبية، وقد استعد لهذا التوقع بتحويل أرصدته إلى بنوك أخرى.

أما العدوان العسكري فقد استبعده تماماً من حساباته، وهو الأمر الذي أثبتت الوقائع خطأه لأن عبد الناصر لم يتمكن من استقراء السياسة البريطانية القائمة ليس على رد الفعل المباشر، وإنما القائمة على الرد المخطط له والمحسوب بدقة، وإن تأخر هذا الرد لفترة من الوقت. وهذا ما أثبتته التجارب السابقة في تعامل بريطانيا في الحربين العالميتين الأولى والثانية. وقد جاء خطأ حسابات عبد الناصر لاعتماده الشديد على إدراكاته الشخصية وقناعاته ومعتقداته دون الرجوع والاستشارة الصحيحة للمساعدين والمستشارين، فكان قراراً منفرداً. حتى عندما أوصلت إليه أجهزته الاستخبارية معلومات حول احتمال قيام فرنسا وبريطانيا بهجوم مشترك على مصر فإنه ظنَّ ذلك مجرد تسريبات من العدو لإحباط قراره وردعه عن اتخاذه. لذا عندما حصل العدوان الثلاثي على مصر كان بمثابة الصدمة لعبد الناصر، فقد أثبتت تلك الحرب أن حساباته وتوقعاته لم تكن دقيقة لاسيما في الأسلوب الذي اتبعه المهاجمون بإشراك إسرائيل كرأس حربة في العدوان.

إن الظـروف الدوليـة السـائدة في تلـك المرحلـة والمواقـف الأمريكيـة والسوفييتية المحسوبة في غير صالح بريطانيا وفرنسا ساعدت مصر وعبد النـاصر من الخروج من المأزق وأنقذتـه مـن كارثـة حقيقيـة، عـلى الـرغم مـن أن هـذه الظروف الدولية لم يدخلها عبـد النـاصر في حسـاباته، وإنمـا جـاءت وفقـاً لرؤيـة ومصالح اللاعبين الفاعلين في العلاقات الدولية وهما الولايـات المتحـدة والاتحـاد السوفييتي.

إذاً كـان قـرار التـأميم مـع شـجاعته وأهميتـه لم ينطلـق مـن حسـابات معلوماتية دقيقة صادرة من خبراء أو مؤسسـات، وإنمـا كـان تعبـيراً عـن عقائـد وقيم وأفكار وانفعالات صانع القرار نفسه وهو جمال عبد الناصر.

القرار الثاني هو مـا يتعلـق بانفصـال سـوريا عـن دولـة الوحـدة مـع مصر (الجمهورية العربية المتحدة) عام 1961م.

في 22 شباط من عام 1958م وقعـت وثيقـة الوحـدة بـين مصر وسـوريا في القاهرة وانتخب عبد الناصر رئيساً لدولة الوحدة (الجمهورية العربية المتحـدة)، إلا أن سياسات عبد الناصر ومساعديه إضافة إلى دور القـوى الخارجيـة المناوئـة للوحدة من الأقطار العربية أو الأطراف الدولية كل هذه العوامل وغيرها أفضت إلى وقـوع انقـلاب عسـكري في سـوريا في 28 أيلـول عـام 1961م وأعلـن هـذا الانقلاب انفصال سوريا عن دولة الوحدة.

المهم هنا هو كيف تصرف عبد الناصر إزاء هذا الانقلاب ؟

بالأسلوب الذي اتخذ فيه القرار السابق، وبكيفية حساباته نفسها فـإن عبـد النـاصر اعتمـد عـلى نفسـه فقـط (عقائـده، توقعاتـه، انفعالاتـه) في التعامـل مـع هـذا الانقـلاب. في البـدء لم يسـتمع عبـد النـاصر إلى كـل المعلومات الواردة إليه حول توقع حصول انقـلاب في سـوريا ضـده، إذ كـان

متأكداً من تأييد الشعب والجيش السوري له (وهي مشاعر بنيت على أسس غير علمية)

ونتيجة لهذه التصورات والمشاعر فقد مثل وصول خبر حصول الانقلاب لعبد الناصر صدمة كبيرة جداً له ويشير مصور عبد الناصر الخاص إلى أنه شاهد الدموع في عيني عبد الناصر وأكد سكرتيره الشخصي أنه شاهد علامات القلق النفسي الشديدة التي سيطرت على عبد الناصر، وتشير التقارير إلى أن خبر الانقلاب أدى إلى إصابة عبد الناصر بمرض السكري[1].

ويشير عبد اللطيف البغدادي في مذكراته (جلس عبد الناصر لعدة دقائق كرجل أصابته صدمة، مسحوق بالضربة المفاجئة إلى حد عدم القدرة على الرد أو الإحساس بالإهانة والغضب ...) [2].

إن صانع القرار الذي يمر بانفعالات الأزمة وآثارها سيعتمد بشكل كبير على عقائده وادراكاته وأهدافه. وهذا الأمر ستعزز في حالة مثل سلطة عبد الناصر المطلقة في اتخاذ القرار. إذ إنه مع دعوة كل مستشاريه ومساعديه له باستخدام القوة العسكرية لإجهاض الانقلاب إلا أنه قرر تحت اعتبارات عدة منها خشية التدخل الأجنبي، إضافة إلى إحساسه بأن المشكلة هي عربية خالصة ويجب ألا تقع بين الأشقاء حرب ودماء، وهذا نابع من عقيدته القومية، قرر في 1961/9/29م إلغاء عملية عسكرية كانت القيادات العسكرية قد استعدت لها لإجهاض الانقلاب العسكري، وانطلق في قراره لأنه (أيقن أن الدم العربي سيراق إذا استمرت العملية العسكرية) [3]. وأعلن رسمياً ترك سوريا تختار الطريق الذي تسلكه.

---

(1) أحمد حمروش، قصة ثورة 23 يوليو، ج3، بيروت، 1976م، ص80؛ فؤاد مطر، بصراحة عن عبد الناصر، بيروت، 1975م، ص201

(2) البغدادي، المصدر السابق، ص116 .

(3) المصدر نفسه.

وهذا القرار ينطلق من الاعتبارات نفسها لقرار 1956م وهي شمولية سلطة عبد الناصر واعتماده على حساباته وقناعاته المنطلقة من العقائد والموروث الفكري الذي يتبناه.

القرار الثالث يتعلق بتصعيد المواجهة مع إسرائيل في حزيران عام 1967م. فمنذ نيسان من العام نفسه دارت معارك جوية بين سوريا وإسرائيل وأثناء ذلك وردت معلومات عن حشود إسرائيلية على الحدود السورية مع (فلسطين المحتلة) ما عُدَّ مقدمة لاجتياح الأراضي السورية. إلا أن الغريب في الأمر أن السوفييت قد أيدوا وجود هذه الحشود على الرغم من التقارير التي وردت من المخابرات المصرية ومن لجنة تقصي الحقائق التي أرسلها عبد الناصر إلى المنطقة بعدم وجود مثل هذه الحشود وإنما هي مجرد تمويهات من العدو لغايات غير معروفة حينها[1].



الزعيم المصري جمال عبد الناصر

إلا أن عبد الناصر ومع تلك التأكيدات اتخذ قراراً بتصعيد الموقف مع إسرائيل، وكان ذلك منطلقاً ليس من الإحساس بالقدرة العسكرية، إذ إن القدرات الإسرائيلية المدعومة أمريكياً وأوربياً هي أكبر في حجمها ونوعها، كما أنه ليس منطلقاً من حسابات وتخطيط دقيق لمخاطر هذا التصعيد، وإنما كان منطلقاً فقط من إحساسه الخاص بأن عليه أن يفعل شيئاً في مواجهة إسرائيل الذي يعدها المصريون العرب

(1) د.موسى محمد آل طويرش، تاريخ العلاقات الدولية، المصدر السابق، ص67.

مغتصبة للأرض الفلسطينية، وبما أنه كان يشعر بثقة الجماهير به وبكونه القائد العربي الثائر الكبير وغيرها من الأحاسيس والمشاعر الجماهيرية الضاغطة فكان عليه أن يبدوا كما كان العرب يتصورونه أو ينظرون إليه أو يتوقعون منه، لاسيما بعد التهديدات والتصريحات الإسرائيلية التي مثلت تحدياً كبيراً لسلطة عبد الناصر وصورته القيادية في مصر والوطن العربي.

بدأ التصعيد المصري إعلامياً في بادئ الأمر دون أن يكون الهدف هو الوصول إلى مرحلة الحرب الشاملة، إلا أن هذا التصعيد الإعلامي ما لبث أن تحول إلى ضاغط كبير على عبد الناصر باتجاه اتخاذ قرارات خطيرة. ونتيجة للاعتبارات التي ذكرناها في القرارات السابقة لاسيما سلطته المطلقة وتأثره بعقائده الخاصة فقد انجرّ عبد الناصر لاتخاذ قرارات يمكن وصفها بأنها ارتجالية أكثر منها قرارات محسوبة، بدأت بالطلب من الأمم المتحدة سحب قواتها من خطوط المواجهة، الأمر الذي كان تنفيذه يعني انكشاف الجبهة المصرية بالكامل أمام الآلة العسكرية الإسرائيلية الهائلة. ويظهر أن إسرائيل كانت تخطط بدقة وهدوء لإيصال الأمور إلى هذه النقطة لأنها كانت قد استعدت للحرب مبكراً وهيأت المعدات العسكرية اللازمة والتي تفوق المعدات المصرية والسورية، فما كان من عبد الناصر إلا أن يقع في الفخ نتيجة لاعتماده على ذاته وعلى أهدافه وطموحاته وعقائده التي كانت تحفزها العواطف والمشاعر أكثر ما تمليها الخطط والبرامج وظروف المعركة.

لقد كان التخطيط الإسرائيلي الأمريكي محسوباً بدقة متناهية لشن الحرب حتى أن الولايات المتحدة طلبت من الاتحاد السوفييتي التدخل لدى عبد الناصر والطلب منه عدم البدء بالحرب وقد كان ذلك القرار الذي اتخذه عبدالناصر مقدمة الكارثة التي حلت بمصر والدول العربية في هزيمة لاتزال آثارها قائمة إلى وقتنا هذا، إذ احتلت القوات

الإسرائيلية الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وسيناء وغزة والجولان. فيما سمي ذلك بنكسة حزيران عام 1967م.

إن المثال الذي أوردناه عن قرارات عبد الناصر[1] يشير إلى تطبيق عملي لما ذهب إليه عدد كبير من الباحثين حول ركون القائد السياسي (لاسيما في الأنظمة الشمولية) خلال المواقف المفاجئة وغير المتوقعة أو المواقف الغامضة وغير المعروفة نياتها إلى قناعاته وتصوراته واندفاعاته الشخصية، ويقوم من خلالها بإصدار المعالجات التي يراها هو مناسبة للمواقف والأحداث، ومن خلال ذلك فإنه يكون (من المستحيل تفسير قرارات السياسة الخارجية دون الرجوع إلى عقائد صانع القرار[2]).

الأمر الآخر المؤثر على دور القائد السياسي في صنع السياسة الخارجية هو ضعف المؤسسات والهياكل التنظيمية العاملة في مجال تحديد وصنع السياسة الخارجية، لأن إدراك الموقف أو الحدث وتحليله ووضع البدائل الملائمة لمعالجته تكون بالتأكيد من مهمات عدد من الهياكل التنظيمية المتخصصة والتي تمثل الخبرة الكافية، والتي يستطيع القائد السياسي من خلالها اتخاذ القرار الذي هو من أهم مسؤولياته في كل الأنظمة في العالم.

ويمكن أن يتحدد دور (ماكنة صنع السياسة الخارجية) ضمن ثلاثة أدوار مختلفة:

- فهي إما أن يكون دورها أساساً في استلام وتبويب وتحليل المعلومات وطرح البدائل أمام صانع القرار، وهذا ما نراه في كل من الأنظمة الديمقراطية والأنظمة غير الشمولية على حد سواء.

---

(1) كان عبدالناصر يستثني موضوع السياسة الخارجية من أعمال مجلس الوزراء، وكان فقط يعلم المجلس بقراراته بعد اتخاذها. ينظر إبراهيم سعد الدين، المصدر السابق، ص150.

(2) قارن مع محمد السيد سليم، المصدر السابق، ص29.

- وأما أن يكون دورها ثانوياً فهي لا تزيد على أن تكون قناة لإيصال المعلومات إلى صانع القرار وتنفيذ أوامره وهذا نراه في الأنظمة الشمولية.

- وقد يكون لها دورٌ معرقلٌ لصانع القرار وذلك نجده في الهياكل البيروقراطية التي تكون في الدول المتحررة تواً من الاستعمار الأجنبي إذ تستغل هذه الهياكل خبرتها في الضغط على صانع القرار (القائد السياسي) لتنفذ أهدافها.

ومن المهم في تناول موضوع دور هيئات القرار السياسي الخارجي التأكيد على أن هذه الهياكل لا تتحمل المسوؤلية المباشرة عن اتخاذ القرار، لذا فهي تستلم وتحلل كل المعلومات الواردة صغيرها وكبيرها، وتخضع كل التحليلات إلى عدد كبير من الموظفين والمديرين الذين قد تتوافق أو تتقاطع آراؤهم، إضافة إلى ذلك كله يجب معرفة مدى الكفاءة التي يعمل بها هؤلاء العاملون حتى يتم الركون إلى تقييماتهم وتحليلاتهم، كل هذه الأمور تساعد بل تحتم أن يصبح القائد السياسي هو العنصر المهم في عملية صنع السياسة الخارجية، لاسيما في المواقف الحساسة والتي تتطلب أحياناً تجاوز حتى آراء الخبراء وأجهزته السياسية الخارجية لأنها تحتاج موقفاً جريئاً وسريعاً يحمل في طياته جانباً من المخاطرة التي لا يتخذها عادة إلا القائد السياسي.

إن اتخاذ القرار في عدد كبير من دول العالم الثالث هو جزء من قرارات القائد المسيطر، إذ على الرغم من وجود مجموعة من المسؤولين والخبراء والمستشارين فإن القائد أو الحاكم هو صاحب السلطة في إصدار القرار ويتصرف إزاء المواقف الخارجية بما يراه، وأن دور هؤلاء الخبراء وغيرهم هو لتنفيذ قرارات الرئيس ليس إلا، حتى أن هؤلاء المحيطين بالقائد السياسي يعرفون أصلاً عقائده ومواقفه وتطلعاته، لذا فهم يعملون (حفاظاً على مناصبهم وامتيازاتهم) على إعطاء التحليلات والاستشارات المتوافقة مع تلك العقائد ولايخرجون عنها.

ولنورد أمثلة على ذلك:

يشير الرئيس المصري حسني مبارك إلى اعتماده على نفسه في اتخاذ القرارات السياسية إذ يقول: (أحرص على الاتصال المباشر بكل فئات المواطنين في شتى أرجاء مصر ثم إنني أدرس كل فكرة تطرح علي.,, بعد ذلك أزن الأمور بموضوعية تامة وبضمير وطني خالص!!)[1].

ويؤكد الرئيس الأمريكي جيمي كارتر عن علاقة الرئيس المصري السابق أنور السادات مع مستشاريه ((إن الرئيس المصري كان يتخذ قراراته بنفسه ولم يحب وجود أحد مستشاريه معنا، وقد كان يقضي وقتاً قصيراً مع مساعديه ... كنا نعدُ له صيغة نراها معقولة ثم نأخذها إليه... كان يلقي عليها نظرة سريعة ويوافق عليها بسرعة وأحياناً يدخل عليها تعديلات طفيفة)) [2].

أما رئيس وزراء العراق السابق (عبد الكريم قاسم) فكانت كثير من قراراته ارتجالياً إذ تشير إحدى الدراسات إلى أنه عندما كان في طريقه إلى مؤتمر المحامين العرب في بغداد سمع من مذياع السيارة أن انقلاباً حدث في تركيا، وعند وصوله قاعة المؤتمر أعلن تأييده للانقلاب دون سابق علم بخلفية الانقلاب وتوجهاته، وهذا ما فعله أيضاً عند استنكاره للانقلاب في أثيوبيا بعد دقائق قليلة من سماعه النبأ، الأمر الذي فسره هو بأنه (يملك حاسة سادسة تستطيع التنبؤ بالغيب) [3].

أما الإمام يحيى، إمام اليمن السابق، فقد أعلن قراره بالانضمام إلى الجمهورية العربية استناداً ليس على تفهمه للموقف ولا إلى آراء الفنيين والخبراء، ولكن استناداً إلى استشارة المنجمين الذين تنبؤوا له بصعود نجم الرئيس عبد الناصر في المرحلة المقبلة[4].

---

(1) سلوى شعراوي جمعة، مصدر سابق، ص104 .
(2) محمد حسنين هيكل، مصدر سابق، ص74.
(3) ليث الزبيدي، المصدر السابق، ص331.
(4) د. إبراهيم سعد الدين، المصدر السابق، ص21.

الملك حسين بن طلال الملك الأردني يؤكد بنفسه أنه يتولى شخصياً إدارة السياسة الخارجية (إنني مازلت أتولى شخصياً تخطيط سياسة الأردن وتنفيذها)[1].

إن الاطمئنان الكبير الذي يشعر به القائد السياسي في الأنظمة الشمولية بأنه لن يتضرر من فشل سياسته الخارجية وفي الوقت ذاته يحتفظ لنفسه بفضل نجاحها ،تعطيه حرية أكبر في استخدام صلاحياته إلى أبعد الحدود، لأن القائد السياسي في الدول الديمقراطية يتحمل نتيجة قراراته فإذا ما فشل فإنه سوف يخسر منصبه بل ومستقبله السياسي كما هو الحال مع أنتوني إيدن في بريطانيا عند فشله في عدوان 1956م حيث أدى ذلك إلى انهياره السياسي في الوقت الذي بقي عبد الناصر في منصبه مع خسائر عام 1956م وهزيمة 1967م. لأن القادة السياسيين في الأنظمة الشمولية يستمرون في السلطة حتى موتهم أو اغتيالهم أو حصول انقلاب أو ثورة ضدهم.

الأمر الآخر الذي يؤثر على قرارات القائد السياسي هي البيئة الخارجية إذ إن دول العالم ليست متساوية في قدراتها وإمكانياتها وحجمها. فعند دراستنا للنظام السياسي الدولي في النصف الثاني من القرن العشرين نرى وجود دول مختلفة في إمكانياتها ومن ثم في فاعليتها، فمع وجود تقسيمات عدة لهذه الدول إلا أننا نميل إلى تقسيمها إلى عظمى وكبرى ومتوسطة وصغرى[2].

إن هذا التقسيم يفرض على القائد السياسي اتباع سياسة خارجية متوافقة مع قابلياته وقدراته ومع مصالح دولته وأهدافها.

(1) فؤاد فائق سعيد، سياسة الأردن الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد، 1988م، ص155.

(2) قارن مع مازن الرمضاني، مصدر سابق، ص133.

فالدول العظمى ونقصد هنا الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي التي عملت على تثبيت مصالحها في بقاع عديدة من العالم، تكون قرارات القائد السياسي فيها أبعد من محيطه الإقليمي لتتعدى إلى مناطق أخرى من العالم، وتشير الدراسات التاريخية إلى التدخلات الواسعة لكلتا الدولتين في كل مناطق العالم لاسيما آسيا وأفريقيا.

أما الدول الكبرى فإن صانع القرار فيها يدرك حجم قدراته وقابلياته الكبيرة، إلا أنه في الوقت نفسه يدرك أيضاً عدم استطاعته منافسة الدول العظمى، لذا فهو يتبع سياسة خارجية ذات طابع غير تنافسي مع تلك الدول، بل قد تكون امتداداً لسياساتها كما هو الحال مع بريطانيا في سياستها المتوافقة مع الولايات المتحدة.

أما الدول المتوسطة، الصغرى فإن هدف صاحب القرار فيها هو المحافظة على استقلال دولته وسط الأجواء الدولية المعقدة مع العمل على محاولة تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستفادة.

إن دور القائد السياسي في صنع السياسة الخارجية يبرز بشكل كبير أثناء وجود المواقف الحرجة أو ما يُسمَّى (بالأزمة)، وتعرف الأزمة على أنها ((موقف مفاجئ يشكل تهديداً أساسياً لقيم صانع القرار ويتطلب اتخاذ قرار في فترة وجيزة))[1].

إن موقف الأزمة هذا يمثل موقفاً خارجياً خطيراً كالتهديد العسكري المباشر أو التلويح بالقوة أو نشوب حرب بين دولتين فيها تهديد لقيم وأهداف ومصالح القائد السياسي ودولته، الأمر الذي يتطلب اتخاذ القرار السريع والحاسم والدقيق في آن واحد، والدقة هنا تعني اتخاذ الموقف الصحيح الذي فيه احتواء الموقف بأقل الخسائر الممكنة.

يتميز موقف الأزمة بندرة المعلومات ثم بالشك في مصادرها وكذلك بمصداقيتها، (كأن تكون مسيرة من قبل الخصوم لإغراء صانع

---

(1) د. محمد السيد سليم، المصدر السابق، ص36.

القرار بتبني موقف معين، لذا تبرز أهمية القائد السياسي هنا من خلال الاعتماد على قوة الحدس لديه إضافة إلى قدراته النفسية، (عدم القلق، وعدم الخوف، وعدم التردد).

وكلما اشتد التوتر بسبب الأزمة كلما اتجه تفكير صانع القرار (القائد) إلى أن يكون أكثر تصلباً وأقل قدرة على التنبؤ أو التوقع، إذ إن ((القلق يشكل أحد الإغراءات الخطيرة للحرب الوقائية، إذ تنمي تلك الحالة التي قد لا يتحملها صانع القرار، اتخاذ قرار الحرب أو العدوان))[1].

وهنا تظهر قابليات القائد السياسي في كيفية إدارة الأزمة ومحاولة الخروج منها دون تصعيدها إلى مرحلة الحرب، مع المحافظة على المصالح الحيوية لدولته وكذلك المحافظة على قيمه ومبادئه، وتبرز حكمة القائد السياسي في استخدام أسلوب التصلب والمرونة من أجل إعطاء فرصة للطرف الآخر للتراجع دون المساس بكرامته أو سمعته الدولية، بعبارة أخرى، إنه يستعمل التهديد دون أن يكون نهائيا وذلك من خلال إعطاء إشارات معينة أو عن طريق وسائل اتصال سرية تعمل على تقارب وجهات النظر.

إن أهمية القائد السياسي تظهر أيضاً في اهتمامه بجمع المعلومات والإشارات التي ترد من الطرف الآخر. وتحليلها بشكل عقلاني وواقعي تبتعد عن التفسيرات المشوهة والتي قد تؤدي إلى فهم خاطئ لهذه الإشارات وبالتالي تصعيد الموقف. وهنا تبرز أمامنا المصلحة الوطنية أو القومية التي تدخل ضمن مفهوم القائد السياسي، (فهناك مصالح يدافع عنها بأي ثمن، ومصالح يحافظ عليها في ظروف معينة ومصالح لايمكن الدفاع عنها، أو المحافظة عليها)[2]، إذ إن على القائد السياسي هنا

(1) عبد اللطيف المباح، المصدر السابق، ص170.
(2) روي مكردس، المصدر السابق، ص462.

الموازنة بين مصالح دولته والفائدة المتوخاة من هذه المصالح ومقارنتها مع مقدار الخسارة التي يمكن أن يضحي بها من أجل تحقيق هدف معين أو مصلحة.

الفائدة المتوخاة = (احتمالات النجاح + قيمته) - (احتمالات الفشل + كلفته)[1].

ولتوضيح هذه الأفكار يمكن أن نورد مثالاً من التاريخ المعاصر والذي يتميز بكثرة الأزمات الدولية والإقليمية، إن هناك أزمات تكاد أن تؤدي إلى كارثة بشرية كبرى، كما حصل في أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962م والتي أدارها جون كندي الرئيس الأمريكي بنجاح.

باختصار شديد، إن تلك الأزمة حدثت عندما اكتشفت الولايات المتحدة أن الاتحاد السوفييتي سعى لنصب صواريخ إستراتيجية على الأراضي الكوبية قريباً من الحدود الأمريكية، ما مثل تهديداً قريباً ومباشراً وخطيراً على الدولة الأمريكية.

لابد أولاً من الإشارة إلى أن كندي هو الرئيس الأمريكي الخامس والثلاثين وهو أصغر الرؤساء الأمريكيين على الإطلاق (ولد عام 1917م)، ويتميز عنهم بأنه الكاثوليكي الوحيد. لذا فقد كان يواجه موقفاً صعباً كونه قليل التجربة في السياسة الخارجية، وإن الدائرة المحيطة به من أعوانه إما من الجيل الجديد على الإدارة والأزمات وإما من الجيل القديم الذي ينظر باستخفاف إلى الرئيس وقدراته، لذا فكان عليه أن يواجه الموقف وحده.

يشير روبرت كندي (شقيق الرئيس جون كندي)[2] إلى أنه وجد شقيقه في التاسعة صباحاً من يوم 16 ت1، 1962م في حالة من القلق وأخبره أن الطائرات الأمريكية قد تمكنت من التقاط صور جوية تؤكد

---

(1) نقلاً عن سعد العبيدي، المصدر السابق، ص33.

(2) روبرت كندي، مذكرات روبرت كندي عن كوبا، ترجمة سمير عطا الله، جريدة النهار (ملف) بيروت، العدد 24في 1969/2/15م.

وجود قواعد صاروخية سوفييتية في كوبا، وكانت تلك بداية الأزمة التي استمرت حتى 28 ت1.

لقد وردت معلومات عدة من قبل وكالة الاستخبارات الأمريكية إلى الرئيس عن التجنيد العسكري السوفييتي في كوبا، إلا أن الأمر لم يكن يأخذ هذا الجانب الخطير المتمثل ببناء قواعد للصواريخ الإستراتيجة، وأن السوفييت كانوا دائما يعلنون عدم نيتهم إيجاد مثل هذه القواعد في كوبا، لذا فإن كندي شعر بالصدمة عندما جاءت التحليلات عن تلك القواعد وهي مخالفة تلك التحليلات والإشارات السابقة.

كان التوجيه الأول لدى كندي هو الإعداد لهجوم جوي على تلك القواعد وتدميرها، إلا أن هذا القرار أعاد إلى أذهان كندي قرار اليابان عام 1942م بالهجوم على ميناء بيرل هاربر الأمريكي والنتائج التي ترتبت عليه، يقول روبرت كندي: (بعد انتهاء اجتماع لجنة الخبراء توجهت مع الرئيس إلى منزله مشياً على الأقدام ... كان الأمر صعباً بصورة استثنائية لكن الرئيس كان يؤمن بأن عليه أن يفعل شيئاً، أن يقوم بعمل ما).

الأمر الأول الذي قرره كندي هو السماح للجنة التي شكلها من عدد من مستشاريه أن تعقد اجتماعاتها بحرية دون حضوره، وهذه خطوة ذكية لأن حضور الرئيس سوف يضغط على المستشارين لإبداء آراء تتوافق مع رأي الرئيس حتى وإن كانت غير واقعية.

كانت خيارات الرد هي الهجوم العسكري إلا أن نتائجه قد تكون كارثية إذا ما قام السوفييت بالرد على الهجوم وما يعنيه ذلك من احتمالات اشتعال حرب نووية تحرق العالم بأسره. إلا أن الحصار البحري يمثل الخيار الأكثر تناسباً.

بعد عدة أيام تصاعدت الأزمة بشكل خطير عندما تم اكتشاف مواقع جديدة للصواريخ السوفييتية في كوبا تحتوى ما بين 16-32 صاروخاً يحمل رؤوساً نووية، أي أن قرار الهجوم العسكري هنا سيكون

صعباً وخطيراً كونه سيؤدي إلى انفجارات نووية في المنطقة القريبة على الولايات المتحدة، والأخطر من ذلك هو أن الصور التي التقطت لهذه الصواريخ، دلّت أنها موجهة نحو مدن أمريكية وهذا يعني أن المدن الأمريكية وسكانها الذين يعدون بالملايين سيكونون عرضة لهجوم نووي في أي لحظة.

كل هذه المعلومات والتقارير عقدّت الموقف أمام الرئيس كندي الذي يمتلك هو وحده القرار في معالجة هذا الأمر الخطير. لذا فقد أبقي الأمر سراً بعيداً في الصحافة والحكومة والبرلمان في بادئ الأمر حتى يتمكن من اتخاذ القرار المناسب، وفي هذا الصدد أشار قائد المارينز إلى الرئيس قائلاً: ((إنك في مأزق سيء سيدي الرئيس .. أجابه الرئيس: إنك معي فيه..))

إن صعوبة القرار كما يشير روبرت كندي في مذكراته تأتي من أنه سيؤثر على مصير الإنسانية، إذ قد يعني (إفناء الجنس البشري) إذا لم يتخذ القرار الصحيح.

لقد أصدر كندي في 20 ت1 أوامره إلى جميع القوات الأمريكية في العالم بأن تكون في حالة الاستعداد التام، وأصدرت الأوامر إلى عدد من أسراب الطائرات لتكون على أهبة الاستعداد لتنفيذ مهمة عسكرية إذا قرر الرئيس ذلك.

وخلال إلقاء الرئيس كندي لكلمته التي صارح الشعب الأمريكي فيه والعالم بالأزمة الخطيرة، كانت القوات الأمريكية قد تحركت إلى فلوريدا قبالة الساحل الكوبي ووضعت الصواريخ الإستراتيجية في حالة التأهب القصوى. ثم أمر الرئيس بتحريك 180 سفينة حربية إلى البحر الكاريبي قرب السواحل الكوبية، وأمرت القاذفات الجوية العملاقة (ب52) بالتزود بالأسلحة الذرية والتحليق فوق الأجواء الكوبية، كان الأمر يبدو وكأن الحرب قائمة لا محالة.

أشار كندي في خطابه إلى تفاصيل الأزمة والى أنه قرر البدء بالحصار البحري على كوبا على الرغم من مطالبة عدد من أعضاء الكونغرس الأمريكي باتخاذ إجراء عسكري.

الأمر الخطير في هذه المرحلة كانت في السفن السوفييتية المتوجهة إلى السواحل الكوبية والمحملة بالأسلحة ومواد أخرى، إذ صدرت الأوامر إليها بالاستمرار في الإبحار باتجاه كوبا على الرغم من الحصار الأمريكي، ما يعني مواجهة محتملة بني الطرفين، لاسيما أن الغواصات السوفييتية قد توجهت إلى البحر الكاريبي لحماية السفن.

لقد كان التاريخ حاضراً أمام كندي في هذه المواجهة إذ أكد على (أن الخطر الكبير والمخاطرة الكبرى في هذا كله هو الخطأ في الحساب أو الخطأ في التقدير... وكان يقول هذا بعد وقت قصير على قراءته لكتاب (مدافع شهر آب) إذ تحدث عما ورد فيه من سوء تقدير لدى الألمان والروس والنمساويين والفرنسيين والبريطانيين أثناء الحرب العالمية الثانية، وقال إن هؤلاء كانوا يتخبطون في الحروب بسبب الغباء والآراء الفردية ومركبات النقص أو العظمة، وتحدث عن سوء تقدير الألمان عام 1939م ثم عن حلول الأزمات والضمانات التي أعطاها البريطانيون لبولونيا والتي لم تنفذ).

ازداد القلق في أمريكا والعالم مع اقتراب السفن الروسية من السواحل الكوبية المحاصرة أمريكياً ويشير روبرت كندي إلى تلك اللحظات (جلست إلى الطاولة بمواجهة الرئيس، كانت هذه اللحظة التي أعددنا أنفسنا لها والتي تمنينا ألا تقترب أبداً، وكان القلق والخطر اللذان نشعر بهما يحومان فوقنا وخاصة فوق الرئيس كغيمة سوداء).

دخلت سفينتان سوفييتيتان وهما غاغارين وكوميل إلى منطقة الحصار الأمريكي وكانت تحرسهما غواصة نووية سوفييتية. قرر الرئيس اعتراض السفينتين وقرر أن تقوم حاملة طائرات يدعمها الطيران الحربي بعملية الاعتراض... كانت هذه اللحظات (كما يشير روبرت) هي أصعب

اللحظات التي شهدها الرئيس... (رفع الرئيس يده إلى وجهه .. فتح قبضته وأغلقها (دليل القلق والتوتر) ... بدأ وجهه يصفر، وبدت عيناه رماديتين من الألم.. إن الرئيس لم يعد الرئيس) ويشير روبرت إلى أن وضعه هذا يذكره عندما كان جون كندي مريضاً، وكاد أن يموت، وكذلك يذكره بيوم فقد طفله، إنه شعور بالألم والخسارة.

قال الرئيس كندي: (أليس هناك طريقة نتجنب معها أن يكون التبادل الأول مع غواصة روسية، أي طريقة أخرى غير هذه، وجاءه الجواب من وزير الدفاع ماكنمارا أنه لا يوجد بديل).

يوم25 تشرين الأول كانت الكارثة النووية على وشك الحدوث وحبس العالم أنفاسه، فلا يعود هناك مجال لمفاوضات أو رسائل أو وساطات، فالسفن السوفييتية بمواجهة السفن الحربية الأمريكية ولابد لقرار الحرب أن يعلن في أي لحظة.

إلا أن قرارات الرئيس كندي الحاسمة بإرسال السفن الحربية واتخاذ قرار المواجهة يبدو أنها نجحت في جعل القادة السوفييت وعلى رأسهم الرئيس السوفييتي خروشوف يعيدون حساباتهم، في ذلك اليوم نفسه وصلت تقارير تؤكد أن السفن السوفييتية أوقفت تقدمها تجاه كوبا، لذا فقد أعطى كندي أوامره المشددة بعدم اعتراض السفن السوفييتية والسماح لها بتغيير اتجاه سيرها إذا رغبت في ذلك.

وفي الوقت ذاته كان قرار كندي بالسماح لإحدى السفن السوفييتية وهي ناقلة نفط بالمرور إلى كوبا وعدم اعتراضها، وقال في ذلك: (لا نريد دفع خروشوف إلى اتخاذ إجراء كارثي .. أعطوه وقتاً للتفكير، لا أريد أن أضعه في زاوية لا يستطيع الخلاص منها).

إن هذا الموقف يمثل حكمة سياسية مثيرة للاهتمام بإعطاء الخصم الفرصة للتراجع وعدم حشره في زاوية يجد نفسه فيها مجبراً على المواجهة التي ليس فيها فائدة للطرفين.

في الوقت الذي أبدى فيه مرونة هنا، فإنه أرسل رسائل حادة وحاسمة إلى خروشوف عندما عزز الوحدات الجوية التي تحلق فوق كوبا كما عزز الوجود البحري إلى 25 مدمرة، إضافة إلى الغواصات والسفن حاملة الطائرات والسفن الحربية الأخرى.

كما أرسل رسالة إلى خروشوف ضمنها:

(كان أكثر ما يقلقني هو ألا تفهم حكومتكم جيداً عزم الولايات المتحدة وتصميمها .. وأقدر أنك لن تقوم أنت ولا أي رجل عاقل بإغراق العالم عمداً في حرب نووية لن يربحها أحد..).

وفي الوقت الذي كان فيه كندي حازماً في رسالته جاءت رسالة خروشوف مهلهلة مليئة بالشتائم وتدل دلالة واضحة على ارتباكه إذ أشار إلى (اللصوصية الأمريكية وحماقة الاستعمار المتفسخ) .

وعندما اقتربت سفينة ركاب عائدة لألمانيا الشرقية (حليفة السوفيت) أمر الرئيس بأن تمر عبر خط الحصار في إشارة أخرى إلى قدرة الرئيس الأمريكي على المناورة (الشد واللين).

وقد جاءت رسالة خروشوف في 28ت1 لتنهي حالة القلق، إذ اشار إلى أن الإنسان المجنون وحده يمكن أن يعتقد بأن الأسلحة هي الوسائل الرئيسة ... في حياة المجتمع. إنها خسارة للطاقة البشرية... إنها الوسيلة لتدمير الإنسان نفسه) وأعلن راديو موسكو أن خروشوف وافق على تفكيك وسحب الأسلحة السوفييتية من كوبا بإشراف الأمم المتحدة.

لقد كان من نتائج هذه المواجهة تعزيز لشخصية كندي مع تراجع لمكانة خروشوف الذي استقال من منصبه بعد عام واحد على الأزمة (عام 1964م).

الخاتمــة

في النهاية يجب أن نجيب عن سؤال مهم، هو: ما الـذي استخلصـناه مـن هذه الدراسة ؟

الإجابة عن هذا السؤال لاشك وردت في دفتي هذا الكتاب واضحة وجليـة ونستطيع تلمسها بـين سـطوره، إن التـاريخ المعـاصر كـان عبـارة عـن مجموعـة قرارات اتخذها أفراد تمكنوا من الاستيلاء على السـلطة بشـكل أو بـآخر وفرضـوا إرادتهم وسياساتهم على شعوبهم وعلى العالم. ولكن الغريب هـو كيـف تمكنـت مجموعة من الأفراد الموهومين بالعظمة وبحب السلطة ومنهم المعقدون نفسياً والغريبو الأطوار من أن يصل أفرادها إلى ما وصـلوا إليـه مـن قـوة وقـدرة عـلى العمل وعلى فرض سياستهم ونوازعهم على الآخرين؟ هل هـو التخلـف وضـعف الوعي وبدائية المجتمعات التـي تـؤمن بالبطـل المخلـص؟ أرى أن المجتمـع هـو المسـؤول عـن صـنع القائـد الأوحـد والملهـم والفـذ، وهـو الـذي يضـفي علـيهم القدسية والتبجيل، ليس انطلاقاً من حب أو ثقة، أو أن هؤلاء الأفـراد هـم فـوق البشر في قدراتهم وإمكانياتهم، وإنما انطلاقاً من أطر اجتماعيـة متخلفـة، أو مـن قدرة الحاكم مـن خـلال بطانتـه المتسـلطة والمسـتفيدة مـن وجـوده عـلى رأس السلطة، هذه البطانة التي تمتلك قوة مادية معينة (كالقوة المسلحة) تعمل على إخضاع المجتمع وتمتهن كرامته فيصبح أداة طيعة بيد الحاكم ومن معه، وهنا لا يملك الشعب إلا الاستسلام للواقع.

إن المجتمعات المتخلفـة تنظـر إلى الفـرد الحـاكم نظـرة الأبـوة، وكـأن أفراد المجتمع هم قطيع من الأغنـام لا يمكـن أن تسـير إلا وراء راع يوجههـا ويقودها حيث يشاء، إما إلى مراعـي زراعيـة وإمـا إلى مجـازر دمويـة، إنهـا أزمة الوعي والإدراك، فقد تعوّد أبناء مجتمعات العـالم الثالـث عـلى عبـادة الأبطـال، فهـم دائمـاً بحاجـة إلى بطـل يمجدونـه بشـكل لا إرادي ويتركـون

إليه مسؤولية القيادة وإدارة المجتمع بما يراه مناسباً، وما عليهم هم إلا التأييد والتقديس انطلاقاً من مقولة شعبية دارجة: (اتركها برقبة عالم واطلع منها سالم). إن هذا خليط من التخلي عن المسؤولية والاستسلام للقوة. هناك أسباب عده أدت إلى تلون التاريخ المعاصر بلون الأفراد وعقائدهم وسياستهم:

1.غياب الديمقراطية عن أكثر شعوب العالم، لاسيما في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأحيانا عن أوروبا في مراحل تاريخية معينة (مرحلة هتلر وموسيليني وفرانكو وستالين). وعند غياب الديمقراطية فإن الحكام القادة سوف تطلق أيديهم في التخطيط والتنفيذ لأن من أهم أسس الديمقراطية هي انتخاب الأفراد حسب برامجهم التي يجب تنفيذها تحت مراقبة وإشراف أبناء الشعب، وبالتالي فإن عدم محاسبة أو مراقبة الحكام يعني أنهم يعملون بموجب أهوائهم ومصالحهم وغرائزهم أو عقدهم النفسية.

2. الواقع الاجتماعي الذي يعيشه المجتمع من قلة الوعي وسيطرة الأطر البدائية دينية كانت أو عشائرية بدلاً من نظرة العقلية الواعية المستندة إلى المنطق والتي تتمكن المجتمعات من خلالها من فرز الصالح فتدعمه والطالح فتزيله. إن أكثر شعوب العالم في المرحلة التي درسناها كانوا سريعي التأثر بالشعارات والأقوال والوعود واستثارة المشاعر القومية أو الدينية والتحفيز الثوري الذي لايقوم على أساس علمي وإنما يصب في خدمة أهداف وطموحات أشخاص يريدون أن يصلوا إلى السلطة على أكتاف الجماهير الثائرة والمتحفزة والمتشنجة والتي تعاني من غياب الوعي والإدراك.

3. لقد لعب التأثير الخارجي دوراً مهماً في خلق قيادات متفردة،فنادراً مانجد قائداً لم تكن له امتدادات خارجية تدعمه بالمال والسلاح إضافة إلى الدعم المعنوي. فمثلاً لايمكن لماو أو هوشي منه أن

يحققا الانتصار لولا الدعم السوفييتي، وقبلهم صن يات صن من خلال استناده إلى الدعم الياباني، ورضا بهلوي استند إلى الدعم البريطاني وتطول القائمة...!

4. الجوع والعوز الاقتصادي كان عاملاً مهماً في انصراف الناس عن السياسة وهمومها وترك الأمر لقادة يأمل شعوبهم أنهم قد يسعفونهم أو ينقذونهم من واقعهم المؤلم. إلا أن غالباً مايشعر الناس بخيبة الأمل لأن أول ما يفكر فيه الحاكم هو مصالحه ومصالح حاشيته وذلك على عكس القول الشهير (أول من يضحي وآخر من يستفيد).

كيف السبيل للتخلص من هؤلاء القادة المتسلطين الذين يصفون أنفسهم بالملهمين والفذين ...إلخ.

إن أبرز عوامل التخلص من حالة الراعي والقطيع في إدارة سياسة المجتمعات هو بناء تلك المجتمعات بناء سليماً تستطيع من خلاله أن تعي إنسانيتها وحقوقها وتكزن قادرة على اكتشاف المتاجرين بمستقبلها وحياتها والمدعين بالدفاع عن الدين والوطن والقومية، وهذه لاتخرج عن كونها شعارات تمثل سلماً لصعود قادة مغامرين، إذاً يجب بناء الأطر الديمقراطية الصحيحة التي يمكن من خلالها أن يختار الشعب قادته وممثليه ليس على أساس العبودية أو الخضوع الأعمى لهؤلاء القادة وإنما يكون اختيارهم على أسس علمية وعملية، وأن يكون هؤلاء القادة خاضعين للمسائلة والحساب وسحب الثقة أو حتى الطرد من السلطة في ما إذا أثبتوا فشلهم أو خداعهم لشعوبهم. إن كثيراً من القادة يغلفون لهفتهم إلى السلطة بأغلفة فكرية،دينية أو آيديولوجية، إذ إن عدداً منهم وجد في الحزب الذي ينتمي إليه المجال المناسب الذي يستطيع من خلاله التسلق إلى السلطة والمجد، فرفعوا شعاراته وتظاهروا في مقدمة الجماهير ورفعوا السلاح دفاعاً عنه ورفعوا أصواتهم عالياً في الحوارات دفاعاً عن طروحاته، إلا أنهم لايدافعون عن الحزب وطروحاته ولا عن

أهدافه في خدمة الناس، إن ادعاءهم بالإخلاص للحزب هو ترجمة عملية لطموحاتهم الشخصية، فهم يدافعون عن أهدافهم الذاتية ويحلمون بالامتيازات التي تتوفر لهم عند وصولهم إلى السلطة. إذاً، مهما كان البرقع الآديولوجي أو الفكري أو الثوري أو القومي أو الديني الذي وضعوه على وجوههم ونطقوا فيه بألسنتهم، فهم أشخاص تدفعهم غرائزهم البدائية نحو السلطة والقوة والحكم، لابأس في ذلك ولكن ليس على جماجم ودماء الناس ومستقبل الشعوب والإنسانية.

إن من أهم الأمور في هذا الجانب هو العمل على توعية الشعوب بالابتعاد عن عبادة الأشخاص، من كانوا ومهما كانت مكانتهم فهم مجرد حكام دفعتهم طموحاتهم أولاً إلى السلطة وحصلوا بموجبها على امتيازات، إذاً عليهم أن يكونوا خدماً للشعب وأوفياء لواجباتهم بعيداً عن الخداع والمتاجرة بشعارات لأهداف ذاتية ضيقة، وبعيداً عن تبجيل الناس لهم والتهليل لأن هذه المشاعر تزيد من غرور الأشخاص غريزياً وتدعوهم للتمسك بالسلطة واستغلال الآخرين، مع التأكيد على أن الحاكم أو القائد مهما كان عطاؤه يجب أن يكون وجوده في السلطة محدوداً بفترة زمنية لايتعداها مهما كانت الظروف، لان اطمئنان الحاكم على بقائه في السلطة مدى الحياة فيها مفسدة كبيرة له ولرعيته.

وأقف هنا احتراماً لجورج واشنطن أول رئيس أمريكي إذ رفض أن يبقى في السلطة أكثر من فترته الدستورية البالغة 8 سنوات مع إلحاح السياسيين وأبناء الشعب عليه، وذلك احتراماً منه للدستور الذي وضعه هو بنفسه، إنه قائد يحترم نفسه وشعبه فاحترمه الناس، وأصبح مثالاً على المصداقية على مدار التاريخ.

المصادر الأساس في الدراسة :

أولاً : الكتب :

- إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، (بغداد- 1983م).
- أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، (الكويت- 1987م).
- إيف لاكوست، العالم الثالث أو جغرافية التخلف، ترجمة د. عبدالرحمن حميدة، (بيروت، 1969م).
- أمين هويدي، كينسجر وإدارة الصراع الدولي، ط2، (بيروت، 1979م).
- أ. ج. تايلور، تشرشل .. أربعة وجوه والرجل، ترجمة حسن فخر، ط1، (بيروت، 1974م).
- أوتو كلينترنج، البعد الإنساني في العلاقات الدولية، ترجمة لجنة في مكتبة الوعي العربي، بلا مكان طبع، 1946م.
- إيغور بليابييف، مصر في عهد عبد الناصر، ترجمة عبدالرحمن الخميس، (بيروت، 1975م).
- أحمد بدير، صوت الشعب، (الكويت، د.ت).
- إبراهيم سعد الدين وآخرون، كيف يصنع القرار في الوطن العربي، ط1، (بيروت، 1985م).
- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، (الكويت، 1971م).
- بيتر وورسلي، العالم الثالث، ترجمة حسام الخطيب، (دمشق، 1968م).
- بيير رينوفان، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، ترجمة فايز كم نقش، ط2، (بيروت، 1982م).
- بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، المدخل إلى علم السياسة، (القاهرة – 1974م).
- بروس بورتر، أنياب الكرملين، (دور السوفييت في حروب العالم الثالث)، ترجمة الفاتح التيجاني، (لندن، 1985م).
- بول بوريل، ثورات النمو الثلاث، ترجمة أديب العاقل، (دمشق، 1970م).
- ت.ب. بوتومور، النخبة والمجتمع، ترجمة جورج حجا، (بيروت، 1972م).

- جان لاكوتر، ديغول، ترجمة: إبراهيم الحلو، (بيروت 1969م).
- جان لاكوثر وجان بوميه، الدول النامية في الميزان، د.ت.م.
- جاك وودیس، أفريقيا وصحوة الأسد، د.ت.م.
- جواهر لال نهرو، كيف يفكر نهرو، حوار صحفي، ترجمة محمد عبد اللطيف الشفقي.
- ج. مالكرو فرجسون، ثورات أمريكا اللاتينية الثلاث، ترجمة عبد الرؤوف عز الدين، (القاهرة، د.ت).
- حمدي تمام محمد، زايد بن سلطان القائد والمسيرة، أبو ظبي، د.ت.
- حسن فتح الباب، المنازعات الدولية، (القاهرة، 1976م).
- خليل أحمد إبراهيم، العرب والقيادة، (بيروت، 1980م).
- دانيال كولار، العلاقات الدولية، ترجمة خضر خضر، ط2، (بيروت، 1985م).
- ديفيد وايز وتوماس روس، الحكومة الخفية، ترجمة جورج عزيز، (القاهرة، 1965م).
- روي مكردس، مناهج السياسة الخارجية في العالم، ترجمة حسن صعب، (بيروت، 1961م).
- ريتشارد بارتت، حروب التدخل الأمريكية في العالم، ترجمة منعم النعمان، (بيروت، 1974م).
- رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، بغداد، 1979م.
- سعد أبو ديه، البيئة النفسية وأثرها في عملية صنع القرار في سياسة الأردن الخارجية، عمان، 1983م.
- د. سلوى شعراوي جمعة ،الدين والسياسة المصرية في عقد السبعينيات، بيروت، د.ت.
- سيدني هوك، البطل في التاريخ، ترجمة مروان الجابري، بيروت، 1959م.
- شمران حمادي، الأحزاب السياسية والنظم الحزبية، (بغداد 1972م).
- صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، (بغداد، 1986م).
- د. عاطف أحمد فؤاد، الزعامة السياسية في مصر، (القاهرة، 1980م).
- د. عصمت سيف الدولة، هل كان عبد الناصر ديكتاتورياً، (بيروت، 1977م).

- غاستون بوتول، علم الاجتماع السياسي، ترجمة خليل الجر (جونيه، 1972م).
- غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945م، (بيروت، 1980م).
- د. فاضل زكي محمد، السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية، (بغداد، 1975م).
- فيكتور فرنر، الحرب العالمية الثالث، ترجمة هيثم الكيلاني، (بيروت، 1980م).
- قدري قلعجي، لوممبا، (بيروت، د.ت).
- ليث الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958م في العراق، ط2، (بغداد 1981م).
- محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري، (بيروت، 1983م).
- محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، (بيروت، 1975م).
- عبد الناصر والعالم، (بيروت، 1972م).
- محمد أبو النصر، ثورات النمو الثلاث، (بيروت، 1970م).
- مارسيل ميلر، سوسولوجية العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعه، (بيروت، 1986م).
- موريس دوفرجيه، الديكتاتورية، ترجمة هشام متولي، منشورات عويدات، (بيروت، 1965م).
- الأحزاب السياسية، ترجمة علي مقلد وعبد الحسين سعد، ط3، بيروت، 1980م.
- ميشال بريبشر، صورة الزعيم جواهر لال نهرو، تعريب نخبة من الأساتذة، بيروت، د.ت.
- ما دو هو بانيكار، الثورة في أفريقيا، ترجمة روفائيل جرجيس، (القاهرة، 1964م).
- موسى محمد آل طويرش ، دراسات في تاريخ لعلاقات الدولية ، بغداد ،2009م.
- تاريخ العلاقات الدولية(1961-1991)، بغداد، 2005م.
- نزار توفيق الحسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي، (بغداد، 1984م).
- هانز بولاو، فن السلوك السياسي، ترجمة نخبة من الأساتذة، (بيروت، 1963م).
- د. يحيى الجميل، الأنظمة السياسية المعاصرة، بيروت. د.ت.

ثانياً: الرسائل والأطروحات:

- سعد خضير العبيدي، دراسة تجريبية لبعض المتغيرات المؤثرة في اتخاذ القرارات، رسالة ماجستير كلية الآداب، جامعة بغداد، 1987م.

- سعيد مجيد دحدوح، خصائص النظم السياسية في العالم الثالث، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1984م.

- طيبة خلف عبدالله، التطور التاريخي للمجالس التشريعية في الكويت، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البصرة، 1986م.

- عبد اللطيف الميلح، الردع في السياسة الخارجية، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1986م.

- عارف محمد خلف البياتي، السياسة الخارجية السورية، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1988م.

- عبدالسلام سلمان، سياسة الردع في مواجهة الأزمات الدولية، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1988م.

- فؤاد فائق سعيد، سياسة الأردن الخارجية، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1988م.

- محمد كاظم المشهداني، ظاهرة تركيز السلطة في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، 1985م.

- مشرف وسمي الشمري، السياسة الخارجية الكويتية، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، 1984م.

- هاني إلياس خضر الحديثي، في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1987م.

- محمد حردان الهيتي، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العالم الثالث، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، 1986م.

- ولاء عبدالباقي الروشيد، السياسة الخارجية الهندية، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1983م.

- كفاح كاظم الساعدي التطورات السياسية الداخلية في اندونوسيا، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، بغداد،2004م.

ثالثاً: المقالات:

- أحمد عبد اللـه، نموذج الانتقال من الحكم العسكري إلى الحكم المدني في أمريكا اللاتينية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 1986/83م.

- خوليو كامبو، العمليات السياسية في وأمريكا اللاتينية، أشكال جديدة للنظم السلطوية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 1986/83م.

- حامد الأنصاري، حدود السلطة الخاصة بالنخب الحاكمة، مجلة المستقبل العربي، العدد 1988/113م.

- د. حسن نافعة، الإدارة السياسية لأزمة التحول في نظام الحزب الواحد إلى نظام متعدد الأحزاب في مصر، المستقبل العربي، العدد 1988/112م.

- د. سلوى شعراوي جمعة، التغيير والاستمرارية في مؤسسة الرئاسة، مجلة المستقبل العربي، العدد 1988/112م.

- د. صادق الأسود، القيادة الملهمة في العالم الثالث، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، المجلد الثاني، العدد 1973/3م.

- علي زيعور، علم البطولة في الذات العربية، مجلة دراسات عربية، العدد 1981/10م.

- عبد المنعم سعيد، ملف صنع السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، 1984/78م.

- عبد الرضا الطعان، التنمية الاقتصادية وتركيز السلطة في البلدان النامية، مجلة الاقتصادي، بغداد، عدد 1966/3م.

- د. محمد إبراهيم فضة، أثر عامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 1983/74م.

- د. مصطفى علوي، إدارة الأزمة الدولية، مجلة الفكر الإستراتيجي العربي، العدد 6-1983/7م.

- محمد حقي، الكونغو من لومميا إلى موبوتو، مجلة السياسة الدولية، العدد 1967/9م.

- محمد سعيد أبو عامود، صنع القرار السياسي في الحقبة الساداتية، مجلة المستقبل العربي، 1988/112م.

- د. مازن الرمضاني، في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، مجلة العلوم القانونية والسياسية (بغداد)، العدد 1979/2م.

- ودودة بدران، دور الرئيس الأمريكي في حل الصراع العربي الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، العدد 1984/78م.

- نزيرة افندي، الصراع بين العسكرية والبروثية في الأرجنتين، مجلة السياسة الدولية، العدد 1971/25م.

رابعاً: محاضرات على الرونيو:

- د.مازن الرمضاني، دراسة نظرية في السياسة الخارجية، محاضرات ألقيت في كلية القانون والسياسة للعام الدراسي 1985-1986م.

- السياسات الخارجية، محاضرات ألقيت في كلية القانون والسياسة للعام الدراسي 76-77.

خامساً : الصحف والمجلات:

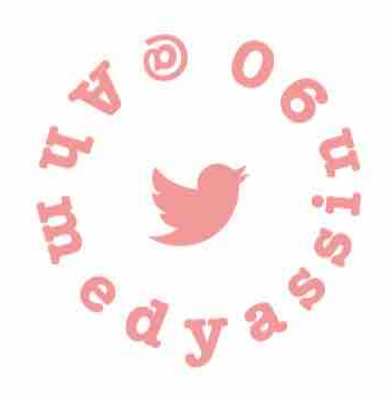
- مجلة كل العرب (لندن) الأعداد 325-336-337-338-339
- جريدة الجمهورية (بغداد) أعداد مختلفة.
- جريدة النهار البيروتية (ملف) العدد 24، في 15 شباط، 1969م.

سادساً: المعاجم:

- العلامه ابن منظور ،لسان العرب المحيط، دار لسان العرب، بيروت.
- لسان العرب، المجلد الثالث، دار الراصد، بيروت، 1955م.
- عبد الوهاب الكيالي ،الموسوعة السياسية،بيروت،1974م.

سابعاً : المصادر الأجنبية:

- Barston, R.P., The other Bowers , studies in foreign policies of small states, New York, 1973.
- Coplin, William , D., introduction to international politics, New York, 1971.
- Duchacek, Iov. D. , Nation and Men, New York, 1973.
- Frankal, Joseph, the making of foreign policy , London , 1968.
- Fulmer, Robert M. , the New management, New York, 1974.
- Parge, G. D., political Leader ship, New York, 1972.
- Resonew, James N., international politics and foreign policy , New York.
- Schiffer , Irvine , charisma, New York, 1973.


@Ahmedyassin90

القادة والزعماء هم من يصنعون الأحداث في العالم، حقيقة لابد من التسليم بها، وعلى الرغم من الرافضين والمعارضين لهذا الرأي فإنهم لا يستطيعون إلا أن يؤكدوا أن من يصنع قرار الحرب هو الفرد القائد. ومن يقرر السلم هو الفرد القائد، ومن يقود الانقلاب أو الثورة هو القائد، ومن يقود الدولة إلى الاستقلال أو إلى التقدم أو إلى الانهيار هو القائد، ومن يعمل على قيادة المجتمع للخلاص من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية هو الشخص القائد، ويرى عدد من المفكرين أن الخضوع والولاء للقائد كان أحد الأسباب التي أدت إلى ظهور السلطة، فهذه الحاجة متأصلة في الإنسان حتى أن هوبز عندما وضع نظريته (العقد الاجتماعي) وجد أن حالة الصراع الأولى في المجتمعات الإنسانية البدائية لم تنته إلا بعد أن قرروا اختيار القائد أو الحاكم الذي ينهي حالة الصراع وينظم شؤونهم، وذلك بعد أن تنازلوا له عن كل أشكال السيادة والحريات حسب رأي هوبز.

الكتاب يبين العوامل التي ساعدت على بروز هؤلاء القادة في التاريخ المعاصر، مع دراسة نماذج عن كل حالة ، إذ توزعت الدراسة على تناول دور القائد السياسي في صنع الأحداث و العوامل التي تساهم في تركيز السلطة بيد القائد السياسي.

و أنواع تركيز السلطة أو ما يطلق عليها (شخصنة السلطة) ودور القائد السياسي في صنع الأحداث الإقليمية والدولية، مع درس نماذج من القادة للتوضيح بصفته تطبيقاً عملياً للطروحات النظرية.

الناشر















تصميم الغلاف: م. جمال الأبطح